

زَادَ الْمُسْتَفِيدُ

فِي اِخْتِصَارِ الْمُقْنَعِ

(في فقه الامام أحمد بن حنبل الشيباني - رضى الله عنه)
(الاصل للشيخ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي)
و المتوفى يوم عيد الفطر سنة ٦٢٠ رحه الله تعالى ،

اِخْتَصَرَهُ

(العلامة الشيخ شرف الدين أبو النجا)
(موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجاوي)
(ثم الصالحى الدمشقي - المتوفى يوم ١٢ ربيع الأول سنة ٩٦٠)
و تفهده الله برحمته ،

مَكْتَبَةُ الرِّيَاضِ الْحَدِثَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً لا ينفد ، أفضل ما ينبغي أن يحمده . وصلى الله وسلم على أفضل
المصطفين محمد ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعه

أما بعد فهذا مختصر في الفقه من مقتع الامام الموفق أبي محمد ، على قول واحد
وهو الراجح في مناهج أحد ، وربما حذفت منه مسائل تائدة الوقوع وزدت ما على
مثله يعتمد ؛ إذ الهم قد قصرت ، والاسباب المثبثة عن نيل المراد قد كثرت . ومع
صغر حجمه حوى ما ينبغي من التطويل . ولا حول ولا قوة الا بالله . وهو حسبنا
ونعم الوكيل

كتاب الطهارة

وهي ارتفاع الحدث وما في معناه وزوال الخبث . المياه ثلاثة : طهور لا يرفع
الحدث ولا يزيل النجس الطاريء غيره وهو الباقي على خلقته . فان تغير بغير ما زج
كقطع كافور أو دهن بملح ماء أو سخن بنجس كره . وان تغير بمكشه أو بما
يشق صون الماء عنه من ثابت فيه وورق شجر أو بمجاورة ميتة أو سخن بالشمس
أو بطاهر لم يكره . وان استعمل في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة
وغسلة ثانية وثالثة كره . وان بلغ قلتين وهو الكثير . وهما خمسمائة رطل عراق
تقريباً . غاطته نجاسة غير بول آدمي أو عذرة المائنة فلم تغيره أو خالطه البول أو
العذرة ويشق نزحه كصانع طريق مكة فطهور . ولا يرفع حدث رجل طهور يسير
خلت به امرأة لطهارة كاملة عن حدث . وان تغير طعمه أو لونه أو ريحه بطبخ أو
ساقط فيه أو رفع بقليله حدث أو غمس فيه يد قائم من نوم ليل ناقض لوضوء أو
كان آخر غسلة زالت النجاسة بها فطاهر . والنجس ما تغير بنجاسة أو لا تأكلها وهو
يسير أو انفصل عن محل نجاسة قبل زوالها ، فان أضيف الى الماء النجس طهور كثير
غير تراب ونحوه أو زال تغير النجس الكثير بنفسه أو نزح منه فبقى بعده كثير

غير متغير طهر . وإن شك في نجاسة ماء أو غيره أو طهارته بنى على اليقين . وإن اشتبه طهور بنجس حرم استعمالها ولم يتحجر . ولا يشترط للتيمم اراقها ولا خلطها . وإن اشتبه بطاهر توضأ منهما وضوءاً واحداً من هذا غرفة ومن هذا غرفة وصلى صلاة واحدة . وإن اشتبهت نياح طاهرة بنجسة أو بمحرمة صلى في كل نوب صلاة بعد النجس أو المحرم وزاد صلاة

باب الآنية

كل اناء طاهر ولو ثميناً يباح اتخاذه واستعماله الآنية ذهب وفضة ومضنياً بهما فإنه يحرم اتخاذه واستعمالها ولو على أثق وتصح الطهارة منها الآنية يسيرة من فضة للحاجة . وتكره مباشرتها لغير حاجة . وتباح آنية الكفار ولو لم تحمل ذبائحهم ، وثيابهم إن جهل حالها . ولا يظهر جلد ميتة بداغ ، ويساح استعماله بعد الدبغ في يابس من حيوان طاهر في الحياة ، ولبنها وكل أجزائها نجسة غير شعر ونحوه ، وما أبين من حي فهو كيبته

باب الاستنجاء

(يستحب) عند دخول الخلاء قول « بسم الله » ، أعوذ بالله من الحثب والحباث ، وعند الخروج منه « غفرانك » ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، وتقديم رجله اليسرى دخولا ويمنى خروجاً عكس مسجد ونمل ، واعتاده على رجله اليسرى ، وبعدة في قضاء ، واستناره ، وارتياحه لبوله مكاناً رخواً ، ومسحه بيده اليسرى إذا فرغ من بوله من أصل ذكره إلى رأسه ثلاثاً وتتره ثلاثاً ، وتحوله من موضعه ليستنجي في غيره إن خاف تلوثاً و (يكره) دخوله بئى فيه ذكر الله تعالى إلا للحاجة ، ورفع ثوبه قبل دنوه من الأرض ، وكلامه فيه . وبوله في شق ونحوه ، ومس فرجه يمينه واستنجاؤه واستجماره بها ، واستقبال النيرين و (يحرم) استقبال القبلة واستدبارها في غير بنيان ، ولبثه فوق حاجته ، وبوله في طريق وظل نافع وتحت شجرة عليها ثمرة

ويستجمر بحجر ثم يستنحي بالماء . ويجزئه الاستجمار ان لم يعد^١ الخارج موضع العادة . و (يشترط) للاستجمار بأحجار ونحوها أن يكون طاهراً منقياً غير عظم وروث وطعام ومحرّم ومتصل بحيوان . ويشترط ثلاث مسحات منقية فأكثر ولو بحجر ذي شُعَب . و (يسن) قطعه على وتر . و (يجب) الاستجماء لكل خارج إلا الريح ، ولا يصح قبله وضوء ولا تيمم

باب السواك - وسنن الوضوء

التسوك بمودلين منق غير مضر لا تفتت لا باصبه وخرقه : مسنون كل وقت لغير صائم بعد الزوال ، متأكد عند صلاة واقتباه وتغير قم . ويستاك عرضاً مبتدئاً بجانب فيه الايمن ويده من غباً ويكتحل وترأ . و (يجب) التسمية في الوضوء مع الذكركر . ويجب الحتان ما لم يخف على نفسه ، ويكره القزع

ومن (سنن الوضوء) السواك ، وغسل الكفين ثلاثاً . و (يجب) من نوم ليل ناقض لوضوء والبداءة بمضمضة ثم استنشاق ، والمبالغة فيها لغير صائم ، وتحليل اللحية الكثيفة والاصابع ، والقيام ، وأخذ ماء جديد للأذنين ، والغسلة الثانية والثالثة

باب فروض الوضوء وصفته

(فروضه) ستة : غسل الوجه والقدم . والاقف منه . وغسل اليدين . ومسح الرأس ومنه الاذنان . وغسل الرجلين والترتيب والموالاة ، وهي أن لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله . والنية شرط لطهارة الاحداث كلها ، فينوي رفع الحدث أو الطهارة لما لا يباح الا بها . فان نوى ما تسن له الطهارة كقراءة أو تجديد مسنوناً ناسياً حدثه ارتفع ، وان نوى غسلاً مسنوناً أجزأ عن واجب وكذا عكسه . وان اجتمعت أحداث توجب وضوءاً أو غسلاً فنوى بطهارته احدها ارتفع سائرهما . ويجب الاثبات بها عند أول واجبات الطهارة وهو التسمية . وتسن عند أول مسنوناتهما ان وجد قبل واجب ، واستصحاب ذكرها في جميعها . ويجب استصحاب حكمها

(وصفة الوضوء) أن ينوي ثم يسمي ويفسل كفيه ثلاثاً ثم يتمضمض ويستنشق ويفسل وجهه من منابت شعر الرأس الى ما انحدر من العين والاذن طولاً ومن الاذن الى الاذن عرضاً وما فيه من شعر خفيف والظاهر الكثيف مع ما استرسل منه ثم يديه مع المرفقين ثم يمسح كل رأسه مع الاذنين مرة واحدة ثم يفسل رجله مع الكعبين . ويفسل الأقطع بقية المفروض فان قطع من المفصل غسل رأس العنق منه . ثم يرفع نظره الى السماء ويقول ما ورد ، وتباح معونته وتنشيف أعضائه

باب مسح الحنفيين

يجوز يوماً وليلة ، وللمسافر ثلاثة بلياليها من حدث بعد لبس على ظاهر مباح ساتر للفروض يثبت بنفسه من خف وجوب صفيق ونحوهما ، وعلى حمامة لرجل مخنكة أو ذات ذؤابة وعلى خمر نساء مدارة تحت حلوتهن في حدث أصفر ، وجبيرة لم تتجاوز قدر الحاجة ولو في أكبر الى حلها اذا لبس ذلك بعد كمال الطهارة . ومن مسح في سفر ثم أقام أو عكس أو شك في ابتدائه فسنح مقيم . وإن أحدث ثم سافر قبل مسحه فسح مسافر . ولا يمسح فلانس ولقافة ولا ما يسقط من القدم أو يرى منه بعضه ، فان لبس خفاً على خف قبل الحدث فالحكم للفوقاني . ويمسح أكثر العمامة وظاهر قدم الحنف من أصابعه الى ساقه دون أسفله وعقبه ، وعلى جميع الجبيرة . ومتى ظهر بعض محل الفروض بعد الحدث أو تمت مدته استأنف الطهارة

باب نواقض الوضوء

ينقض ما خرج من سبيل ، وخارج من بقية البدن ان كان بولاً أو غائلاً أو كثيراً نجساً غيرهما ، وزوال العقل الا يسير نوم من قاعد وقائم ، ومس ذكر متسل أو قبل بظهر كفه أو بطنه ، ولمسها من خنثى مشكل ، ولمس ذكر ذكره أو أنثى قبله لشهوة فيهما ، ومسه امرأة بشهوة أو تمسه بها ، ومس حلقة دبر لأمس شعر وظفر وأمرد ولا مع حائل ولا ملوس بدنه ولو وجد منه شهوة . وينقض غسل ميت ، وأكل اللحم خاصة من الجزور ، وكل ما أوجب غسلاً أو وجب وضوءاً الا الموت . ومن يقن الطهارة وشك في الحدث أو بالعكس بنى على اليقين ونى يقيئهما وجعل

السابق فهو بصد حاله قبلهما . ويحرم على المحدث من المصحف ، والصلاة ، والطواف

باب الغسل

وموجه خروج المني دفقا بلنة لا بدونها من غير قائم . وإن الثقل ولم يخرج اغتسل له ، فإن خرج بعده لم يعد . وتغيب حشفة أصلية في فرج أصل قبل كان أو دبراً ولو من بهيمة أو ميت . وإسلام كافر ، وموت ، وحيض ، ونفاس ، لا ولادة عارية عن دم . ومن لومه الغسل حرم عليه قراءة القرآن . ويعبر المسجد للحاجة ولا يلبث فيه بنهر وضوء . ومن غسّل ميتاً أو أفاق من جنون أو اغماء بلا حلم سن له الغسل . و (الغسل الكامل) أن ينوي ثم يسمي ويغسل يديه ثلاثاً وما لونه ويتوضأ ويمسح على رأسه ثلاثاً ترويه ويعمم بدنه غسلات ثلاثاً وبذلكه ويتيامن ويغسل قدميه مكاناً آخر . و (المجزئ) أن ينوي ويسمي ويعمم بدنه بالغسل مرة . ويتوضأ بماء ، ويغتسل بصاع . فإن أسبغ باقل أو نوى بغسله المحدثين أجزأ . ويسن للمنيب غسل فرجه ، والوضوء لأكل ونوم ومعاودة وطء

باب التيمم

وهو بدل طهارة الماء . إذا دخل وقت فريضة أو أيحت نافلة وهدم الماء أو زاد على ثمنه كثيراً أو ثمن يعجزه أو خاف باستعماله أو طلبه ضرر بدنه أو رفيقه أو حرمة أو ماله بطلش أو مرض أو هلاك ونحوه شرع التيمم . ومن وجد ماء يكفي بعض طهره تيمم بعد استعماله . ومن جرح تيمم له وغسل الباقي . ويجب طلب الماء في رحله وقربه وبدلالة ، فإن نسي قدرته عليه وتيمم أعاد . وإن نوى بتيممه احداثاً أو نجاسة على بدنه تضره ازالها أو عدم ما يزيلها أو خاف برداً أو حبس في مصر فتيمم أو عدم الماء والتراب صلى ولم يعد . ويجب التيمم بتراب طهور غير محترق له غبار . و (فروضه) مسح وجهه ويديه إلى كوعيه ، وكذا الترتيب والمواولة في حدث أصغر : و (تشرط) النية لما يتيمم له من حدث أو غيره ، فإن نوى أحدهما لم يجزئه عن الآخر . وإن نوى تقيلاً أو أطلق لم يصل به فرضاً . وإن نواه صلى كل وقته فروضاً ونوافل . و (يبطل التيمم) بخروج الوقت ،

وبمبطلات الرضوء ، وبوجود الماء ولو في الصلاة لا بعدها . والتيمم آخر الوقت
لراجي الماء أولى . و (صفته) أن ينوى ، ثم يسمي ، ويضرب التراب بيديه
مفرجتي الاصابع يمسح وجهه وباطنهما وكفيه براحتيه ويخلل أصابعه

باب إزالة النجاسة

يجزىء في غسل النجاسات كلها اذا كانت على الأرض غسلة واحدة تذهب بعين
النجاسة ، وعلى غيرها سبع احداها بتراب في نجاسة كلب وخنزير . ويجزىء عن
التراب أشنان ونحوه . وفي نجاسة غيرهما سبع بلا تراب . ولا يظهر متنجس بشمس ،
ولا ريح ، ولا ذلك ، ولا استحالة غير الخثرة . فان خللت أو تنجس دهن مائع لم
يظهر . وان خفي موضع نجاسة غسل حتى يحزم بزواله . ويظهر بول غلام لم يأكل
الطعام بنضجه . ويعنى في غير مائع ، ومطعموم عن يسير دم نجس من حيوان طاهر ،
وعن أثر استجار بمحله . ولا ينجس الآدمي بالموت ، وما لا نفس له سائلة
متولد من طاهر ، وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه ، ومنى الآدمي ، ورطوبة فرج
المرأة ، وسور البرة وما دونها في الخلقة ظاهر ، و سباع البهائم والطيور والحمار
الاهل - والبغل منه - نجسة

باب الحيض

لاحيض قبل تسع سنين ، ولا بعد خمسين ، ولا مع حمل . وأقله يوم وليلة وأكثره
خمس عشرة يوما ، وغالبه ست أو سبع . وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر ، ولا
حد لا أكثره . وتقضى الحائض الصوم لا الصلاة . ولا يصحان منها بل يحرمان .
ويحرم وطؤها في الفرج ، فان فعل فعليه دينار أو نصفه كفارة . ويستمتع منها بما
دونه . واذا انقطع الدم ولم تغتسل لم يبع غير الصيام والطلاق . والمبتدأة تجلس أقله
ثم تغتسل وتصل ، فان انقطع لاكثره فادون اغتسلت عند انقطاعه ، فان تكرر
ثلاثاً لحيض وتقضى ما وجب فيه ، وان عبر أكثره فستحاضة ، فان كان بعض دمها
احمر وبعضه اسود ولم يعبر أكثره ولم ينقص عن أقله فهو حيضها تجلسه في الشهر
الثاني ، والاخر استحاضة . وان لم يكن دمها متديراً قدمت غالب الحيض من كل

شهر . و (المتحاضة) المعتادة ولو بميزة تجلس عادتها . وان نسبتها عملت بالتمييز الصالح ، فان لم يكن تمييز فغالب الحيض كالعالة بموضعه المناسبة لعدده ، وان علمت عدده ونسبت موضعه من الشهر ولو في نصفه جلست منها من أوله كن لاعادة لها ولا تمييز . ومن زادت عادتها أو تقدمت أو تأخرت فما تكرر ثلاثاً لحيض وما نقص عن المعتادة طهر وما عاد فيها جلسته . والصفرة والكدر في زمن المعتادة حيض . ومن رأت يوماً دماً ويوماً نقاء فالدم حيض والنقاء طهر ما لم يعبر أكثره . و (المتحاضة) ونحوها تفصل فرجها وتمصه وتتوضأ لوقت كل صلاة وتصلى فروضاً ونوافل . ولا توطأ الامع خوف العنت . ويستحب غسلها لكل صلاة . واكثر مدة (النفاس) اربعون يوماً ، ومتى طهرت قبله تطهرت وصلت . ويكره وطئها قبل الاربعين بعد التطهير ، فان عاودها الدم فشكوك فيه تصوم وتصلى وتقضى الواجب . وهو كالحيض فيما يحل ويحرم ويجب ويسقط غير العدة والبلوغ . وان ولدت نوءمين فأول النفاس وآخره من أولها

كتاب الصلاة

يجب على كل مسلم مكلف الا حائضاً ونفساء . ويقضى من زال عقله بنوم أو اغماء أو سكر أو نحوه . ولا تصح من مجنون ولا كافر ، فان صلى فسلم حكماً . ويؤمر بها صغير لسبع ، ويضرب عليها لعشر ، فان بلغ في أثنائها أو بعدها في وقتها أعاد . ويحرم تأخيرها عن وقتها الا لناو الجمع ولمشتغل بشرطها الذي يحصله قريباً . ومن جحد وجوبها كفر ، وكذا تاركها تهاونا ودعاء امام أو نائبه فأصر وضاق وقت الثانية عنها ، ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً فيها

باب الأذان والإقامة

هما فرضا كفاية على الرجال المقيمين الصلوات الخمس المكتوبة ، يقاتل أهل بلد تركوهما . وتحرم أجرتهما ، لارزق من بيت المال لعدم متطوع . ويكون المؤذن صيماً أميناً عالماً بالوقت ، فان تشاح فيه اثنان قدم أفضلهما فيه ، ثم أفضلهما في دينه وعقله ، ثم

من يجزأه الجيران ، ثم قرعة . وهو خمس عشرة جملة يرتلها على علو متطهر مستقبل القبلة جاعلا إصبعه في أذنيه غير مستدير ملتفتا في الحيلة يمينا وشمالا قائلا بعدما في أذان الصبح : الصلاة خير من النوم ، مرتين . وهي إحدى عشرة سجدة . ويقوم من أذن في مكانه إن سهل . ولا يصح إلا مرتباً متوالياً من عدل ولو ملحنا أو ملحونا ، ويجزئ من يجزئ ، ويطلبها فصل كثير ، ويسير محرم . ولا يجزئ قبل الوقت إلا الفجر بعد نصف الليل . ويسن جلوسه بعد أذان المغرب يسيراً . ومن جمع أو قضى فوائت أذن للاول ثم أقام لكل فريضة ، ويسن لسامعه متابعتها سرا ، وحوقلة في الحيلة ، وقوله بعد فراغه : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ،

باب شروط الصلاة

شروطها قبلها منها الوقت ، والطهارة من الحدث والنجس . فوقت الظهر من الزوال الى مساواة الشيء فيه بعد في الزوال ، وتعجيلها أفضل الا في شدة حر ، ولو صلى وحده أو مع غيم لمن صلى جماعة . ويليه وقت العصر الى مصير النسيء مثليه بعد في الزوال ، والضرورة الى غروبها ، ويسن تعجيلها . ويليه وقت المغرب الى مغيب الحمرة ؛ ويسن تعجيلها الا ليلة جمع لمن قصد ما محرماً . ويليه وقت العشاء الى الفجر الثاني وهو البياض المعترض ، وتأخيرها الى تلك الليل أفضل ان سهل . ويليه وقت الفجر الى طلوع الشمس ، وتعجيلها أفضل ، وتترك الصلاة بتكبير الاحرام في وقتها . ولا يصلى قبل غلبة ظنه بدخول وقتها اما باجتهاد أو خبر ثقة متيقن ، فان أحرم باجتهاد فبان قبله ففعل ، والا ففرض . وان أدرك مكلف من وقتها قدر التحريمه ثم زال تكليفه أو حاضت ثم كلف وطهرت قضوها . ومن صار أهلاً لوجوبها قبل خروج وقتها لزمه وما يجمع اليها قبلها . ويجب فوراً قضاء الفوائت مرتباً . ويسقط الترتيب بنسيانها وبخشية خروج وقت اختيار الحاضرة . ومنها ستر العورة ، فيجب بحالاً يصف بشرتها . وعورة رجل وأمة وأم ولد ومعتق بعضها من السرة الى الركبة . وكل الحمرة عورة الا وجهها . ويستحب صلاته في ثوبين ، ويكفي ستر عورته في الثفل ومع أحد عاتقيه في الفرض . وصلاتها في درع ونحوه وملحفة . ويجزئ ستر

عورتها . ومن انكشف بعض عورته ولخش ، أو صلى في ثوب محرم عليه أو نجس أعاد لامن حبس في محل نجس . ومن وجد كفاية عورته سترها ، وإلا فالفرجين ، فان لم يكفهما فالدبر ، وان أعير ستره لزمه قبولها . ويصلى العارى قاعداً بالإيماء استحباباً فيهما ، ويكون إمامهم وسطهم . ويصلى كل نوع وحده ، فان شق صلى الرجال واستدبرهم النساء ثم عكسوا ، فان وجد ستره قريبة في أثناء الصلاة ستر وبني وإلا ابتدأ . ويكره في الصلاة السدل ، واشتغال الصباء ، وتغطية وجهه ، واللتام على فمه وأنته ، وكف كفه ولفه ، وشد وسطه كزناز ، وتحرم الخيلاء في ثوب وغيره ، والتصوير واستعماله . ويحرم استعمال منسوج أو مموه بذهب قبل استحائه ، وثياب حرير ، وما هو أكثر ظهوراً على الذكور ، لا إذا استويا ، ولضرورة أو حكمة أو مرض أو حرب أو حشواً أو كان علماً أربع أصابع فادون أو رقاعاً أو لبنة جيب وسجف فراء . ويكره المعصفر والمزعفر للرجال . ومنها اجتناب النجاسات ، فن حمل نجاسة لا يعنى عنها ، أو لاقاها بثوبه أو بدنه لم تصح صلاته . وان طين أرضاً نجسة أو فرشها طاهراً كره وصحت . وان كانت بطرف مصلى متصل صحت ان لم ينجر بمشيئه . ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كونها فيها لم يمد ، وان علم أنها كانت فيها لكن نسيها أو جهلها أعاد . ومن جبر عظمه بنجس لم يجب قلعه مع الضرر . وما سقط منه من عضو أو سن فطاهر . ولا تصح الصلاة في مقبرة وحش وحمام وأعطان ابل ومنسوب واسطحها وتصح اليها . ولا تصح الفريضة في الكعبة ولا فوقها ، وتصح النافلة باستقبال شاخص منها . ومنها استقبال القبلة ، فلا تصح بدونه إلا لعاجز ومتنقل راكب سائر في سفر ، ويلزمه افتتاح الصلاة اليها ، وماش ويلزمه الافتتاح والركوع والسجود اليها ، وفرض من قرب من القبلة أصابة عينها ، ومن بعد جهتها . فان أخبره ثقة بيقين . أو وجد محاريب اسلامية عمل بها ، ويستدل عليها في السفر بالقطب والشمس والقمر ومنازلها . وان اجتهد مجتهدان فاختلغا في جهة لم يتبع أحدهما الآخر ويتبع المقلد أو قهما عنده . ومن صلى بغير اجتهاد ولا تقليد قضى ان وجد من يقلده . ويجتهد العارف بأدلة القبلة لكل صلاة ، ويصلى بالثاني ، ولا يقضى ما صلى بالأول . ومنها التنية فيجب أن ينوى عين صلاة معينة ، ولا يشترط في الفرض والاداء والقضا.

والنفل والاعادة نيتين . وينوى مع التحريمه ، وله تقديمها عليها بزمان يسير في الوقت ، فان قطعها في أثناء الصلاة أو تردد بطلت ، وإذا شك فيها استأنفها ، وإن قلب منفرد فرضه نقلا في وقته الموسع جاز ، وإن انتقل بنية من فرض إلى فرض بطلا . ويجب نية الامامة والائتمام . وإن نوى المنفرد الائتمام لم تصح كنية امامته فرضا ، وإن انفرد مؤتم بلا عذر بطلت . وتبطل صلاة مأموم ببطلان صلاة امامه بلا استخلاف . وإن أحرم إمام الحى بمن أحرم بهم نائبه وعاد النائب مؤتما صح

باب صفة الصلاة

يسن القيام عند قد ، من إقامتها وتسوية الصف ، ويقول « الله أكبر » رافعا يديه مضمومتى الأصابع ممدودة حذو منكبيه كالسجود ، ويسمع الإمام من خلفه كقراءته في أولتي غير الظهرين ، وغيره نفسه ، ثم يقبض كوع يسراه تحت سترته وينظر مسجده ثم يقول « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » ثم يستعيز ، ثم يبسل سراً وليست من الفاتحة ، ثم يقرأ الفاتحة . فإن قطعها بذكر أو سكوت غير مشروعين وطال أو ترك منها تشديدة أو حرفا أو ترتيباً لزم غير مأموم اعادتها . ويجهر الكل بآمين في الجهرية . ثم يقرأ بعدها سورة تكون في الصباح من طوال المفصل وفي المغرب من قصاره وفي الباقي من أوساطه . ولا تصح الصلاة بقراءة خارجة عن مصحف عثمان . ثم يركع مكبرا رافعا يديه ويضعهما على ركبتيه مفرجتي الأصابع مستويا ظهره ويقول « سبحان رب العظيم » ثم يرفع رأسه ويديه قائلا امام ومنفرد « سمع الله لمن حمده » وبعد قيامهما « ربنا ولك الحمد ، ملء السماء وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، ومأموم في رفعه « ربنا ولك الحمد ، فقط . ثم يخر مكبرا ساجدا على سبعة أعضاء : رجليه ثم ركبتيه ثم يديه ثم جبهته مع أنفه ولو مع حائل ليس من أعضاء سجوده . ويجافي عضديه عن جنبيه وبعظه عن غنديه ، ويفرق ركبتيه ويقول « سبحان ربى الأعلى » ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مفترشا يسراه ناصبا يميناه ويقول « رب اغفرلى ، ويسجد الثانية كالأولى ، ثم يرفع مكبرا ناهضا على صدور قدومه

معمدا على ركبتيه إن سهل ، ويصلى الثانية كذلك ماعدا التحريم والاستفتاح والتعوذ وتجديد النية ، ثم يجلس مفترشا ويداه على فخذه يقبض خنصر اليمنى وبنصرها ويخلق لإبهامها مع الوسطى ويشير بسبابتها في تشهدده ويبسط اليسرى ويقول : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، هذا التشهد الأول . ثم يقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، ويستعين من عذاب جهنم وعذاب القبر وقتنة الحيا والمات وقتنة المسيح الدجال ، ويدعو بما ورد ، ثم يسلم عن يمينه ، السلام عليكم ورحمة الله ، وعن يساره كذلك . وإن كان في ثلاثية أو رباعية نهض مكبرا بعد التشهد الأول وصلى ما بقي كالثانية بالحد فقط ثم يجلس في تشهدده الأخير متوركا . والمرأة مثله لكن نضم نفسها وتسدل رجلها في جانب يمينها

(فصل) ويكره في الصلاة التفاته ورفع بصره الى السماء وتغميض عينيه وإقعاؤه وافتراش ذراعيه ساجداً وعبثه وتخصره وتروحه وفرقة أصابعه وتشبيكها وأن يكون حاقنا أو بحضرة طعام يشتهيه وتكرار الفاتحة لاجمع سور في فرض كنفل ، وله رد المار بين يديه وعد الآي والفتح على امامه ولبس الثوب ولف العمامة وقتل حية وعقرب وقتل ، فإن أطال الفعل عرفا من غير ضرورة ولا تفريق بطلت ولو سهواً وبياح قراءة أو آخر السور أو ساطها . وإذا نابه شيء سيج رجل و صفقت امرأة ببطان كفها على ظهر الأخرى . ويبصق في الصلاة عن يساره وفي المسجد في ثوبه . وتسبى صلاته الى سترة قائمة كؤخرة الرحل ، فإن لم يجد شاخصا قال خط . وبطل بمرور كلب أسود بهيم فقط . وله التعوذ عند آية وعيد ، والسؤال عند آية رحمة ولو في فرض

(فصل) أركانها : القيام والتحريم والفاتحة والركوع والاعتدال عنه والسجود على الأعضاء السبعة والاعتدال عنه والجلوس بين السجدةين والعمامة في الكل والتشهد الأخير وجلسته والصلاة على النبي ﷺ فيه والترتيب والتسليم (واجباتها) : التكبير غير التحريم والتسميع والتحميد وتسبيحنا الركوع

والسجود وسؤال المغفرة مرة مرة ، ويسن ثلاثا . والتشهد الأول وجلسه وماعدا الشرائط والأركان والواجبات المذكورة سنة . فمن ترك شرطا لغير عذر - غير النية فانها لا تسقط بحال - أو تعمد ترك ركن أو واجب بطلت صلاته ، بخلاف الباقي وما عدا ذلك سنن أقوال وأفعال . ولا يشرع السجود اذركه ، وإن سجد فلا بأس

باب سجود السهو

يشرع لزيادة ونقص وشك ، لا في عدد في الفرض والنافلة ، فتي زاد فعلا من جنس الصلاة قياما أو قعودا أو ركوعا أو سجودا عمدا بطلت ، وسهوا يسجد له ، وإن زاد ركعة فلم يعلم حتى فرغ منها بسجد ، وإن علم فيها جالس في الحال فتشهد أن لم يكن تشهد وسجد وسلم ، وإن سبّح به ثقتان فأصر ولم يحزم بصواب نفسه بطلت صلاته وصلاة من تبعه عالما ، لاجلها أو ناسيا ولا من فارقه ، وعمله مستكثر عادة من غير جنس الصلاة يبطلها عمده وسهوه ، ولا يشرع إيسره بسجود ، ولا تبطل بإيسير أكل أو شرب سهوا ، ولا نفل بإيسير شرب عمدا . وإن أتى بقول مشروع في غير موضعه كقراءة في سجود وقعود وتشهد في قيام وقراءة سورة في الأخيرتين لم تبطل ولم يجب له بسجود بل يشرع . وإن سلم قبل إتمامها عمدا بطلت . وإن كان سهوا ثم ذكر قريبا أتمها وسجد ، فإن طال الفصل أو تكلم لغير مصلحتها بطلت ككلامه في صلبها ، ولمصلحتها أن كان يسيرا لم تبطل . وقهقهة كلام . وإن نفخ أو انتحب من غير خشية الله تعالى أو تنحنح من غير حاجة فبان حرقان بطلت

(فصل) ومن ترك ركنا فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى بطلت التي تركه منها . وقبله يعود وجوبا فيأتي به وبما بعده ، وإن علم بعد السلام فكترك ركعة كاملة وإن نسي التشهد الأول ونهض لزمه الرجوع مالم ينتصب قائما ، فإن استقم قائما كره رجوعه ، وإن لم ينتصب لزمه الرجوع ، وإن شرع في القراءة حرم الرجوع وعليه السجود لكل . ومن شك في عدد الركعات أخذ بالآقل ، وإن شك في ترك ركن فكتركه . ولا يسجد لشك في ترك واجب أو زيادة ، ولا يسجد على مأموم إلا تبعا لإمامه . وسجود السهو لما يبطل عمده واجب . وتبطل بترك سجود أفضلية قبل

السلام فقط . وان نسيه وسلم بعد ان قرب زمنه . ومن سها مراراً كفاه بعد ثان

باب صلاة التطوع

أكدّها كسوف ثم استسقاء ثم تراويح ثم وتر يفعل بين العشاء والفجر . وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة مثنى مثنى ، ويوتر بواحدة . وان أوتر بخمس أو سبع لم يجلس الا في آخرها ، وتسبح مجلس عقب الثامنة ويتشهد ولا يسلم ثم يصلي التاسعة ويتشهد ويسلم . وأدنى الكمال ثلاث ركعات بسلامين يقرأ في الاولى بسبح وفي الثانية بالكافرون وفي الثالثة بالاخلاص ويقنت فيها بعد الركوع ويقول : اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شرما قضيت ، انك تقضي ولا يقضى عليك ، انه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت . اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك ، وبغفوك من عقوبتك ، وبك منك ، لانحصى ثناء عليك أفنت كما أنيت على نفسك . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ويمسح وجهه بيديه . ويكره قنوته في غير الوتر الا أن تنزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون فيقنت الامام في الفرائض . والترايح عشرون ركعة تفعل في جماعة مع الوتر بعد العشاء في رمضان ويوتر المجهد بعده فان تبع امامه شفعه بركعة . ويكره التنفل بينهما لا التعقيب في جماعة . ثم (السنن الراتبه) ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر وهما أكدّها . ومن فاته شيء منها سن له قضاؤه . و (صلاة الليل) أفضل من صلاة النهار وأفضلها تلك الليل بعد نصفه . وصلاة ليل ونهار مثنى مثنى وان تطوع في النهار بأربع كالظهر فلا بأس . وأجر صلاة قاعد على نصف أجر صلاة قائم وتسب (صلاة الضحى) ، وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان ، ووقتها من خروج وقت النهي الى قبيل الزوال . و (مجهود التلاوة) صلاة بين للقارى . والمستمع دون السامع ، وان لم يسجد القارى لم يسجد . وهو أربع عشرة سجدة في الحج منها اثنتان . ويكره اذا سجد واذا رفع ويجلس ويسلم ولا يتشهد . ويكره للامام قراءة سجدة في صلاة سر وسجوده فيها ، ويلزم المأموم متابعتها في غيرها . ويستحب (سجود الشكر) عند تجدد النعم وانقطاع النقم ، وتبطل به صلاة غير جاهل وناس . و (أوقات النهي) خمسة من طلوع الفجر الثاني

الى طلوع الشمس ، ومن طلوعها حتى ترتفع قيد رح ، وعند قيامها حتى تزول ، ومن صلاة العصر الى غروبها ، واذا شرعت فيه حتى يتم . ويجوز قضاء الفرائض فيها وفي الاوقات الثلاثة فعل ركعتي الطواف ، واعادة جماعة . ويحرم تطوع بغيرها في شئ من الاوقات الخمسة حتى ما له سبب .

باب صلاة الجماعة

تلزم الرجال للصلوات الخمس لا شرطا . وله فعلها في بيته . وتستحب صلاة أهل الثغر في مسجد واحد ، والافضل لغيرهم في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة إلا بحضوره ثم ما كان أكثر جماعة ، ثم المسجد العتيق ، وأبعد أولى من أقرب . ويحرم أن يؤم في مسجد قبل إمامه الراتب الا باذنه أو عنده . ومن صلى ثم أقيم فرض سن أن يعيدها الا المغرب . ولا تكره إعادة الجماعة في غير مسجدي مكة والمدينة . واذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ، فان كان في نافلة أتمها إلا أن يخشى فوات الجماعة فيقطعها ، ومن كبر قبل سلام إمامه لحق الجماعة ، وإن لحقه راكعا دخل معه في الركعة وأجزأته التحريم . ولا قراءة على مأموم . ويستحب في إصرار إمامه وسكوته واذا لم يسمعه لبعده لا لطرش . ويستفتح ويستعين فيما يجهر فيه إمامه . ومن ركع أو سجد قبل إمامه فعليه أن يرفع ليأتي به بعده ، فان لم يفعل عمدا بطلت ، وإن ركع ورفع قبل ركوع إمامه عالما عمدا بطلت ، وإن كان جاهلا أو ناسيا بطلت الركعة فقط . وإن ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه بطلت الا الجاهل والناسي ، ويصل تلك الركعة قضاء . ويسن لامام التخفيف مع الاتمام ، وتطويل الركعة الاولى أكثر من الثانية ، ويستحب انتظار داخل ما لم يشق على مأموم . واذا استأذنت المرأة الى المسجد كره منها ، وبينها خير لها

(فصل) الاولى بالامامة الاقرأ العالم فقه صلاته ، ثم الافقه ، ثم الأسن ، ثم الأشرف ، ثم الاقدم هجرة ، ثم الاتق ، ثم من قرع . وساكن البيت وإمام المسجد أحق إلا من ذى سلطان . وحر وحاضر ومقيم وبصير ومحتون ومن له ثياب أولى من ضد . ولا تصح خلف فاسق ككافر ، ولا خلف امرأة ، ولا خنثى للرجال ،

ولا صلى لباليغ ، ولا أخرس ولا عاجز عن ركوع أو سجود أو قعود أو قيام ، إلا إمام ألحق بالمرجوء زوال علته ، ويصلون وراءه جلوساً ندباً فإن ابتدأ بهم قائماً ثم اعتل جلس أتموا خلفه قياماً وجوباً . وتصح خلف من به سلس البول بمثله ، ولا تصح خلف محدث ولا متنجس يعلم ذلك فإن جهل هو والمأموم حتى انقضت صحت المأموم وحده . ولا إمامة الأعمى - وهو من لا يحسن الفاتحة ، أو يدغم فيها ما لا يدغم ، أو يبدل حرفاً أو يلحن فيها لحناً يحيل المعنى - إلا بمثله ، وإن قدر على إصلاحه لم تصح صلاته ، وتكره إمامة اللحان والفأفأة والتتام ومن لا يفصح ببعض الحروف ، وأن يؤم أجنبية فأكثر لا رجل معهم ، أو قوماً أكثرهم يكرهه بحق . وتصح إمامة ولد الزنا والجندی إذا سلم دينهما ، ومن يؤدي الصلاة بمن يقضيها ، وعكسه ، لا مفترض بمقتل ، ولا من يصلي الظهر بمن يصلي العصر أو غيرها (فصل) يقف المأمومون خلف الإمام ، ويصح معه عن يمينه أو عن جانيبه ، لا قدمه ولا عن يساره فقط ، ولا الفذ خلفه أو خلف الصف إلا أن يكون امرأة . وإمامة النساء تقف في صفهن . ويليه الرجال ثم الصبيان ثم النساء كجنازهم . ومن لم يقف معه إلا كافر أو امرأة أو من علم حدثه أحدهما أو صلى في فرض فقد . ومن وجد فرجة دخلها وإلا عن يمين الإمام ، فإن لم يمكنه فله أن ينبه من يقوم معه . فإن صلى فذاً ركعة لم تصح ، وإن ركع فذاً ثم دخل في الصف أو وقف معه آخر قبل سجود الإمام صحت

(فصل) يصح اقتداء المأموم بالإمام في المسجد وإن لم يره ولا من وراءه إذا سمع التكبير ، وكذا خارجه إن رأى الإمام أو المأمومين . وتصح خلف إمام عال عنهم ويكره إذا كان العدو ذراعاً فأكثر ، كإمامته في الطاق وتطوعه موضع المكتوبة إلا من حاجة ، وإطالة قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة ، فإن كان ثم نساء لبث قليلاً لينصرفن . ويكره وقوفهم بين السواري إذا قطعن الصفوف

(فصل) ويعذر بترك جمعة وجماعة مريض ومدافع أحد الاخبثين ومن بحضرة طعام محتاج إليه وخائف من ضياع ماله أو فواته أو ضرر فيه أو موت قريبه أو على نفسه من ضرر أو سلطان أو ملازمة غريم ولا شيء معه أو من فوات رفقة أو غلبة نعاس أو أذى بمطر أو وحل وبريح باردة شديدة في ليلة مظلمة .

باب صلاة أهل الأعذار

تلزم المريض الصلاة قائماً ، فإن لم يستطع فقاعداً ، فإن عجز فعلى جنبه ، فإن صلى مستلقياً ورجلاه إلى القبلة صح ، ويومئ راکعاً وساجداً ويخفضه عن الركوع ، فإن عجز أو ما بعينه ، فإن قدر أو عجز في أثناها انتقل إلى الآخر ، وإن قدر على قيام وعود دون ركوع وسجود أو ما بركوع قائماً وسجود قاعداً والمريض الصلاة مستلقياً مع القدرة على القيام لمداواة بقول طبيب مسلم . ولا تصح صلاته قاعداً في السفينة وهو قادر على القيام ، ويصح الغرض على الراحة خشية التأذى لو حل لا للرض (فصل) من سافر سفرأ مبأاحا أربعة برُء سن له قصر رباعية ركعتين إذا فارق عامر قرينه أو خيام قومه . وإن أحرم ثم سافر أو في سفر ثم أقام أو ذكر صلاة حضر في سفر أو عكسها أو ائتم بمقيم أو بمن يشك فيه أو أحرم بصلاة يلزمه إتمامها ففسدت وأعادها أو لم ينو القصر عند إحرامها أو شك في نيته أو نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أو ملاحا معه أهله لا ينوى الإقامة ببلد لزمه أن يتم . وإن كان له طريقتان فسلك أبعدهما ، أو ذكر صلاة سفر في آخر قصر ، وإن حبس ولم ينو إقامة أو أقام لقضاء حاجة بلا نية إقامة قصر أبداً

(فصل) يجوز الجمع بين الظهرين وبين العشائين في وقت أحدهما في سفر قصر ، ولمريض يلحقه بتركه مشقة ، وبين العشائين لمطر يبل الثياب ووحل وريح شديدة باردة ولو صلى في بيته أو في مسجد طريقه تحت سباط . والأفضل فعل الأرفق به من تأخير وتقديم ، فإن جمع في وقت الأولى اشترط نية الجمع عند إحرامها ولا يفرق بينهما إلا بمقدار إقامة ووضوء خفيف ، ويبطل برأية بينهما . وإن يكون العذر موجوداً عند افتتاحهما وسلام الأولى ، وإن جمع في وقت الثانية اشترط نية الجمع في وقت الأولى إن لم يضق عن فعلها واستمرار العذر إلى دخول وقت الثانية

(فصل) وصلاة الخوف صحت عن النبي ﷺ بصفات كلها جائزة ، ويستحب أن يحمل معه في صلاتها من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يثقله كسيف ونحوه

باب صلاة الجمعة

تلزم كل ذكر حر مكلف مسلم مستوطن ببناء اسمه واحد ولو تفرق ليس بينه وبين المسجد أكثر من فرسخ ، ولا تجب على مسافر سفر قصر ولا عبد وامرأة ، ومن حضرها منهم أجزأته ولم تعتقد به ولم يصح أن يؤم فيها ، ومن سقطت عنه لعذر وجبت عليه وانعدت به . ومن صلى الظهر من عليه حضور الجمعة قبل صلاة الإمام لم تصح ، وتصح من لا تجب عليه ، والأفضل حتى يصلى الإمام ، ولا يجوز لمن تلزمه السفر في يومها بعد الزوال

(فصل) يشترط لصحتها شروط ليس منها إذن الإمام : أحدها الوقت ، وأوله أول وقت صلاة العيد وآخره آخر وقت صلاة الظهر ، فإن خرج وقتها قبل التحريمه صلوا ظهرا وإلا الجمعة . الثاني حضور أربعين من أهل وجوبها . الثالث أن يكونوا بقرية مستوطنين ، وتصح فيها قارب البنيان من الصحراء ، فإن نقصوا قبل إتمامها استأنفوا ظهراً ، ومن أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعة وإن أدرك أقل من ذلك أتمها ظهراً إذا كان نوى الظهر . ويشترط تقدم خطبتين . ومن شرط صحتهما حمد الله ، والصلاة على رسوله محمد ﷺ ، وقراءة آية ، والوصية بتقوى الله عز وجل ، وحضور العدد المشترك . ولا يشترط لها الطهارة ولا أن يتولاهما من يتولى الصلاة . ومن سنتهما أن يخطب على منبر أو موضع عال ويسلم على المأمومين إذا أقبل عليهم ثم يجلس إلى فراغ الأذان ويجلس بين الخطبتين ويخطب قائماً ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا ويقصد تلقاء وجهه ويقصر الخطبة ويدعو للسلين (فصل) والجمعة ركعتان ، يسن أن يقرأ جهراً في الأولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين . وتحرم إقامتها في أكثر من موضع من البلد إلا الحاجة ، فإن فعلوا فالصحيحة ما بارها الإمام أو أذن فيها ، فإن استويا في إذن أو عدمه فالثانية باطلة وإن وقعتا معاً أو جهلت الأولى بطلتا . وأقل السنة بعد الجمعة ركعتان وأكثرها ست . ويسن أن يغتسل - وتقدم - ويتنظف ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويكره إلباسها ماشياً ، ويدنو من الإمام ويقرأ سورة الكهف في يومها ويكثر الدعاء ويكثر الصلاة على النبي ﷺ ، ولا يتخطى رقاب الناس إلا أن يكون إماماً أو إلى فرجة . وحر

أن يقيم غيره فيجلس مكانه إلا من قدم صاحباً له في موضع يحفظه له . وحرّم رفع مصلّى مفروش ما لم تحضر الصلاة ، ومن قام من موضعه لعارض لحقه ثم عاد إليه قريباً فهو أحقّ به ، ومن دخل والإمام يخطب ما لم يجلس حتى يصلى ركعتين يوجز فيهما ، ولا يجوز الكلام والإمام يخطب إلا له أو لمن يكلمه ، ويجوز قبل الخطبة وبعدها

باب صلاة العيدين

وهي فرض كفاية إذا تركها أهل بلد قاتلهم الإمام . ووقتها كصلاة الضحى وآخرة الزوال ، فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده صلوا من الغد . وتسن في صحراء ، وتقديم صلاة الأضحية وعكسه الفطر ، وأكله قبلها وعكسه في الأضحية إن ضحى . وتركه في الجامع بلا عذر . ويسن تكبير مأموم إليها ماشياً بعد الصبح ، وتأخر لإمام إلى وقت الصلاة على أحسن هيئة إلا المعتكف ففي ثياب اعتكافه . ومن شرطها استيطان وعدد الجمعة ، لا إذن الإمام . ويسن أن يرجع من طريق آخر ويصليها ركعتين قبل الخطبة يكبر في الأولى بعد الأحرام والاستفتاح وقبل التعوذ والقراءة ستاً ، وفي الثانية قبل القراءة خمساً يرفع يديه مع كل تكبيرة ويقول « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً كثيراً ، وإن أحبّ قال غير ذلك . ثم يقرأ جهراً في الأولى بعد الفاتحة بسبح وبالفاتحة في الثانية ، فإذا سلم خطبتين تخطبتي الجمعة يستفتح الأولى بتسعة تكبيرات والثانية بسبع ، يحثهم في الفطر على الصدقة ويبين لهم ما يخرجون ، ويرغبهم في الأضحية في الأضحية ويبين لهم حكمها . والتكبيرات الزوائد والذكر بينها والخطبتان سنة . ويكره التنفل قبل الصلاة وبعدها في موضعها . ويسن لمن فاتته أو بعضها قضاؤها على صفتها . ويسن التكبير المطلق في ليلتي العيدين وفي فطر آكد وفي كل عشر ذي الحجة والمقيد عقب كل فريضة في جماعة من صلاة الفجر يوم عرفة ، وللحرم من صلاة الظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق ، وإن نسيه قضاء ما لم يحدث أو يخرج من المسجد . ولا يسن عقب صلاة عيد ، وصفته شفعا « الله أكبر ، الله أكبر ، إلا له إلا الله . والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد ،

باب صلاة الكسوف

تسن جماعة وفردى إذا كسف أحد النّيرين ركعتين ، يقرأ فى الأولى جهراً بعد الفاتحة سورة طويلة ثم يركع طويلاً ثم يرفع ويستمع ويحمد ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الأولى ثم يركع فيطيل وهو دون الأول ثم يرفع ثم يسجد بحدّين طويلتين ثم يصل الثانية كالأولى لكن دونها فى كل ما يفعل ثم يشهد ويسلم فإن تجلّى الكسوف فيها أتمها خفيفة ، وإن غابت الشمس كاسفة أو طلعت والقمر خاسف أو كانت آية غير الزلزلة لم يصل . وإن أتى فى ركعة بثلاث ركوعات أو أربع أو خمس جاز

باب صلاة الاستسقاء

إذا أجذبت الأرض وقحط المطر صلوا جماعة وفردى . وصفتها فى موضعها وأحكامها كميد . وإذا أراد الامام الخروج لها وعظ الناس وأمرهم بالثوبة من المعاصى والخروج من المظالم وترك التشاحن والصيام والصدقة وعدم يومئذ يخرجون فيه ويتنظف ولا يتطيب ويخرج متواضعاً متخشعاً متذللاً متضرعاً ومعه أهل الدين والصلاح والشيوخ والصبيان المميزون ، وإن خرج أهل الذمة منفردين عن المسلمين لا يوم لم يمنعوا ، فيصلّى بهم ثم يخطف واحدة يفتتحها بالتكبير تكبّلة العيد ويكثر فيها الاستغفار وقراءة الآيات التى فيها الأمر به ويرفع يديه فيدعو بدعاء النبى ﷺ ومنه : اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً ، إلى آخره . وإن سقوا قبل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد من فضله . وينادى الصلاة جامعة وليس من شرطها إذن الامام . ويسنّ أن يقف فى أول المطر وإخراج رحله وثيابه ليصيبهما المطر . وإذا زادت المياه وخيف منها سن أن يقول : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الغراب والآكام وبطون الأودية ومنابت الشجر ، ربنا لا تحملنا مالا طاقة لنا به ، الآية

كتاب الجنائز

تسن عبادة المريض وتذكيره التوبة والوصية . وإذا نُزل به سُنّ تعاهد بيل

حلقه بماء أو شراب وتددى شفتيه بقطنة وتلقينه ، لا إله إلا الله ، مرة ولم يزد على ثلاث إلا أن يتكلم بعده فيعيد تلقينه برفق ، ويقرأ عنده (يس) ويوجهه إلى القبلة ، فإذا مات سن تغميضه وشد لحية وتلين مفاصله وخلع ثيابه وستره بثوب ووضع حديدة على بطنه ووضعته على سرير غسله متوجها منحدرًا نحو رجله وإسراع تجهيزه إن مات غير فجأة ، وانقاذ وصيته ، ويجب في قضاء دينه

(فصل) غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض كفاية . وأولى الناس بغسله وصيه ثم أبوه ثم جده ثم الأقرب فالأقرب من عصباته ثم ذوو أرحامه ، وأثى وصيتها ثم القربى فالقربى من نساها . ولكل من الزوجين غسل صاحبه ، وكذا سيد مع سريته ، ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط ، وإن مات رجل بين نسوة أو عكسه يمت تختئ مشكل . ويحرم أن يغسل مسلم كافرا أو يدفنه بل يوارى لعدم من يواريه . وإذا أخذ في غسله سترعورته وجردته وستره عن العيون ، ويكره لغير معين في غسله حضوره . ثم يرفع رأسه إلى قرب جلوسه ويعصر بطنه برفق ويكثر صب الماء حينئذ ثم يلف على يده خرقة فينجيه ، ولا يحل مس عورة من له سبع سنين ، ويستحب أن لا يمس سائرته إلا بخرقة ، ثم يوضيه ندبا ولا يدخل الماء في فيه ولا في أنفه ويدخل إصبعيه مبلولين بالماء بين شفتيه فيمسح أسنانه وفي منخريه فينظفهما ولا يدخلهما الماء ثم ينوى غسله ويسمى ويغسل برغوة الصدر رأسه ولحيته فقط ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم كله ثلاثا يمر في كل مرة يده على بطنه فإن لم ينق ثلاث زيد حتى ينق ولوجاوز السبع ويجعل في الغسلة الأخيرة كافورا ، والماء الحار والاشنان والحلال يستعمل إذا احتيج إليه ، ويقص شاربه ويقلم أظافره ولا يسرح شعره ثم ينشف بثوب . ويضفر شعرها ثلاثة قرون ويسدل وراها . وإن خرج منه شيء بعد سبع حتى يقطن فإن لم يستمسك فبطين حر ، ثم يغسل المحل ويوضأ . وإن خرج بعد تكفينه لم يعد الغسل . ومحرم ميت كفى يغسل بماء وسدر ولا يقرب طيبا ولا يلبس ذكر غيطا ولا يغطى رأسه ولا وجهه أثى ولا يغسل شهيد ومقتول ظلمًا إلا أن يكون جنبًا ويدفن في ثيابه بعد نزع السلاح والجلود عنه وإن سلبها كفن بغيرها ولا يصل علىه . وإن سقط عن دابته أو وجد ميتا ولا أثر به

أو حمل فاكل أو طال بقاؤه عرفاً غسل وصلى عليه . والسقط اذا بلغ أربعة أشهر غسل وصلى عليه . ومن تعذر غسله يعم . وعلى الفاسل ستر ما رآه ان لم يكن حسناً (فصل) يجب تكفينه في ماله مقدماً على دين وغيره ، فان لم يكن له مال فعل من تلزمه نفقته الا الزوج لا يلزمه كفن امرأته ، ويستحب تكفين رجل في ثلاث لفائف بيض تجمر ثم تبسط بعضها فوق بعض ويجعل الحنوط فيها بينها ثم يوضع عليها مستلقياً ويجعل منه في قطن بين اليدين ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرف كالتيان تجمع البينية ومثاقه . ويجعل الباقي على منافذ وجهه ومواضع سجوده . وان طيب كله لحسن . ثم يرد طرف اللقافة العليا على شقه الايمن ويرد طرفها الآخر من فوقه ثم الثانية والثالثة كذلك . ويجعل أكثر الفاضل على رأسه ثم يعقدها وتحمل في القبر . وان كفن في قميص ومئزر ولفافة جاز . وتكفن المرأة في خمسة أثواب : ازار وخمار وقيصر ولفاقتين ، والواجب ثوب يستر جميعه

(فصل) السنة أن يقوم الامام عند صدره وعند وسطها ويكبر أربعاً يقرأ في الاولى بعد التعوذ الفاتحة ، ويصلى على النبي ﷺ في الثانية كالتشهد ، ويدعو في الثالثة فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا ، انك تعلم منقلبنا ومثوانا وأنت على كل شيء قدير . اللهم من أحببته منا فأحبه على الاسلام والسنة ، ومن توفيته منا فتوفه عليهما . اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله وأوسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وابدله داراً خيراً من داره وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعنه من عذاب القبر وعذاب النار وأفسح له في قبره ونور له فيه . وان كان صغيراً قال اللهم اجعله ذكراً لوالديه وفرحاً وأجراً وشفيحاً مجاباً . اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، وألحقه بصالح سلف المؤمنين ، واجعله في كفالة إبراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم ، ويقف بعد الرابعة قليلاً ويسلم واحدة عن يمينه ويرفع يديه مع كل تكبيرة . وواجبها قيام وتكبيرات أربع والفاتحة والصلاة على النبي ﷺ ودعوة للبيت والسلام . ومن فاتته شيء من التكبير قضاء على صفته ، ومن فاتته الصلاة عليه صلى على القبر . وعلى غائب

بالتبعية الى شهر . ولا يصل الامام على الغالب ولا على قاتل نفسه . ولا بأس بالصلاة
صالحه في المسجد

(فصل) يسن التبريع في حمله ويباح بين العمودين ويسن الاسراع بها وكون
المشاة امامها والركبان خلفها ، ويكره جلوس نايها حتى توضع . ويسجى قبر
امرأة فقط . والحد أفضل من الشق ويقول مدخله بسم الله وعلى ملة رسول الله ،
ويضعه في الحدة على شقه الايمن مستقبل القبلة ، ويرفع القبر عن الارض قدر شبر
مستما ، ويكره تجصيصه والبناء والكتانة والجلوس والوطء عليه والالتكاء اليه .
ويحرم فيه دفن اثنين فأكثر الا لضرورة ، ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب ،
ولا تكره القراءة على القبر ، وأى قرية فعلها وجعل ثوابها لميت مسلم أو حتى نفعه
ذلك ، وسن أن يصلح لأهل الميت طعام يبعث به اليهم ، ويكره لهم فعله للناس
(فصل) تسن زيارة القبور الا لنساء وأن يقول اذا زارها أو مر بها والسلام
عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا ان شاء الله بكم للاحقون ، يرحم الله المستقدمين منكم
والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتننا بعدهم ،
واغفر لنا ولهم . وتسن تمزية المصاب بالميت ، ويجوز البكاء على الميت ، ويحرم
الندب والنياحة وشق الثوب ولطم الحد ونحوه

كتاب الزكاة

يجب بشروط خمسة : حرية ، واسلام ، وملك نصاب ، واستقراره ، ومضى
الحول في غير المعسر . إلا نتاج السائمة ، وريح التجارة ولو لم يبلغ نصابا ، فإن
حولها حول أصلها ان كان نصابا ، والا فن كاله . ومن كان له دين أو حق من
صداق وغيره على مليء أو غيره أدى زكاته اذا قبضه لما مضى . ولا زكاة في مال من
عليه دين ينقص النصاب ولو كان المال ظاهرا . وكفارة كدين . وان ملك نصابا
صغارا اتفق حوله حين ملكه ، وان نقص النصاب في بعض الحول أو باعه أو أبدله
بغير جنسه لا فرارا من الزكاة انقطع الحول . وان أبدله بجنسه بنى على حوله . وتجب
الزكاة في عين المال ولها تعلق بالذمة . ولا يعتبر في وجوبها امكان الاداء ولا بقاء
المال . والزكاة كالدين في التركة

باب زكاة بهيمة الأنعام

تجب في إبل وبقر وغنم إذا كانت سائمة الحول أو أكثره ، فيجب في خمس وعشرين من الإبل بنت مخاض ، وفيما دونها في كل خمس شاة ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، وفي ست وأربعين حقة ، وفي إحدى وستين جذعة ، وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان ، فإذا زادت على مائة وعشرين واحدة ثلاث بنات لبون ، ثم في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة

(فصل) ويجب في ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة ، وفي أربعين مسنة ، ثم في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة ، ويجزى الذكركنا ، وابن لبون مكان بنت مخاض ، وإذا كان النصاب كله ذكورا

(فصل) ويجب في أربعين من الغنم شاة ، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، ثم في كل مائة شاة ، والخلاصة تصير المائتين كالواحد

باب زكاة الحبوب والثمار

تجب في الحبوب كلها ولو لم تكن قوتاً ، وفي كل ثمر يكال ويدخر كتمر وزبيب ، ويعتبر بلوغ نصاب قدره ألف وستمائة رطل عراقي . وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب ، لا جنس إلى آخر . ويعتبر أن يكون النصاب مملوكاً له وقت وجوب الزكاة فلا تجب فيما يكتبه اللقاط أو يأخذه بحصاده ، ولا فيما يجتنيه من المباح كالعلم والزعل وبزر قطونا ولو نبت في أرضه

(فصل) يجب عُشر فيما سُقي بلا مئة ، ونصفه معها وثلاثة أرباعه بهما ، فإن تفاوتاً فبأكثرهما نقماً ، ومع الجهل العشر . وإذا اشتد الحب وبدأ صلاح الثمر وجبت الزكاة . ولا يستقر الوجوب إلا بجعلها في اليد ، فإن تلفت قبله بغير تعد منه سقطت . ويجب العشر على مستأجر الأرض دون مالكيها . وإذا أخذ من ملكه أو موات من العسل مائة وستين رطلا عراقياً ففيه عشرة . (والركز) ما وجد من دفن الجاهلية ، ففيه الخمس في قليله وكثيره

باب زكاة التقدين

يجب في الذهب إذا بلغ عشرين مثقالا ، وفي الفضة إذا بلغت مائتي درهم ربيع العشر منهما . ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب . وتضم قيمة العروض إلى كل منها ، ويباح للذكر من الفضة الخاتم وقيمة السيف وحلية المنطقة ونحوه ومن الذهب قيعة السيف وما دعت إليه ضرورة كأتف ونحوه . ويباح للنساء من الذهب والفضة ما جرت عادتهن بلبسه ولو كثر ، ولا زكاة في حلبيها المعد للاستعمال أو العارية ، وإن أعد للكرى أو النفقة أو كان محرما ففيه الزكاة

باب زكاة العروض

إذا ملكها بفعله بنية التجارة وبلغت قيمتها نصابا زكى قيمتها ، فإن ملكها يارث أو بفعله بغير نية التجارة ثم نواها لم تصر لها . وتقوّم عند الحول بالأحظ للفقراء من عين أو ورق ، ولا يعتبر ما اشترت به . وإن اشترى عرضا بنصاب من أثمان أو عروض بنى على حوله ، وإن اشتراه بسائمة لم يبر

باب زكاة الفطر

تجب على كل مسلم فضل له يوم العيد وليته صاع عن قوته وقوت عياله وحوائجه الأصلية ولا يمنعه الدين إلا بطله . فيخرج عن نفسه ، وعن مسلم يمونه ولو شهر رمضان . فإن عجز عن البعض بدأ بنفسه فامرأته فرفيقه فأمه فأبيه فولده فأقرب في ميراث . والعبد بين شركاء عليهم صاع . ويستحب عن الجنين . ولا تجب لتاشر . ومن لزمت غيره فطرته فأخرج عن نفسه بغير إذنه أجزأت . وتجب بغروب الشمس ليلة الفطر ، فمن أسلم بعده أو ملك عبدا أو زوج أم ولد لم تلزمه فطرته ، وقبله تلزم . ويجوز إخراجها قبل العيد بيومين فقط ويوم العيد قبل الصلاة أفضل ، وتكره في باقيه ، ويقضيها بعد يومه آثما

(فصل) ويجب صاع من بر أو شعير أو دقيقهما أو سويقهما أو تمر أو زبيب أو أقط ، فإن عدم الخمسة أجزأ كل حب وثمر يقات ، لا معيب ولا خبز . ويجوز

أن يعطى الجماعة ما يلزم الواحد وعكسه

باب إخراج الزكاة

ويجب على الفور مع إمكانه إلا لضرورة ، فإن منهها جحدا لوجوبها كفر عارف بالحكم وأخذت وقتل ، أو بخلا أخذت منه وعزر . وتجب في مال صبي ومجنون فيخرجها وليهما . ولا يجوز إخراجها إلا بنية . والأفضل أن يفرقها بنفسه ويقول عند دفعها هو وأخذها ماورد . والأفضل إخراج زكاة كل مال في فقراء بلده ، ولا يجوز نقلها إلى ما تقصر فيه الصلاة ، فإن فعل أجزأت ، إلا أن يكون في بلد لا فقراء فيه فيفرقها في أقرب البلاد إليه ، فإن كان في بلد وماله في آخر أخرج زكاة المال في بلده ، وفطرته في بلد هو فيه ، ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فأقل ولا يستحب

باب

أهل الزكاة ثمانية : الأول الفقراء ، وهم من لا يجدون شيئا أو يجدون بعض الكفاية ، والثاني المساكين يجدون أكثرها أو نصفها . والثالث العاملون عليها وهم جباتها وحفاظها . الرابع المؤلفة قلوبهم ممن يرجى إسلامه أو كف شره أو يرجى بعطيته قوة إيمانه . الخامس الرقاب وهم المكاتبون ، ويفك منها الأسير المسلم . السادس الغارم لاصلاح ذات البين ولو مع غنى ، أو لنفسه مع الفقر . السابع في سبيل الله وهم الغزاة المتطوعة الذين لا ديوان لهم . الثامن ابن السبيل المسافر المنقطع به دون المنشيء للسفر من بلده فيعطى ما يوصله إلى بلده . ومن كان ذا عيال أخذ ما يكفيهم ، ويجوز صرفها إلى صنف واحد . ويسن إلى أقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم

(فصل) ولا تدفع إلى هاشمي ومطلبي ومواليهما ، ولا إلى فقيرة تحت غنى منفق ، ولا إلى فرعه وأصله ، ولا إلى عبد وزوج . وإن أعطاهما لمن ظنه غير أهل فبان أهلا أو بالعكس لم يجره ، إلا لغنى ظنه فقيرا . و (صدقة التطوع) مستحبة ، وفي رمضان وأوقات الحاجات أفضل ، وتسبب بالفاضل عن كفايته ومن يمونه ، ويأثم بما ينقصها

كتاب الصيام

يجب صوم رمضان برؤية هلاله ، فإن لم ير مع صحو ليلة الثلاثين أصبحوا
 مهطرين وإن حال دونه غيم أو قتر فظاهر المذهب يجب صومه ، وإن روى نهاراً
 فهو لليلة المقبلة ، وإذا رآه أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم . ويصام برؤية عدل ولو
 أتى ، فإن صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوماً فلم ير الهلال أو صاموا لأجل غيم لم
 يفطروا . ومن رأى وحده هلال رمضان ورؤيته قوله أو رأى هلال شوال صام .
 ويلزم الصوم لكل مسلم مكلف قادر . وإذا قامت البيعة في أثناء النهار وجب الإمساك
 والقضاء على كل من صار في أثناءه أهلاً لوجوبه ، وكذا حائض ونفساء طهرتا ،
 ومسافر قدم مفطراً . ومن أفطر لكبير أو مرض لا يرجى برؤه أطعم لكل يوم
 مسكيناً . ومن لمريض يضره ، ولمسافر يقصر . وإن نوى حاضر صوم يوم ثم سافر
 في أثناءه فله الفطر . وإن أفطرت حامل أو مرضع خوفاً على أنفسهما قضتاه فقط ،
 وعلى ولديهما قضاة وأطعمتا لكل يوم مسكيناً . ومن نوى الصوم ثم جن أو أغشى
 عليه جميع النهار ولم يبق جزءاً منه لم يصح صومه ، لا إن نام جميع النهار . ويلزم
 المغنى عليه القضاء فقط ويجب تعيين النية من الليل لصوم كل يوم واجب ، لانية
 الفرضية . ويصح النفل بنية من النهار قبل الزوال وبعد . ولو نوى إن كان غداً
 من رمضان فهو فرضى لم يجزه . ومن نوى الإفطار أفطر

باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

من أكل أو شرب أو استعط أو احتقن أو اكتحل بما يصل إلى حلقه ، أو
 أدخل إلى جوفه شيئاً من أى موضع كان غير احليله ، أو استقاء أو استمنى أو
 باشر فامنى أو أمدى أو كرر النظر فأنزل أو حجم أو احتجم وظهر دم عامداً إذا كرأ
 لصومه فسد لا فاسياً أو مكرهاً . أو طار إلى حلقه ذباب أو غبار ، أو فكر فأنزل
 أو احتلم أو أصبح في فيه طعام فلفظه ، أو اغتسل أو تمضمض أو استنثر أو زاد
 على الثلاث أو بالغ فدخل الماء حلقه لم يفسد . ومن أكل شاكا في طلوع الفجر صح

صومه . إلا ان أكل شاكا في غروب الشمس أو معتقدا أنه ليل فإن نهارا
(فصل) ومن جامع في نهار رمضان في قبل أو دبر فعليه القضاء والكفارة .
وإن جامع دون الفرج فأثرل أو كانت المرأة معذورة أو جامع من نوى الصوم في
سفره أفطر ولا كفارة . وإن جامع في يومين أو كرهه في يوم ولم يكفر فكفارة
ثانية . وكذلك من لزمه الامساك اذا جامع . ومن جامع وهو معافي ثم مرض أو
جن أو سافر لم تسقط . ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان . وهي
عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ،
فإن لم يجد سقطت .

باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء

يكره جمع ريقه فيبتلعه ، ويحرم بلع النخامة ويفطر بها فقط ان وصلت الى فـه .
ويكره ذوق طعام بلا حاجة ، ومضغ علك قوى . وإن وجد طعمهما في حلقه أفطر
ويحرم العلك المتحلل ان بلع ريقه . وتكره القبلة لمن تحرك شهوته . ويجب اجتناب
كذب وغيبة وشتم ، ومن لمن شتم قوله « انى صائم » وتأخير سحور وتعجيل فطر
على رطب ، فإن عدم فتمر ، فإن عدم فاء ، وقول ما ورد . ويستحب القضاء
متابعا ، ولا يجوز الى رمضان آخر من غير عذر ، فإن فعل فعليه مع القضاء اطعام
مسكين لكل يوم ، وإن مات ، ولو بعد رمضان آخر ، وإن مات وعليه صوم أو
حج أو اعتكاف أو صلاة نذر استحب لوليه قضاؤه

باب صوم التطوع

يسن صيام أيام البيض ، والاثنين والخميس ، وست من شوال ، وشهر المحرم
وآكده العاشر ثم التاسع - وتسع ذى الحجة ، ويوم عرفة لغير حاج بها . وأفضله
صوم يوم وفطر يوم ، ويكره لإفراد رجب والجمعة والسبت والشك . ويحرم صوم
العيدين ولو في فرض ، وصيام أيام التشريق إلا عن دم متعة وقران ، ومن دخل
في فرض موسع حرم قطعه . ولا يلزم في المنزل ، ولا قضاء فاسده الا الحج . وترجى

ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان ، وأوتاه آكد . ليلة سبع وعشرين
أبلغ ، ويدعو فيها بما ورد

باب الاعتكاف

هو لزوم مسجد لطاعة الله تعالى مسنون ، ويصح بلا صوم ، ويلزمان بالنذر ،
ولا يصح إلا في مسجد يجمع فيه إلا المرأة في كل مسجد سوى مسجد بيتها . ومن
نذره أو الصلاة في مسجد غير الثلاثة - وأفضلها الحرام ، فمسجد المدينة ، فالأقصى -
لم يلزمه فيه . وإن عين الأفضل لم يحز فيما دونه . وعكسه بعكسه . ومن نذر زمناً
معيناً دخل متركفه قبل ليلته الأولى وخرج بعد آخره . ولم يخرج المتركف إلا
لما لا بد منه . ولا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة إلا أن يشترطه . وإن وطئ في
فرج فسد اعتكافه . ويستحب اشتغاله بالقرآن ، واجتناب ما لا يعنيه

كتاب المناسك

الحج والعمرة واجبان على المسلم الحر المكلف القادر في عمره مرة على الفور ،
فإن زال الرق والجنون والصبا في الحج بعرفة وفي العمرة قبل طوافها صح فرضاً .
وفعلهما من الصبي والعبد تفلأ . والقادر من أمكنه الركوب ووجد زاداً وراحلة
صالحين لمثله بعد قضاء الواجبات والتفقات الشرعية والخوانج الأصلية . وإن
أعجزه كبر أو مرض لا يرجى برؤه لزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه من حيث
وجبا ويجزى عنه ، وإن عوفي بعد الاحرام . ويشترط لوجوبه على المرأة وجود
محرمها وهو زوجها أو من تحرم عليه على التأيد بنسب أو سبب مباح . وإن مات
من لزمه أخرجا من تركته

باب المواقيت

ومبقات أهل المدينة ذو الحليفة ، وأهل الشام ومصر والمغرب الجحفة ، وأهل
اليمن يلم ، وأهل نجد قرن ، وأهل المشرق ذات عرق ، وهي لأهلها ولبن مرّ عليها
من غيرهم . ومن حج من أهل مكة فنها ، وعمرته من الحل ، وأشهر الحج شوال

وذو القعدة وعشر من ذي الحجة

باب

الاحرام نية النسك . من لم يده غسل أو تيمم لعدم ، وتنظيف ، وتطيب ،
وتجرد من مخيط . ويحرم في إزار ورداء أبيضين . وإحرام عقب ركعتين . ونيته
شرط . ويستحب قول : اللهم إني أريد نسك كذا فيسره لي ، وإن حبسني حابس
فحلى حيث حبستني ، . وأفضل الانسك التمتع ، وصفته أن يحرم بالعمرة في أشهر
الحج ويفرغ منها ثم يحرم بالحج في عامه . وعلى الألفى دم . وإن حاضت المرأة
نقضت فوات الحج أحرمت به وصارت قارئة . وإذا استوى على راحته قال
: لبيك اللهم لبيك . لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك ، بصوت بها الرجل وتخفيها المرأة

باب محظورات الاحرام

وهي تسعة : حلق الشعر وتقليم الاظافر ، فن حلق أو قلم ثلاثة فعليه دم ، ومن
غطى رأسه بملاصق فدى . وان لبس ذكر مخيطاً فدى ، وان طيب بدنه أو ثوبه
أو ادهن بمطيب أو شم طيباً أو تبخر بعود ونحوه فدى ، وان قتل صيداً ما كولا
برياً أصلاً ولو تولد منه ومن غيره أو تلف في يده فعليه جزاؤه . ولا يحرم حيوان
انسى ، ولا صيد البحر ، ولا قتل محرّم الأكل ولا الصائل . ويحرم عقد نكاح ولا
يصح ولا فدية ، وتحص الرجعة ، وان جامع المحرم قبل التحلل الأول فسد نسكهما
ويمضيان فيه ويقضيانه ثاني عام ، وتحرم المباشرة ، فان فعل فانزل لم يفسد حجه
وعليه بدنة لكن يحرم من الحل لطواف الفرض ، واحرام المرأة كالرجل الا في
اللباس وتجنب البرقع والقفازين وتغطية وجهها ويباح لها التحلي

باب الفدية

يخير - بفدية حلق وتقليم أو تغطية رأس وطيب - بين صيام ثلاثة أيام ، أو
اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدبر أو نصف صاع تمر أو شعير أو ذبح شاة ،

ويجزأ صيد بين مثل - ان كان - أو تقويته بدراهم يشتري بها طعاماً فيطعم كل مسكين مداً ، أو يصوم عن كل مد يوماً . وبما لا مثل له بين اطعام وصيام . وأما دم متعة وقران فيجب الهدى ، فان عدمه فصيام ثلاثة أيام ، والأفضل كون آخرها يوم عرفة وسبعة اذا رجع الى أهله ، والمحصّر اذا لم يجد هدياً صام عشرة ثم حل . ويجب بوطه في فرج في الحج بدته ، وفي العمرة شاة ، وان طأوعته زوجته لزمها (فصل) ومن كرر محظوراً من جنس ولم يفد فدى مرة بخلاف صيد ، ومن فعل محظوراً من أجناس فدى لكل مرة رفض احرامه أو لا . ويسقط بنسيان فدية لبس وطيب ، وتنظية رأس دون وطه ، وصيد وتقليم وحلاق . وكل هدى أو اطعام فلساكين الحرم ، وفدية الأذى واللبس ونحوهما ودم الاحصار حيث وجد سببه . ويجزأ الصوم بكل مكان ، والدم شاة أو سبع بدته وتجزى عنها بقرة

باب جزاء الصيد

في النعامة بدته ، وحمار الوحش وبقرة والإبل والثيول والوعل بقرة ، والضبع كبش ، والغزالة عنز ، والوبر والضب جدى ، واليربوع جفرة . والأرنب عناق والحامة شاة

باب صيد الحرم

يحرم صيده على المحرم والحلال . وحكم صيده كهيد المحرم ، ويحرم قطع شجره وحشيشه الأخضرين إلا الإذخر . ويحرم صيد المدينة ولا جزاء ، ويباح الحشيش للعلف وآلة الحرث ونحوه ، وحرما ما بين غير الى ثور

باب دخول مكة

يسن من أعلاما والمسجد من باب بنى شيبة ، فاذا رأى البيت رفع يديه وقال ما ورد ، ثم يطوف مضطجماً يبتدىء المعتمر بطواف العمرة ، والقارن والمفرد للقدم ، فيحاذى الحجر الأسود بكله ويستلمه ويقبله ، فان شق قبل يده ، فان شق اللمس أشار إليه ويقول ما ورد ، ويجعل البيت عن يساره ويطوف سبعا ويرمل

الافقي في هذا الطواف ثلاثاً ثم يمشي أربعاً يستلم الحجر والركن اليماني كل مرة . ومن ترك شيئاً من الطواف أو لم ينوه أو نكسه أو طاف على الشاذوان أو جدار الحجر أو عريان أو نجساً لم يصح ، ثم يصلي ركعتين خلف المقام

(فصل) ثم يستلم الحجر ، ويخرج الى الصفا من بابه فيرقاه حتى يرى البيت ويكبر ثلاثاً ويقول ما ورد ، ثم ينزل ماشياً الى العلم الاول ، ثم يسعى شديداً الى الآخر ، ثم يمشي ويرقي المروة ويقول ما قاله على الصفا ، ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه الى الصفا يفعل ذلك سبعاً : ذهابه سعية ورجوعه سعية ، فان بدأ بالمروة سقط الشوط الاول . وتسب في الطهارة والستارة والمواولة . ثم ان كان متمتعاً لا هدى معه قصر من شعره وتحلل ، وإلا حل اذا حج ، والمتمتع اذا شرع في الطواف قطع التلبية

باب صفة الحج والعمرة

يسن للصلين بمكة الإحرام بالحج يوم التروية قبل الزوال منها ويجزى . من بقية الحرم ، ويبيت بمنى فاذا طلعت الشمس سار الى عرفة ، وكلها موقف الا بطن عرنة . وسن أن يجمع بين الظهر والعصر ، ويقف راكباً عند الصخرات وجبل الرحمة ويكثر من الدعاء بما ورد . ومن وقف ولو لحظة من فجر يوم عرفة الى فجر يوم النحر وهو أهل له صح حجه وإلا فلا . ومن وقف نهراً ودفع قبل الغروب ولم يعد قبله فعليه دم . ومن وقف ليلاً فقط فلا . ثم يدفع بعد الغروب الى مزدلفة بسكينة ويسرع في الفجوة ويجمع بها بين العشائين ويبيت بها . وله الدفع بعد نصف الليل ، وقبله فيه دم ، كوصوله اليها يعد الفجر لا قبله ، فاذا صلى الصبح أتى المشعر الحرام فرقاه ، أو يقف عنده ويحمد الله ويكبره ويقرأ ﴿ فاذا أفضم من عرفات ﴾ الآيتين ، ويدعو حتى يسفر . فاذا بلغ محسراً أسرع رمية حجر وأخذ الحصا - وعنده سبعون بين الحص والبنق - فاذا وصل الى منى - وهي من وادي محسر الى جرة العقبة - رماها بسبع حصيات متعاقبات يرفع يده حتى يرى يابض ابطه ويكبر مع كل حصاة ، ولا يجزى الرمي بغيرها ، ولا بها ثانياً ، ولا يقف ،

م - ٣ - * زاد المستحسن

ويقطع التلبية قبلها ، ويرمى بعد طلوع الشمس ويجزىء بعد نصف الليل ، ثم ينحر هديا ان كان معه ، ويحلق أو يقصر من جميع شعره ، وتقصر منه المرأة أنملة ، ثم قد حل له كل شيء إلا النساء . والحلاق والتقشير نسك ، ولا يلزم بتأخير دم ، ولا بتقديمه على الرمي والنحر

(فصل) ثم يفيض الى مكة ، ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة . وأول وقته بعد نصف ليلة النحر ، ويسن في يومه وله تأخير . ثم يسعى بين الصفا والمروة ان كان متمتعا أو غيره ولم يكن سعى مع طواف القدوم . ثم قد حل له كل شيء ، ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب ويتضلع منه ويدعو بما ورد ، ثم يرجع فيبيت بمنى ثلاث ليال فيرمي الجمرات الاولى - وتلى مسجد الخيف - بسبع حصيات ويجعلها عن يساره ويتأخر قليلا ويدعو طويلا . ثم الوسطى مثلها . ثم جمرات العقبة ويجعلها عن يمينه ويستبطن الوادي ولا يقف عندها ، يفعل هذا في كل يوم من أيام التشريق - بعد الزوال مستقبلا القبلة مرتبا - فان رماه كله في الثالث أجزأه ، ويرتبه بنيته ، فان أخره عنه أو لم يبت بها فعليه دم . ومن تعجل في يومين خرج قبل الغروب ، وإلا لزمه المبيت والرمي من الغد ، فاذا أراد الخروج من مكة لم يخرج حتى يطوف الوداع . فان أقام أو اتجر بعده أعاده . وان تركه غير حائض رجع اليه فان شق أو لم يرجع فعليه دم . وان أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج أجزأ عن الوداع . ويقف غير الحائض بين الركن والباب داعيا بما ورد ، وتقف الحائض ببابه وتدعو بالدعاء . وتستحب زيارة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه

و (صفة العمرة) أن يحرم بها من الميقات أو من ادنى الحل من مكى ونحوه لا من الحرم ، فاذا طاف وسعى وقصر حل . وتباح كل وقت وتمجزى عن الفرض و (أركان الحج) : الإحرام ، والوقوف ، وطواف الزيارة ، والسعى . و (واجباته) : الإحرام من الميقات المعتبر له ، والوقوف بعرفة الى الغروب ، والمبيت لغير أهل السقاية والرعاية بمنى ومزدلفة الى بعد نصف الليل ، والرمي ، والحلاق ، والوداع . والباقي سنن . و (أركان العمرة) : إحرام ، وطواف ، وسعى . و (واجباتها) : الحلاق ، والإحرام من ميقاتها . فمن ترك الإحرام لم

ينعقد نسكه . ومن ترك ركنا غيره أو نيته لم يتم نسكه إلا به . ومن ترك واجبا فعليه دم ، أو سنة فلا شيء عليه

باب الفوات والاحصار

من فاتته الوقوف فاته الحج ، وتحلل بعمره ويقضى ، ويهدى إن لم يكن اشترطه . ومن صدّه عدو عن البيت أهدى ثم حل . فإن فقدته صام عشرة أيام ثم حل . وإن صد عن عرفة تحلل بعمره . وإن حصره مرض أو ذهاب نفقة بقي محرما إن لم يكن اشترط

باب الهدى والأضحية

أفضلها إبل ، ثم بقر ، ثم غنم . ولا يجزئ فيها إلا جذع ضأن ، وثني سواء . فالإبل خمس ، والبقرة ستان ، والمعز سنة ، والضأن نصفها ، وتجزئ الشاة عن واحد ، والبدنة والبقرة عن سبعة . ولا تجزئ العوراء والعجفاء والعرجاء والاهتاء والجداء والمريضة والعصباء بل البتراء خلقه والجماء وخصى غير محبوب وما بأذنه أو قرنه قطع أقل من النصف . و (السنة) نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى فيقطعنها بالحرية في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر ، ويذبح غيرها . ويجوز عكسها . ويقول « باسم الله والله أكبر ، اللهم هذا منك ولك » ويتولاهما صاحبها أو يوكل مسلما ويشهدها . ووقت الذبح بعد صلاة العيد أو قدره إلى يومين بعده ، ويكره في ليلتهما ، فإن فات قضى واجبه

(فصل) ويتعنيان بقوله « هذا هدى أو أضحية » لا بالنية . وإذا تعينت لم يجز بيعها ولا هبتها إلا أن يدها بخير منها . ويجز صوفها ونحوه إن كان أنفع لها ويتصدق به . ولا يعطى جازرها أجرته منها . ولا يبيع جلدها ولا شيئا منها بل يتنفع به . وإن تعينت ذبحها وأجزأته إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التمين . و (الأضحية) سنة . وذبحها أفضل من الصدقة بشمها . وسن أن يأكل ويهدى ويتصدق أثلاثا ، وإن أكلها إلا أوقية تصدق بها جاز ، والأضحية . ويحرم على من يضحى أن يأخذ في العشر من شعره أو بشرته شيئا

(فصل) تسن العقيقة : عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة تذبح يوم سابعه .

فان فات ففي اربعة عشر . فان فات ففي احد وعشرين . تنزع مُجدولا ولا يكسر
عظمها وحكمها كالاضحية إلا أنه لا يجرى فيها شرك في دم ، ولا تسن الفرعة ، ولا العتيرة

كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية ، و (يجب) اذا حضره ، أو حصر بلده عدو ، أو استغفره
الامام . وتام الرباط أربعون يوماً . واذا كان أبواه مسلمين لم يجاهد تطوعا الا
بإذنها . ويتفقد الامام جيشه عند المسير ، وينع الخذل والمرجف ، وله أن
ينقل في بدايته الربع بعد الخمس ، وفي الرجعة الثلث بعده ، ويلزم الجيش طاعته
والصبر معه ولا يجوز الغزو الا بإذنه - الا أن يفجأهم عدو يخافون كلبه - وتملكه
الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب ، وهي لمن شهد الواقعة من أهل القتال ،
فيخرج الخمس ، ثم يقسم باقي الغنيمة للراجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم : سهم له
وسهمان لفروسه ، ويشارك الجيش سراياه فيما غنمت ، ويشاركونه فيما غنم .
و (الغالب) من الغنيمة بحرق رحله كله إلا السلاح والمصحف وما فيه روح . واذا
غنموا أرضا فتحوها بالسيف خير الامام بين قسمها ووقفها على المسلمين .
ويضرب عليها خراجا مستمرا يؤخذ ممن هي بيده . والمرجع في الخراج والجزية
الى اجتهاد الامام . ومن عجز عن عمارة أرضه أجبر على اجلوتها أو رفع يده عنها ،
ويجرى فيها الميراث . وما أخذ من مال مشرك كجزية وخراج وعشر وما تركوه
فزعا وُخمس خمس الغنيمة ففيه يصرف في مصالح المسلمين

باب عقد الذمة وأحكامها

لا يعقد لغير الجوس وأهل الكتابين ومن تبعهم . ولا يعقدها إلا لإمام أو
نائبه . ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا عبد ولا فقير يعجز عنها . ومن صار
أهلا لها أخذت منه في آخر الحول . ومتى بذلوا الواجب عليهم وجب قبوله وحرم
قتلهم ويمتنعون عند أخذها ويطلق وقوفهم وتجر أيديهم
(فصل) ويلزم الامام أخذهم بحكم الاسلام في النفس ، والمال ، والعرض .
، إامة الحدود عليهم فما يعتقدون تحريمه دون ما يعتقدون حله . ويلزمهم التميز عن

المسلمين . ولهم ركوب غير الخيل بغير سرج با كاف . ولا يجوز تصديرهم في المجالس ولا القيام لهم ولا بداءتهم بالسلام . ويمنعون من إحداث كنائس وبيع وبناء ما انهدم منها ولو ظلماً ، ومن تعلية بنيان على مسلم لا مساواته له ، ومن إظهار خمر وخزير وناقوس وجهر بكتائبهم . وان تهوّد نصراني أو عكسه لم يقرّ ولم يقبل منه إلا الاسلام أو دينه

(فصل) فان أبي الذى بذل الجزية ، أو التزام حكم الاسلام ، أو تعدى على مسلم بقتل أو زنا أو قطع طريق أو تجسس أو إيواء جاسوس ، أو ذكر الله أو رسوله أو كتابه بسوء انتقض عهد دون نسائه وأولاده ، وحلّ دمه وماله

كتاب البيع

وهو مبادلة مال ولو في الذمة أو منفعة مباحة كمر بمثل أحدهما على التأيد غير ربا وقرض . و (ينعقد) بإيجاب وقبول بعده ، وقبله مترخياً عنه في مجلسه . فان تشاغلا بما يقطعه بطل وهي الصيغة القولية . وبمعاطاة وهي الفعلية . و (يشترط) التراضي منهما فلا يصح من مكره بلا حق . وأن يكون العاقد جازئ التصرف ، فلا يصح تصرف صبي وسفيه بغير إذن وليّ . وأن تكون العين مباحة النفع من غير حاجة كالبلغل والثمار ودود القز وبزره والفيل وسباع البهائم التي تصلح للصيد ، إلا السكب والحشرات والمصحف والميتة والسرجين النجس والأدهان النجسة ، لا المتنجسة ، ويجوز الاستصباح بها في غير مسجد ، وأن يكون من مالك أو من يقوم مقامه ، فان باع ملك غيره أو اشترى بعين ماله بلا إذن لم يصح وان اشترى له في ذمته بلا إذنه ولم يسمه في العقد صح له بالأجازة ولزم المشتري بعدها ملكا . ولا يباع غير المساكن بما فتح عنوة كأرض الشام ومصر والعراق بل تؤجر . ولا يصح بيع نفع البئر ، ولا ما ينبت في أرضه من كلاً وشوك ، ويملكه أخذه . وأن يكون مقدوراً على تسليمه فلا يصح بيع آبق وشارد وطير في هواء وسمك في ماء ولا مغصوب من غير غاصبه أو قادر على أخذه . وأن يكون معلوما برؤية أو صفة ، فان اشترى ما لم يره أو رآه وجهله أو وصف بما لا يكفي سلباً لم يصح . ولا يباع حمل في بطن ولبن في ضرع منفردين ولا مسك في فأرته ولا نوى في تمر وصوف

على ظهر وجل ونحوه قبل قلعه . ولا يصح بيع الملامسة والمنازمة ، ولا عبد من عبيد ونحوه ، ولا استثنائه إلا معيناً ، وإن استثنى من حيوان يؤكل رأسه وجلده وأطرافه صح . وعكسه الشحم والجل . ويصح بيع ما مأكوله في جوفه كرمان وبطيخ وبيع الباقلاء ونحوه في قشره والحب المشتد في سنبله . وأن يكون الثمن معلوماً فإن باعه برقه أو بألف درهم ذهباً وفضة أو بما ينقطع به السعر أو بما باع زيد . وجهلاه أو أحدهما . لم يصح . وإن باع ثوباً أو صبرة أو قطعة كل ذراع أو قفيز أو شاة بدرهم صح . وإن باع من الصبرة كل قفيز بدرهم أو بمائة درهم إلا ديناراً . وعكسه . أو باع معلوماً ومجهولاً يتعذر عليه ولم يقل كل منهما بكذا لم يصح فإن لم يتعذر صح في المعلوم بقسطه . ولو باع مشاعاً بينه وبين غيره كعبد أو ما ينقسم عليه الثمن بالأجزاء صح في نصيبه بقسطه . وإن باع عبده وعبد غيره بغير إذنه أو عبداً وحرّاً ، أو خلا وخرّاً ، صفقة واحدة صح في عبده وفي الخلّ بقسطه ، ولشتر الخيار أن جهل الحال

(فصل) ولا يصح البيع ممن تلزمه الجمعة بعد ندائها الثاني . ويصح النكاح وسائر العقود . ولا يصح بيع عصير ممن يتخذ خمرّاً ، ولا سلاح في فتنة ، ولا عبد مسلم لكافر إذا لم يعتق عليه . وإن أسلم في يده أجب على إزالة ملكه . ولا تكفي مكاتبته ، وإن جمع بين بيع وكتابة أو بيع وصرف صح في غير الكتابة ويقسّط العوض عليهما . ويحرم بيعه على بيع أخيه كأن يقول لمن اشترى سلعة بعشرة أنا أعطيك مثلها بتسعة ، وشراؤه على شرائه كأن يقول لمن باع سلعة بتسعة عندي فيها عشرة ليفسخ ويعقد معه ، ويبطل العقد فيهما . ومن باع ربوياً بنسيئة واعتاض عن ثمنه مالا يباع به نسيئة ، أو اشترى شيئاً نقداً بدون ما باع به نسيئة لا بالعكس لم يجز . وإن اشتراه بغير جنسه أو بعد قبض ثمنه أو بعد تغير صفته أو من غير مشتريه أو اشتراه أبوه أو ابنه جاز

باب الشروط في البيع

منها (صحيح) كالأهـن ، وتأجيل ثمن ، وكون العبد كاتباً أو خصياً أو مسلماً ، والامة بكراً ، ونحو أن يشترط البائع سكنى الدار شهراً ، وحملان البعير الى موضع

معين ، أو شرط المشتري على البائع حمل الخطب أو تكسيه ، أو خياطة الثوب أو تفصيله . وإن جمع بين شرطين بطل البيع . ومنها (فاسد) يبطل العقد كاشتراط أحدهما على الآخر عقداً آخر كسلف وقرض وبيع واجارة وصرف . وإن شرط أن لا خسارة عليه ، أو متى نفق المبيع وإلا رده ، أو لا يبيعه ولا يهبه ولا يعتقه وإن اعتق فالولاء له ، أو أن يفعل ذلك بطل الشرط وحده إلا إذا شرط العتق . وبعثك على أن تتقدي الثمن إلى ثلاث وإلا فلا يبيع بيننا صح . وبعثك أن جئني بكذا أو رضى زيد ، أو يقول للرهن أن جئتكم بمحك وإلا فارهن لك لا يصح البيع . وإن باعه وشرط البراءة من كل عيب مجهول لم يبرأ . وإن باعه داراً على أنها عشرة أذرع فبانت أكثر أو أقل صح . ولمن جهله وفات غرضه الخيار

باب الخيار

وهو أقسام : الاول (خيار المجلس) ثبت في البيع ، والصلح بمعناه ، واجارة ، والصرف والسلم دون سائر العقود . ولكل من المتبايعين الخيار ما لم يتفرقا عرفاً بأبدانها وإن نقياه أو أسقطاه سقط ، وإن أسقطه أحدهما بقى خيار الآخر ، وإذا مضت مدته لزم البيع . (الثاني) أن يشترطاه في العقد مدة معلومة ولو طويلة وأبتدأوها من العقد . وإذا مضت مدته أو قطعاه بطل ويثبت في البيع ، والصلح بمعناه ، والاجارة في الذمة أو على مدة لا تلي العقد . وإن شرطاه لأحدهما دون صاحبه صح . وإلى الغد أو الليل يسقط بأوله . ولمن له الخيار الفسخ ولو مع غيبة الآخر وسقطه . والمالك مدة الخيارين للمشتري ، وله نماؤه المنفصل وكسبه . ويحرم ولا يصح تصرف أحدهما في المبيع وعوضه المعين فيها بغير إذن الآخر بغير تجرئة المبيع الا عتق المشتري . وتصرف المشتري فسخ لخياره . ومن مات منهما بطل خياره . (الثالث) إذا غبن في المبيع غبنا يخرج عن العادة ، وبزيادة الناجش ، والمسترسل . الرابع (خيار التدليس) كتسويد شعر الجارية وتجميده ، وجمع ماء الرحي وإرساله عند عرضها . الخامس (خيار العيب) وهو ما ينقص قيمة المبيع كرضه وفقد عضو أو سن أو زيادتهما . وزنا الرقيق ، وسرقته ، وإباقه ، وبوله في الفراش . فإذا علم المشتري العيب بعد أمسكه بأرشه وهو قسط ما بين قيمة الصحة

والعيب ، أو رده وأخذ الثمن . وإن تلف المبيع أو عتق العبد تعين الارش .
وإن اشترى ما لم يعلم عيبه بدون كسره كجوز هند وبيض نعام فكسره فوجده
فاسداً فامسكه فله أرشه ، وإن رده رد أرش كسره وإن كان كبيض دجاج رجع
بكل الثمن . وخيار عيب متراخ ما لم يوجد دليل الرضا ، ولا يقتصر الى حكم ولا
رضا ولا حضور صاحبه . وإن اختلفا عند من حدث العيب ، فقول مشتر مع
يمينه . وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما قبل بلا يمين . (السادس) خيار في البيع
بتخيير الثمن متى بان أقل أو أكثر . ويثبت في التولية والشركة والمرا بحة
والمواضعة ، ولا بد في جميعها من معرفة المشتري رأس المال . وإن اشترى بثمن
مؤجل أو بمن لا تقبل شهادته له أو بأكثر من ثمنه حيلة أو باع بعض الصفقة
بقسطها من الثمن ولم يبين ذلك في تخييره بالثمن فللمشتري الخيار بين الامساك والرد ،
وما يزداد في ثمن أو يحط منه في مدة خيار ، أو يؤخذ أرشاً لعيب أو جنابة عليه
يلحق برأس ماله ويخبر به . وإن كان ذلك بعد لزوم البيع لم يلحق به . وإن أخبر
بالحال لحسن . (السابع) خيار لاختلاف المتبايعين فاذا اختلفا في قدر الثمن تحالفا ،
فيحلف البائع أولاً ما بعته بكذا وإنما بعته بكذا ، ثم يحلف المشتري ما اشترى به
بكذا وإنما اشترى به بكذا . ولكل الفسخ إذا لم يرض أحدهما بقول الآخر ، فإن
كانت السلعة تالفة رجعا الى قيمة مثلها فإن اختلفا في صفتها فقول مشتر ، وإذا فسخ
العقد انفسخ ظاهراً وباطناً . وإن اختلفا في أجل أو شرط فقول من ينفيه ، وإن
اختلفا في عين المبيع تحالفا وبطل البيع ، وإن أبى كل منهما تسليم ما بيده حتى
يقبض العوض . والثمن عين - نصب عدل يقبض منهما ويسلم المبيع ثم الثمن ، وإن
كان دينا حالاً أجبر بائع ثم مشتر أن كان الثمن في المجلس ، وإن كان غائباً في البلد
حجر عليه في المبيع وبقي ماله حتى يحضره ، وإن كان غائباً بعيداً عنها والمشتري
معسر فللبائع الفسخ . ويثبت الخيار للخلف في الصفة ولتغيير ما تقدمت رؤيته
(فصل) ومن اشترى مكيلاً ونحوه صح ولزم بالعقد ولم يصح تصرفه فيه حتى
يقبضه ، وإن تلف قبله فمن ضمان البائع ، وإن تلف بأفة سماوية بطل البيع ، وإن
ألفه آدمى مخير مشتر بين فسخ وامضاء ومطالبة متلفه ببذله ، وما عداه يجوز

تصرف المشتري فيه قبل قبضه وان تلف ، ما عدا المبيع بكيل ونحوه فن ضمانه ما لم يمنعه بائع من قبضه ، ويحصل قبض ما يبيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع بذلك ، وفي صبرة وما ينقل بنقله وما يتناول بتناوله ، وغيره بتخليته . و (الإقالة) فسخ . يجوز قبل قبض المبيع بمثل الثمن ، ولا خيار فيها ولا شفعة

باب الربا والصرف

يحرم ربا الفضل في مكيل وموزون يبيع بجنسه ، ويجب فيه الحلول والقبض ، ولا يباع مكيل بجنسه إلا كيلا ، ولا موزون بجنسه إلا وزنا ، ولا بعضه ببعض جزافا ، فان اختلف الجنس جازت الثلاثة .. والجنس ماله اسم خاص يشمل أنواعا كبر ونحوه ، وفروع الاجناس كالأدقة والابخاز والادهان ، واللحم أجناس باختلاف أصوله ، وكذا اللبن ، والشحم والكبد أجناس . ولا يصح بيع لحم بحيوان من جنسه ، ويصح بغير جنسه ، ولا يجوز بيع حب بدقيقه ولا سويقه ، ولا نيئه بمطبوخه وأصله بعصيره وخالصة بمشوبه ورطبه بياسه . ويجوز بيع دقيقه بدقيقه اذا استويا في النعومة ، ومطبوخه بمطبوخه وخيزه بخيزه اذا استويا في النشاف ، وعصيره بعصيره ورطبه برطبه . ولا يباع ربوي بجنسه ومعه أو معهما من غير جنسهما ، ولا تمر بلا نوى بما فيه نوى ، ويباع النوى بتمر فيه نوى . وابن وصوف بشاة ذات لبن وصوف ، ومردة الكيل لعرف المدينة والوزن لعرف مكة زمن النبي ﷺ ، وما لا عرف له هناك اعتبر عرفه في موضعه (فصل) ويحرم ربا النسئة في بيع كل جنسين اتفقا في علة ربا الفضل ليس أحدهما نقدا كالمكيلين والموزونين . وان تفرقا قبل القبض بطل . وان باع مكيلا بموزون جاز التفرق قبل القبض . والنساء وما لا كيل فيه ولا وزن كالثياب والحيوان يجوز فيه النساء . ولا يجوز بيع الدين بالدين

(فصل) ومتى افرق المتصارفان قبل قبض الكل أو البعض بطل العقد فيما لم يقبض . والدرهم والدنانير تتعين بالتعيين في العقد فلا تبدل وان وجدها منصوبة بطل ، ومعينة من جنسها أمسك أو رد . ويحرم الربا بين المسلم والحربي وبين المسلمين مطلقا بدار اسلام وحرب

باب بيع الاصول والثمار

إذا باع داراً شمل أرضها وبناءها وسقفها والباب المنسوب والسلم والرف المسمرين والحائية المدفونة ، دون ما هو مودع فيها من كنز وحجر ، ومنفصل منها كحبل ودلو وبكرة وقفل وفرش ومفتاح . وإن باع أرضاً - ولو لم يقل بحقوقها - شمل غرسها وبناءها ، وإن كان فيها زرع كبير وشعير فلبائع مبيع . وإن كان يجرز أو يلقط مراراً فأصوله للمشتري والجزء واللقة الظاهرتان عند البيع للبائع ، وإن اشترط المشتري ذلك صح

(فصل) ومن باع نخلاً تشق طلعها فلبائع مبيع إلى الجذاذ إلا أن يشترطه مشتر وكذلك شجر العنب والتوت والزمان وغيره ، وما ظهر من نوره كالشمش والتفاح وما خرج من أكامه كالورد والقطن وما قبل ذلك والورق فليشتر . ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه ولا زرع قبل اشتداد حبه ولا رطبة وبقل ولا قثاء ونحوه كباذنجان دون الأصل إلا بشرط القطع في الحال أو جزء جزء أو لقطة لقطة . والحصاد والجذاذ واللقاط على المشتري . وإن باعه مطلقاً أو بشرط البقاء أو اشترى ثمراً لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه حتى بدا أو جزء أو لقطة فتمت أو اشترى ما بدا صلاحه وحصل آخر واشتبهأ أو عرية فأثمرت بطل والكل للبائع . وإذا بدا ما له صلاح في الثمرة واشتد الحب جاز بيعه مطلقاً وبشرط التبقية وللمشتري تبقية إلى الحصاد والجذاذ ، ويلزم البائع سقيه أن احتاج إلى ذلك وإن تضرر الأصل . وإن تلفت بأفة سماوية رجع على البائع ، وإن أتلفه آدمي خير مشتر بين الفسخ والامضاء ومطالبة المتلف . وصلاح بعض الشجرة صلاح لها ولسائر النوع الذي في البستان . وبدو الصلاح في ثمر النخل أن تحمر أو تصفر ، وفي العنب أن يتموه حلواً ، وفي بقية الثمرات أن يبدو فيه النضج ويطيب أكله . ومن باع عبداً له مال فإله لبائعه إلا أن يشترطه المشتري ، فإن كان قصده المال اشترط عليه وسائر شروط البيع والأفلا . وثياب الجمال للبائع ، والمادة للمشتري

باب السلم

وهو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد . ويصح
 بألفاظ البيع والسلم والسلف بشروط سبعة : (أحدها) انضباط صفاته بمكيل
 وموزون ومذروع ، وأما المعداد المختلف كالقواكه والبقول والجلود والروس
 والأواني المختلفة الروس والأوساط كالقماقم والأسطال الضيقة الروس والجواهر
 والحامل من الحيوان وكل مغشوش وما يجمع اخلاطاً غير متميزة كالغالية والمعاجين
 فلا يصح السلم فيه ، ويصح في الحيوان والثياب المنسوجة من نوعين وما خلطه غير
 مقصود كالجن واخل التمر والسكنجيين ونحوها . (الثاني) ذكر الجنس والنوع وكل
 وصف يختلف به الثمن ظاهراً وحدائته وقدمه ، ولا يصح شرط الأردأ أو الأجود
 بل جيد وردي . فإن جاء بما شرط أو أجود منه من نوعه ولو قبل محله ولا ضرر
 في قبضه لزمه أخذه . (الثالث) ذكر قدره بكيل أو وزن أو ذرع يعلم ، وإن أسلم
 في المكيل وزناً أو في الموزون كيلاً لم يصح . (الرابع) ذكر أجل معلوم له وقع
 في الثمن ، فلا يصح حالاً ولا إلى الحصاد والجذاذ ولا إلى يوم ، إلا في شيء يأخذه
 منه كل يوم كخبز ولحم ونحوهما . (الخامس) أن يوجد غالباً في محله ومكان الوفاء
 لا وقت العقد ، فإن تعذر أو بعضه فله الصبر أو فسخ الكل أو البعض ويأخذ
 الثمن الموجود أو عوضه . (السادس) أن يقبض الثمن تاماً معلوماً قدره ووصفه
 قبل التفرق ، وإن قبض البعض ثم افترقا بطل فيما عداه . وإن أسلم في جنس إلى
 أجلين أو عكسه صح أن بين كل جنس وثمنه وقسط كل أجل . (السابع) أن يسلم
 في الذمة فلا يصح في عين ، ويجب الوفاء موضع العقد ، ويصح شرطه في غيره .
 وإن عقد ببر أو بحر شرطاه . ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ، ولا هبته ،
 ولا الحوالة به ، ولا عليه ، ولا أخذ عوضه . ولا يصح الرهن والكفيل به

باب القرض

وهو مندوب . وما يصح بيعه صح قرضه إلا بنى آدم . ويملك بقبضه فلا يلزم
 رد عينه بل يثبت بدله في ذمته حالاً ، ولو أجله ، فإن رده المقرض لزم قبوله وإن

كانت مكسرة أو فلوسا ففتح السلطان المعاملة بها فله القيمة وقت القرض . ويرد المثل في المثليات والقيمة في غيرها . فان أعوز المثل فالقيمة اذن . و (يحرم) كل شرط جر نفعاً . وان بدأ به بلا شرط أو أعطاه أجود أو هدية بعد الوفاء جاز . وان تبرع لمقرضه قبل وفاته بشئ . لم تجر عادته به لم يجز الا أن ينوى مكافأته أو احتسابه من دينه . وان أقرضه أثماناً فطالبه بها بيلد آخر لزومه . وفيما لعله مؤونة قيمته ان لم تكن بيلد القرض انقص^(١)

باب الرهن

يصح في كل عين يجوز بيعها ، حتى المكاتب ، مع الحق وبعده بدين ثابت ، ويلزم في حق الراهن فقط . ويصح رهن المشاع ، ويجوز رهن المبيع غير المكمل والموزون على ثمنه وغيره ، وما لا يجوز بيعه لا يصح رهنه ، إلا الثمرة والزرع الاخضر قبل بدو صلاحهما بدون شرط القطع . ولا يلزم الرهن الا بالقبض . واستدامته شرط ، فان أخرجه الى الراهن باختياره زال لزومه ، فان رده اليه عاد لزومه اليه . ولا ينفذ تصرف واحد منهما فيه بغير اذن الآخر ، الا عتق الراهن فانه يصح مع الأثم ، وتؤخذ قيمته رهناً مكانه . ونماء الرهن وكسبه وأرث الجناية عليه ملحق به ، ومؤنته على الراهن وكفنه وأجرة مخزنه . وهو أمانة في يد المرتهن ان تلف من غير تعد منه فلا شئ عليه . ولا يسقط بهلاكه شئ من دينه . وان تلف بعضه فباقيه رهن بجميع الدين . ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين . وتجوز الزيادة فيه دون دينه . وان رهن عند اثنين شيئاً فوفى أحدهما أو رهناه شيئاً فاستوفى من أحدهما انفك في نصيبه . ومتى حل الدين وامتنع من وفاته فان كان الراهن أذن للمرتهن أو العدل في بيعه باعه ووفى الدين وإلا أجبره الحاكم على وفاته أو بيع الرهن فان لم يفعل باعه الحاكم ووفى دينه

(فصل) ويكون عند من اتفقا عليه ، وان أذنا له في البيع لم يبيع إلا بنقد البلد وان قبض الثمن قتل في يده فن ضمان الراهن ، وان ادعى دفع الثمن الى المرتهن ،

(١) كذا أصل عبارة المختصر - ونبه في (الروض الربيع) على أن الصواب (أكثر)

فأنكره ولا بينة ولم يكن بحضور الراهن ضمن كوكيل ، وإن شرط الإيعة إذا حل الدين ، أو أن جاءه بحقه في وقت كذا والا فالرهن له لم يصح الشرط وحده ، ويقبل قول الراهن في قدر الدين والرهن ، ورده ، وفي كونه عصيراً لآخر ، وإن أقر أنه ملك غيره أو أنه جنى قبل على نفسه وحكم بإقراره بعد فكه إلا أن يصدقه المرتهن (فصل) وللمرتن أن يركب ما يركب ويحلب ما يحلب بقدر نفقته بلا إذن . وإن أنفق على الرهن بغير إذن الراهن مع إمكانه لم يرجع ، وإن تعذر رجوع ولو لم يستأذن الحاكم . وكذا ودعة ودواب مستأجرة هرب ربها . ولو خرب الرهن فعمره بلا إذن رجوع بآلته فقط

باب الضمان

ولا يصح إلا من جائز التصرف ، وأرب الحق مطالبة من شاء منهما في الحياة والموت ، فإن برئت ذمة المضمون عنه برئت ذمة الضامن لا عكسه ، ولا تعتبر معرفة الضامن للمضمون عنه ولا له بل رضا الضامن ، ويصح ضمان المجهول إذا آل إلى العلم والعواري والمغضوب والمقبوض بسوم ، وعهدة مبيع ، لا ضمان الأمانات بل التعدي فيها

(فصل) وتصح الكفالة بكل عين مضمونة ، ويدين من عليه دين ، لا أحد ولا قصاص . ويعتبر رضا الكفيل لا مكفول به ، فإن مات أو تلفت العين بفعل الله تعالى أو سلم نفسه برى الكفيل

باب الحوالة

لا تصح إلا على دين مستقر ، ولا يعتبر استقرار المحال به . (يشترط) اتفاق الدينين جنساً ووصفاً ووقتاً وقدرأ ، ولا يؤثر الفاضل . وإذا صحت نقل الحق إلى ذمة المحال عليه وبرى المحيل ، ويعتبر رضاه لا رضا المحال عليه ولا رضا المحتال على ملي . وإن كان مفلساً ولم يكن رضى رجوع به . ومن أحيل بشئ مبيع أو أحيل به عليه فإن البيع باطلاً فلا حوالة ، وإذا فسخ البيع لم تبطل ، ولها أن يحيل

باب الصلح

إذا أقر له بدين أو عين فأسقط أو وهب البعض وترك الباقي صح ان لم يكن شرطاه ، ومن لا يصح تبرعه . وان وضع بعض الحال وأجل باقيه صح الاسقاط فقط . وان صالح عن المؤجل ببعضه حالا أو بالعكس أو أقر له ببیت فصالحه على سكنائه أو يبني له فوقه غرفة أو صالح مكلفا ليقر له بالعبودية أو امرأة لتقر له بالزوجة بعوض لم يصح . وان بذلاهما له صلحا عن دعواه صح . وان قال أقر بديني واعطيك منه كذا ففعل صح الاقرار لا الصلح

(فصل) ومن ادعى عليه بعين أو دين فسكت أو أنكر وهو يجمله ثم صالح بمال صح ، وهو للبدعي يبيع يرد معييه ويفسخ الصلح ويؤخذ منه بشفعة ، وللآخر ابراء فلا رد ولا شفعة ، وان كذب أحدهما لم يصح في حقه باطنا وما أخذه حرام ، ولا يصح بعوض عن سرقة وقذف ولا حق شفعة وترك شهادة . وتسقط الشفعة والحد . وان حصل غصن شجرته في هواء غيره أو قراره أزاله ، فان أبي لواه ان أمكن ، وإلا فله قطعه . ويجوز في الدرب النافذ فتح الابواب للاستطراق لإخراج روشن وساباط ودكة وميزاب ، ولا يفعل ذلك في ملك جار ودرب مشترك بلا اذن المستحق . وليس له وضع خشبه على حائط جاره الا عند الضرورة اذا لم يمكنه التسقيف الا به ، وكذلك المسجد وغيره . اذا انهدم جدارهما أو خيف ضرره فطلب أحدهما أن يعمره الآخر معه أجبر عليه ، وكذا النهر والدولاب والقناة

باب الحجر

ومن لم يقدر على وفاء شيء من دينه لم يطالب به وحرم حبسه . ومن ماله قدر دينه لم يحجر عليه وأمر بوفائه فان أبي حبس بطلب ربه ، فان أصر ولم يبع ماله باعه الحاكم وقضاه ولا يطلب بمؤجل . ومن ماله لا يبي بما عليه حالا وجب الحجر عليه بسؤال غرمائه أو بعضهم . ويستحب اظهاره . ولا يتفد تصرفه في ماله بعد الحجر ولا اقراره عليه ، ومن باعه أو أقرضه شيئا بعده رجع فيه ان جهل حجره والا فلا . وان تصرف في ذمته أو أقر بدين أو جناية توجب قودا أو مالا صح

ويطالب به بعد فك الحجر عنه ، ويبيع الحاكم ماله ويقسم ثمنه بقدر ديون غرمائه . ولا يحل مؤجل بفلس ولا يموت ان وثق ورثته برهن أو كفيل ملى . وان ظهر غريم بعد القسمة رجع على الغرماء بقسطه ، ولا يفك حجره إلا حاكم

(فصل) ويحجر على السفیه والصغير والمجنون لحظهم . ومن أعطاهم ماله بيعاً أو قرضاً رجع بعينه وان ألتفوه لم يضمنوا ، ويلزمهم أرش الجنایة وضمان مال من لم يدفعه اليهم . وان تم لصغير خمس عشرة سنة أو نبت حول قبله شعر خشن أو أنزل ، أو عقل مجنون ورشد ، أو رشد سفیه ، زال حجرهم بلا قضاء . وتزید الجارية البلوغ بالحیض وان حملت حکم ببلوغها . ولا ینفک الحجر قبل شروطه . والرشد الصلاح فی المال بأن یتصرف مراراً فلا یغبن غالباً ولا یبذل ماله ذی حرام أو فی غیر فائدة . ولا یدفع الیه حتی یحتبر قبل بلوغه بما یلیق به . ولیهم حال الحجر الأب ثم وصیه ثم الحاكم . ولا یتصرف لأحدهم ولیه الا بالالحظ ، ویتجر له بجائنا ، وله دفع ماله مضاربة بجزء من الربح . ویأکل الولی الفقیر من مال مولیه الأقل من کفایتیه أو أجرته بجائنا ، ویقبل قول الولی والحاکم بعد فك الحجر فی النفقة والضرورة والقبطة والتلف ودفع المال . وما استدان العبد لزوم سیده ان أذن له ، وإلا ففی رقبته کاستیداعه وارش جنایته وقيمة متلفه

باب الوكالة

تصح بكل قول يدل على الاذن ، ويصح القبول على الفور والتراخي بكل قول أو فعل دل عليه . ومن له التصرف في شيء فله التوكيل والتوكل فيه ، ويصح التوكيل في كل حق آدمي من العقود والفسوخ والعق والطلاق والرجعة وتملك المباحات من الصيد والحشيش ونحوه ، لا الظهار واللعان والإيمان . وفي كل حق لله تدخله النيابة من العبادات والحدود في اثباتها واستيفائها . وليس للوكيل أن يوكل فيما وكل فيه إلا أن يجعل اليه . والوكالة عقد جائز ، وتبطل بفسخ أحدهما وموته وعزل الوكيل وحجر السفیه . ومن وكل في بيع أو شراء لم يبيع ولم يشتر من نفسه وولده ، ولا يبيع بعرض ولا نساء ولا بغير نقد البلد . وان باع بدون

ثمن المثل أو دون ما قدره له أو اشترى له بأكثر من ثمن المثل أو بما قدره له صح وضمن النقص والزيادة . وإن باع بأزيد ، أو قال بع بكذا مؤجلا فباع به حالا ، أو اشترى بكذا حالا فاشترى به مؤجلا ولا ضرر فيهما صح وإلا فلا

(فصل) وإن اشترى ما يعلم عيبه لزمه أن لم يرض موكله ، فإن جهل رده ، ووكيل البيع يسله ولا يقبض الثمن بغير قرينة ، ويسلم وكيل المشتري الثمن فلو أخره بلا عذر وتلف ضمنه ، وإن وكله في بيع فاسد فباع صحيحاً أو وكله في كل قليل وكثير أو شراء ما شاء أو عينا بما شاء ولم يعين لم يصح . والوكيل في الخصومة لا يقبض والعكس بالعكس . وأقبض حتى من زيد لا يقبض من ورثته إلا أن يقول الذي قبّله ، ولا يضمن وكيل الابداع إذا لم يُشهد

(فصل) والوكيل أمين لا يضمن ما تلف بيده بلا تقريط . ويقبل قوله في نفيه والهلاك مع يمينه . ومن ادعى وكالة زيد في قبض حقه من عمرو لم يلزمه دفعه إن صدقه ولا اليمين أن كذبه ، فإن دفعه فأنكر زيد الوكالة حلف وضمنه عمرو . وإن كان المدفوع وديعة أخذها ، فإن تلفت ضمنن أيهما شا.

باب الشركة

وهي اجتماع في استحقاق وتصرف . وهي أنواع : فشركة (عنان) أن يشترك بدنان بمالهما المعلوم ولو متفاوتا ليعمل فيهما ، فينفذ تصرف كل منهما فيهما بحكم الملك في نصيبه وبالوكالة في نصيب شريكه . ويشترط أن يكون رأس المال من التقدين المضربين ولو مغشوشين يسيرا ، وإن يشترطا لكل منهما جزءا من الربح مشاعا معلوما ، فإن لم يذكر الربح أو شرطا لأحدهما جزءا مجهولا أو دراهم معلومة أو ربح أحد الثوين لم تصح . وكذا مساقاة ومزارعة ومضاربة . والوضيعة على قدر المال . ولا يشترط خلط المالكين ولا كونهما من جنس واحد

(فصل) . الثاني (المضاربة) لتجر به ببعض ربحه . فإن قال د والربح بيننا ، قنصفان ، وإن قال ولي أولئك ثلاثة أرباعه أو ثلثه صح والباقي للآخر ، وإن اختلفا لمن الشروط فلعامل . وكذا مساقاة ومزارعة . ولا يضارب بمال لآخر إن آخر

الاول ولم يرض ، فان فعل رد حصته في الشركة . ولا يقسم مع بقاء العقد الا باتفاقهما . وان تلف رأس المال أو بعضه بعد التصرف أو خسر جبر من الربح قبل قسمته أو تنضيضه

(فصل) : الثالث (شركة الوجوه) أن يشتريا في ذمتيهما فما ربحا فيئنهما . وكل واحد منهما وكيل صاحبه وكفيل عنه بالثمن ، والمالك بينهما على ما شرطاه . والوضيعة على قدر ملكيهما ، والربح على ما شرطاه

الرابع (شركة الابدان) أن يشتركا فيما يكتسبان بأبدانهما ، فاقبله أحدهما من عمل يلزمها فعله . وتصح في الاحتشاش والاحتطاب وسائر المباحات . وان مرض أحدهما فالكسب بينهما ، وان طالبه الصحيح أن يقيم مقامه لزمه الخامس (شركة المفاوضة) أن يفوض كل منهما الى صاحبه كل تصرف مالى وبدنى من أنواع الشركة ، والربح على ما شرطاه ، والوضيعة بقدر المال ، فان أدخلها فيها كسبا أو غرامة نادرين أو ما يلزم أحدهما من ضمان غصب أو نحوه فسدت

باب المساقاة

تصح على شجر له ثمر يؤكل ، وعلى ثمرة موجودة ، وعلى شجر يغرسه ويعمل عليه حتى يثمر بجزء من الثمرة . وهو عقد جائز ، فان فسخ المالك قبل ظهور الثمرة فللعامل الاجرة ، وان فسخها فلا شيء له . ويلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة من حرث وسقي وزبار وتلقيح وتشميس واصلاح موضعه وطرق الماء وحصاد ونحوه ، وعلى رب المال ما يصلحه كسد حائط واجراء الانهار والدولاب ونحوه (فصل) وتصح المزارعة بجزء معلوم النسبة عما يخرج من الارض لربها ، او للعامل والباقي للآخر ، ولا يشترط كون البذر والغراس من رب الأرض ، وعليه عمل الناس

باب الاجارة

تصح بثلاثة شروط : معرفة المنفعة كسكنى دار وخدمة آدمى وتعليم علم . الثاني معرفة الاجرة وتصح في الاجير والظئر بطعامها وكسوتها ، وان دخل حماما

م - ٤ • زاد المستنقع

أو سفينة أو أعطى ثوبه قصاراً أو خياطاً بلا عقد صح باجرة العادة . الثالث
الاباحة في العين فلا تصح على نفع محرم كالزنا والزمر والغناء وجعل داره كنيسة
أو لبيع الخمر . ونصح اجارة حائط لوضع أطراف خشبة عليه ؛ ولا توجر المرأة
نفسها بغير إذن زوجها

(فصل) ويشترط في العين المؤجرة معرفتها برؤية أو صفة في غير الدار ونحوها .
وأن يعقد على نعمها دون أجزائها ، فلا تصح اجارة الطعام للأكل ولا الشمع ليشعله
ولا حيوان ليأخذ لبنه إلا في الغلتر ، وتقع البئر وماء الارض يدخلان تبعاً .
والقدرة على التسليم فلا تصح اجارة الآبق والشارد . واشتغال العين على المنفعة فلا
تصح اجارة بهيمة زمنة للحمل ، ولا أرض لا تثبت للزرع . وأن تكون المنفعة
للتوَجَّر أو مأذوناً له فيها ، وتجاوز اجارة العين لمن يقوم مقامه لا بأكثر منه ضرراً .
وتصح اجارة الوقف فان مات المؤجر وانتقل الى من بعده لم تنفسخ وللثاني حصته
من الاجرة ، وان أجر النار ونحوها مدة ولو طويلة يغلب على الظن بقاء العين فيها
صح ، وان استأجرها لعمل كدابة لركوب الى موضع معين أو بقر لحث أو دياس
زروع أو من يبدله على طريق اشترط معرفة ذلك وضبطه بما لا يختلف ، ولا تصح على
عمل يختص أن يكون فاعله من أهل القرية ^(١) وعلى المؤجر كل ما يتمكن به من
النفع كزمام الجمل ورحله وحزامه والشد عليه وشد الاحمال والحامل والرفع والحط
ولوم البعير ومفاتيح الدار وممارتها ، فاما تفريغ البالوعة والكنيف فيلزم
المستأجر إذا تسلبها فارغه

(فصل) وهي عقد لازم ، فان أجره شيئاً ومنعه كل المدة أو بعضها فلا شيء له
وان بدأ الآخر قبل انقضاءها فعليه ، وتنفسخ بتلف العين المؤجرة وبموت المرتفع
والراكب ان لم يخلف بدلاً واقتلاع خرس أو برمه ونحوه ، لا بموت المتعاقدين أو
أحدهما ولا بضياع ثقة المستأجر ونحوه ، وإن اكترى داراً فانهدمت أو أرضاً
لزروع فانقطع ماؤها أو غرفت انفسخت الاجارة في الباقي ، وان وجد العين معيبة

(١) كالأذان وتلميم القرآن ، لأن القرية لا يجوز أخذ الاجرة عليها

أو حدث بها عيب فله الفسخ وعليه أجره مامضى ، ولا يضمن أجير خاص ما جنت يده خطأ ولا حجام وطبيب ويطار لم تجن أيديهم ان عرف حنقهم ولا راع لم يتعد ، ويضمن المشترك ما تلف بفعله . ولا يضمن ما تلف من حرزه أو بغير فعله ولا أجره له . وتجب الأجرة بالعقد ان لم توجل ، وتستحق بتسليم العمل الذى فى النمة . ومن تسل عينا باجارة فاسدة وفرغت المدة لزمه أجره المثل

باب السبق

يصح على الاقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق ، ولا تصح بعوض الا فى ابل وخيل وسهام ، ولا بد من تعيين المركوبين واتحادهما والرماة والمسافة بقدر معتاد ، وهى جمالة لكل واحد فسئها . وتصح المناضلة على معينين يحسنون الرى

باب العارية

وهى إباحة نفع عين تبقى بعد استيفائه ، وتباح إعارة كل ذى نفع مباح ، الا البضع وعبداً مسلماً لكافر وصيداً ونحوه لمحرم وأمة شابة لغير امرأة أو محرم . ولا أجره لمن أعار حائطاً حتى يسقط ، ولا يردان سقط الا بأذنه . وتضمن العارية بقيمتها يوم أتلفت - ولو شرط نفي ضمانها - وعليه مؤنة ردها ، لا المؤجرة ، ولا يعيرها ، فان تلفت عند الثانى استقرت عليه قيمتها ، وعلى معيرها اجرتها ، ويضمن أيهما شاء . وان أركب منقطعاً للثواب لم يضمن . وإذا قال أجرتك قال بل أعرتنى أو بالعكس عقب العقد قبل قول مدعى الاعارة ، وبعد مضى مدة قول المالك بأجرة المثل . وان قال أعرتنى أو قال أجرتنى قال بل غصبتنى ، أو قال أعرتك قال بل أجرتنى والهيمة قالفة ، أو اختلفا فى رد فقول المالك

باب الغصب

وهو الاستيلاء على حق غيره قهراً بغير حق من عقار ومنقول ، وان غصب

كلباً يقتنى أو خر ذى ردهما ، ولا يرد جلد ميتة ، وانلاف الشلثة هدر . وان استولى على حر لم يضمنه ، وان استعمله كرها أو حبسه فعليه أجرته . ويلزم رد المخصوص بزيادته وان غرم أضعافه . وأن بنى فى الأرض أو غرس لزومه الهلع وأرش نقصها وتسويتها والاجرة . ولو غصب جارحاً أو عبداً أو فرساً لحصل بذلك صيدا فلما لك . وان ضرب المصوغ ونسج الغزل وقصر الثوب أو صبغه ونجر الخشب ونحوه أو صار الحب زرعاً أو البيضة فرخاً والنوى غرساً رده وأرش نقصه ، ولا شئ للغاصب ، ويلزمه ضمان نقصه . وان خصى الرقيق رده مع قيمته ، وما نقص بسعر لم يضمن ، ولا يمرض عاد ببرئه ، وإن عاد بتعليم صنعة ضمن النقص ، وان تعلم أو ضمن فزادت قيمته ثم نسى أو هزل فنقصت ضمن الزيادة كما لو عادت من غير جنس الاول ، ومن جنسها لا يضمن إلا أكثرهما

(فصل) وان خلط بما لا يتميز كزيت ، أو حنطة بمثلها ، أو صبغ الثوب ، أو لثاً سويقاً بدهن أو عكسه - ولم تنقص القيمة ولم تزد - فهما شريكان بقدر مالهما فيه ، وان نقصت القيمة ضمنها ، وان زادت قيمة أحدهما فلصاحبه ، ولا يجبر من أبى قلع الصبغ ، ولو قلع غرس المشتري أو بناء لاستحقاق الأرض رجع على بائنها بالقرامة ، وان أطعمه لعالم بغصبه فالضمان عليه وعكسه بعكسه ، وان أطعمه لملك أو رهنه أو أودعه أو أجره إياه لم يبرأ إلا أن يعلم ، ويبرأ بأعارنه ، وما تلف أو تغيب من مخصص مثلى غرم مثله اذن ، وإلا بقيته يوم تعذره ، ويضمن غير المثلى بقيته يوم تلفه ، وان تخمر عصير فالمثل ، فان انقلب خلا دفعه ومعه نقص قيمته عصيراً

(فصل) ونصرفات الغاصب الحكمة باطلة ، والقول فى قيمة التالف أو قدره أو صفته قوله ، وفى رده وعدم عيبه قول ربه ، وان جهل ربه تصبى به عنه مضموناً ، ومن أ تلف محرماً أو قبح قفصاً أو باباً أو حل وكاء أو رباطاً أو قيداً فذهب ما فيه أو أ تلف شيئاً ونحوه ضمنه ، وان ربط دابة بطريق ضيق فمثر به انسان ضمن ، كالكلب العقور لمن دخل بيته ماذنه أو عقره خارج منزله ، وما اتلفت البهيمة من الزرع ليلاً ضمنه صاحبها ، وعكسه النهار ، إلا أن ترسل بقرب ما تلفه

عادة وان كانت بيد راكب أو قائد أو سائق ضمن جنايتها بمقدمها لا بمؤخرها ،
وباقى جنايتها هدر كقتل الصائل عليه وكسر مزمار وصليب وآنية ذهب وفضة
وآنية خمر غير محترمه

باب الشفعة

وهى استحقاق انتزاع حصّة شريكه عن انتقلت اليه بعوض مالى بشمته الذى
استقر عليه العقد ، فان انتقل بغير عوض أو كان عوضه صداقا أو خلاما أو صلحا
عن دم عمد فلا شفعة . ويحرم التحيل لاسقاطها . وتثبت لشريك فى أرض يجب
قسمتها ويتبعها الغرس والبناء لا الثمرة والزرع فلا شفعة لجار . وهى على الفور
وقت عمله ، فإذا لم يطلبها اذن بلا عذر بطلت . وإن قال للشترى بغيرى أو صالحنى
أو كذب العدل أو طلب أخذ البعض سقطت . والشفعة لاثنتين بقدر حصصهما ، فان
حفا أحدهما أخذ الآخر الكل أو ترك . وان اشترى اثنان حق واحد أو عكسه أو
اشترى واحد شقصين من أرضين صفقة واحدة فللشفيع أخذ أحدهما . وان باع
شقصا وسيفاً أو تلف بعض المبيع فللشفيع أخذ الشقص بحصته من الثمن . ولا
شفعة بشركة وقف ، ولا غير ملك سابق ، ولا لكافر على مسلم

(فصل) وان تصرف مشترى بوقفه أو هبته أو رهنه لابوصية سقطت الشفعة
وببيع فله أخذه بأحد البيعين ، وللشترى الغلة والنماء المنفصل والزرع والثمر
الظاهرة ، فان بنى أو غرس فللشفيع تملكه بقيمته وقلعه ويفرم نقصه ، ولربه أخذه
بلا ضرر ، وان مات الشفيع قبل الطلب بطلت وبعده لو ارثه ويؤخذ بكل الثمن ،
فان عجز عن بعضه سقطت شفעתه . والمؤجل يأخذه الملى به ، وضده بكفيل ملى .
ويقبل فى الخلف مع عدم البينة قول المشتري ، فان قال اشتريته بألف أخذ الشفيع به
ولو أثبت البائع أكثر ، وان أقر البائع بالبائع وأنكر المشتري وجبت . وعهدة
الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع

باب الوديعة

إذا تلفت من بين ماله ولم يتعد ولم يفرط لم يضمن ، ويلزمه حفظها فى حرز

مثلا فان عينه صاحبها فأحرزها بدون ضمان وبمثله أو أحرز فلا ، وان قطع العلف عن الدابة بغير قول صاحبها ضمن ، وان عين جيبه فتركها في كفه أو يده ضمن وعكسه بعكسه ، وان دفعها الى من يحفظ ماله أو مال ربها لم يضمن ، وعكسه الاجنبي والحاكم ، ولا يطالبان ان جهلا . وان حدث خوف أو سفر ردها على ربها فان غاب حملها معه ان كان أحرز والا أودعها ثقة . ومن أودع دابة فتركها لغير نفعها أو ثوبا قلبه أو دراهم فاخرجها من محرز ثم ردها أو رفع الحتم ونحوه أو خلطها بغير متميز فضاع البكل ضمن

(فصل) ويقبل قول المودع في ردها الى ربها أو غيره باذنه وتلفها وعدم التفريط ، فان قال لم تودعني ثم ثبتت بيئته أو اقرار ثم ادعى رداً أو تلفا سابقين لوجوده لم يقبل ولو ببيئته ، بل في قوله مالك عندي شيء ونحوه ، أو بعده بها ، وان ادعى وارثه الرد منه أو من مورثه لم يقبل الا ببيئته ، وان طلب أحد المودعين نصيبه من مكيل أو موزون ينقسم أخذه ، وللمستودع والمضارب والمرتهن والمستأجر مطالبة غاصب العين

باب إحياء الموات

وهي الارض المنفكة عن الاختصاصات وملك معصوم ، فن أحيائها ملكها من مسلم وكافر باذن الامام وعدمه في دار الاسلام وغيرها . والعنوة كغيرها ، ويملك بالاحياء ما قرب من عامر إن لم يتعلق بمصلحته ، ومن أحاط مواتا أو حفر بئرا فوصل الى الماء أو أجراه اليه من عين أو نحوها أو حبسه عنه ليزرع فقد أحياء ، ويملك حريم البئر العادية خمسين ذراعا من كل جانب ، وحريم البديعية نصفها . وللإمام إقطاع موات لمن يحببه ولا يملكه وإقطاع الجلوس في الطرق الواسعة ما لم يضرب بالناس ويكون أحق بجلوسها ، ومن غير إقطاع لمن سبق بالجلوس ما بق قاشه فيها وان طال ، وان سبق اثنان اقترا ، ولمن في أعلى المباح السقي وحبس الماء الى أن يصل الى كعبه ثم يرسل الى من يليه ، وللإمام دون غيره حرمى لدواب المسلمين ما لم يضرهم

باب الجعالة

وهي أن يجعل شيئا معلوما لمن يعمل له عملا معلوما أو مجهولا مدة معلومة أو

بجهولة ، كرد عبد ولقطة وخياطة وبناء حائط فن فعله بعد علمه بقوله استحقه وجماعة يقتسمونه ، وفي أثنائه يأخذ قسط تمامه . ولكل فسحها فن العامل لا يستحق شيئاً ومن الجاعل بعد الشروع للعامل أجره عمله ، ومع الاختلاف في أصله أو قدره يقبل قول الجاعل ، ومن رد لقطة أو ضالة أو عمل لغيره عملاً بغير جعل لم يستحق عوضاً إلا ديناراً أو اثني عشر درهماً عن رد الآبق ويرجع بنفقته أيضاً

باب اللقطة

وهي مال أو مختص ضل عن ربه وتتبعه همه أوساط الناس ، فأما الرغيف والسوط ونحوهما فيملك بلا تعريف ، وما امتنع من سبع صغير كشور وجل ونحوهما حرم أخذه ، وله التقاط غير ذلك من حيوان وغيره أن أمن نفسه على ذلك وإلا فهو كفاصب ، ويعترف الجميع في مجامع الناس - غير المساجد - حولاً ويملكه بعده حكماً ، لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفاتها ، فتى جاء طالبها فوصفها لزم دفعها اليه ، والسفيه والعصى يعرف لقطتهما وليهما . ومن ترك حيواناً بفلاة لا نقطاعه أو يحجز ربه عنه ملكه أخذه ، ومن أخذ نعله أو نحوه ووجد موضعه غيره فللقطة

باب اللقيط

وهو طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبذ أو ضل . وأخذه فرض كفاية . وهو حر وما وجد معه أو تحته ظاهراً أو مدفوناً طرياً أو متصلاً به كحيوان وغيره أو قريباً منه فله ، وينفق عليه منه وإلا فن بيت المال . وهو مسلم ، وحضاته لو أجده الأمين وينفق عليه بغير إذن الحاكم ، وميراثه وديته لبيت المال ، ووليّه في العمد الامام يتخير بين القصاص والدية . وإن أقر رجل أو امرأة ذات زوج مسلم أو كافر أنه ولده ألحق به ولو بعد موت اللقيط . ولا يتبع الكافر في دينه إلا ببينة تشهد أنه ولد على فراشه . وإن اعترف بالرق مع سبق مناف ، أو قال إنه كافر لم يقبل منه . وإن ادعاه جماعة قدم ذو البينة . وإلا فن ألحقته القاقه به

كتاب الوقف

وهو تعيين الأصل وتسجيل المنفعة ، ويصح بالقول وبالفعل الدال عليه كن جعل أرضه مسجداً وأذن للناس في الصلاة فيه ، أو مقبرة وأذن في الدفن فيها . وصريحه « وقفت ، وجسبت ، وسبلت ، وكنيته » تصدقت ، وحرمت ، وأبدت ، فتشترط النية مع الكناية أو اقتران أحد الألفاظ الخمسة أو حكم الوقف . ويشترط فيه المنفعة دائماً من عين ينتفع به مع بقاء عينه كمقار وحيوان ونحوهما ، وأن يكون على بر كالمساجد والقناطر والمساكين والأقارب من مسلم وذمى ، غير حربى وكنيسة ونسخ التوراة والانجيل وكتب زندقة ، وكذا الوصية والوقف على نفسه . ويشترط في غير المسجد ونحوه أن يكون على معين يملك لأملاك وحيوان وقبر وحمل ، لا قبوله ولا إخراجة عن يده

(فصل) ويجب العمل بشرط الواقف في جمع وتقديم وضد ذلك واعتبار وصف وعدمه وترتيب ونظر وغير ذلك ، فإن أطلق ولم يشترط استوى الغنى والذكر وضدها ، والنظر للوقوف عليه وإن وقف على ولده أو ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده الذكور والاناث بالسوية ثم ولد بنيه دون بناته ، كما لو قال على ولد ولده وذريته لصلبه . ولو قال على بنيه أو بنى فلان اختص بذكورهم إلا أن يكونوا قبيلة فيدخل فيه النساء دون أولادهن من غيرهم ، والقراية وأهل بيته وقومه يشمل الذكر والاثني من أولاده وأولاد أبيه وجده وجد أبيه . وإن وجدت قرينة تقتضى إرادة الاناث أو حرمانهن حمل بها ، وإن وقف على جماعة يمكن حصرهم وجب تعميمهم والتساوى ، والا جاز التفضيل والاقتصار على أحدهم

(فصل) والوقف عقد لازم لا يجوز فسخه ولا يباع ، إلا أن تعطل منافعه ويصرف ثمنه في مثله ، ولو أنه مسجد وآلته وما فضل عن حاجته جاز صرفه إلى مسجد آخر والصدقة به على فقراء المسلمين

باب الهبة والعطية

وهى التبرع بتملك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره ، قلن شرط فيها عوضاً

معلوما فيصح . ولا يصح مجهولا إلا ما تعذر عليه . وتعمد بالإيجاب والقبول والمعاطة الدالة عليهما وتلزم بالقبض باذن واهب إلا ما كان في يده متبعا ، ووارث الواهب يقوم مقامه . ومن أبرأ غريمه من دينه بلفظ الاحلال أو الصدقة أو الهبة أو نحوها برئت ذمته ولو لم يقبل . ويجوز هبة كل عين تباع وكلب يقتنى

(فصل) يجب التمديل في عطية أولاده بقدر إرثهم ، فإن فصل بعضهم سوى رجوع أو زيادة ، فإن مات قبله ثبتت . ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبته اللازمة إلا الأب ، وله أن يأخذ ويملك من مال ولده ما لا يضره ولا يحتاجه ، فإن تصرف في ماله ولو فيما وهبه له ببيع أو عتق أو إبراء أو أراد أخذه قبل رجوعه ، أو تملكه بقول أو نية وقبض معتبر لم يصح بل بعده ، وليس للولد مطالبة أبيه بدين ونحوه إلا بنفقة الواجبة عليه فإن له مطالبة بها وحبسه عليها

(فصل في تصرفات المريض) من مرضه غير مخوف كوجع ضرس وعين وصداخ فتصرفه لازم كالصحيح ولو مات منه ، وإن كان غوفا كبرسام وذات الجنب ووجع قلب ودوام قيام ورعاف وأول فالج وآخرسل والحصى المطبقة والربيع وما قال طبيبان مسلمان عدلان أنه مخوف ومن وقع الطاعون بيلده ومن أخذها الطلق لا يلزم تبرعه لو ارث بشئ . ولا بما فوق الثلث إلا بأجلزة الورثة لها إن مات منه ، وإن عوفي فكصحيح . ومن امتد مرضه بجذام أو سل أو فالج ولم يقطعه بفراش فن كل ماله ، والعكس بالعكس . ويعتبر الثلث عند موته ، ويسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية ، ويبدأ بالأول فالأول في العطية ، ولا يملك الرجوع فيها ، ويعتبر القبول لها عند وجودها ، ويثبت الملك إذن ، والوصية بخلاف ذلك

كتاب الوصايا

يسن لمن ترك خيرا - وهو المال الكثير - أن يوصى بالخير ، ولا يجوز بأكثر من الثلث لأجنبي ، ولا لو ارث بشئ . إلا بأجلزة الورثة لها بعد الموت فتصح تنفيذها . وتكره وصية فقير وارثه محتاج ، وتجزأ بالكل لمن لا وارث له ، وإن لم يف الثلث بالوصايا فالنقص بالقسط . وإن أوصى لو ارث فصار عند الموت غير وارث صح

والعكس بالعكس ، ويعتبر القبول بعد الموت وان طال لا قبله ، ويثبت الملك به عقب الموت . ومن قبلها ثم ردها لم يصح الرد . ويجوز الرجوع في الوصية ، وان قال ان قدم زيد فله ما أوصيت به لعمرو فقدم في حياته فله ، وبعدها لعمرو ، ويخرج الواجب كله من دين وحج وغيره من كل ماله بعد موته وان لم يوص به ، فان قال أدوا الواجب من ثلثي بدى به ، فان بقى منه شيء أخذه صاحب التبرع وإلا سقط

باب الموصى له

تصح لمن يصح تملكه ، ولعمده بمشاع كثلثه ، ويعتق منه بقدره ، ويأخذ الفاضل ، وبمائة أو بمعين لا تصح له ، وتصح بحمل ، ولحل تحقق وجوده قبلها . وإذا أوصى من لا حج عليه أن يحج عنه بألف صرف من ثلثة مؤونة حجة بعد أخرى حتى ينفذ ، ولا تصح للملك وبهيمة وميت ، فان وصى لحي وميت يعلم موته فالكل لحي ، وان جهل فالنصف ، وان وصى بماله لابنيه واجنبى فردا فله التسع

باب الموصى به

تصح بما يعجز عن تسليمه كآبق وطير في الهواء ، وبالمعدوم كما يحمل حيوانه وشجرته أبدا أو مدة معينة فان لم يحصل منه شيء بطلت الوصية . وتصح بكل صيد ونحوه وبزيت متنجس وله ثلثهما ولو كثر المال ان لم تجز الورثة ، وتصح بمجهول كعبد وشاة ، ويعطى ما يقع عليه الاسم العرفى ، وإذا أوصى بثلثة فاستحدث مالا ولودية دخل في الوصية . ومن أوصى له بمعين فتلف بطلت . وان أ تلف المال غيره فهو للموصى له ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة

باب الوصية بالانصباء والاجزاء

إذا أوصى بمثل نصيب وارث معين فله مثل نصيبه مضموما إلى المسألة ، فإذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابنان فله الثلث وان كانوا ثلاثة فله الربع ، وان كان معهم بنت فله التسعان . وان وصى له بمثل نصيب أحد ورثته ولم يبين كان له مثل ما لأقلمهم

نصيياً : فع ابن وبنت ربع ، ومع زوجة وابن تسع ، وبسهم من ماله فله سدس ، وبشيء أو جزء أو حظ أعطاه الوارث ما شاء

باب الموصى اليه

تصح وصية المسلم إلى كل مسلم مكلف عدل رشيد ولو عبداً ، ويقبل باذن سيده . وإذا أوصى إلى زيد وبعده إلى عمرو ولم يرزل زيدا اشتراكاً ، ولا ينفرد أحدهما بتصرف لم يجعله له ، ولا تصح وصية إلا في تصرف معلوم يملكه الموصى كقضاء دينه وتفرقة ثلثه والنظر لصغاره ، ولا تصح بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة بالنظر في حق أولادها الأصاغر ونحو ذلك ، ومن وصى في شيء لم يصبر وصياً في غيره ، وإن ظهر على الميت دين يستغرق بعد تفرقة الوصى لم يضمن ، وإن قال ضح ثلثي حيث شئت لم يحل له ولا لولده ، ومن مات بمكان لا حاكم به ولا وصى جاز ليهض من حضره من المسلمين تولى تركته وعمل الأصالح حينئذ فيها من بيع وغيره

كتاب الفرائض

وهي العلم بقسمة الميراث . (أسباب الإرث) رحم ونكاح وولاء . و (الورثة) ذو فرض وعصبة ورحم ، فذوو الفرض عشرة : الزوجان والابوان والجد والجدة والبنات وبنات الابن والاخوات من كل جهة والاخوة من الأم ، فللزوجة النصف ومع وجود ولد أو ولد ابن وإن نزل الربع ، وللزوجة فأكثر نصف حاله فيهما . ولكل من الأب والجد السدس بالفرض مع ذكور الولد أو ولد الابن ، ويرثان بالتعصيب مع عدم الولد وولد الابن ، وبالفرض والتعصيب مع انائهما

(فصل) والجد لأب وإن علا مع ولد أبوين أو أب كأخ منهم ، فإن نقصته المقاسمة عن ثلث المال أعطيه ، ومع ذى فرض بعده الأخط من المقاسمة أو ثلث ما بقى أو سدس الكل ، فإن لم يبق سوى السدس أعطيه وسقط الإخوة - إلا في الأكدرية - ولا يعول ولا يفرض لأخت معه إلا بها . وولد الأب إذا انفردوا معه كولد الأبوين ، فإن اجتمعوا فقامسوه أخذ عصبة ولد الأبوين ما يولد الأب

وأنتام تمام فرضها ، وما بقى لولد الأب

(فصل) وللام السدس مع وجود ولد أو ولد ابن أو اثنين من اخوة أو أخوات ، والثالث مع عدمهم ، والسدس مع زوج وأبوين ، والرابع مع زوجة وأبوين ، وللأب مثلهما

(فصل) ترث أم الأم وأم الأب وأم أب الأب وان علون أمومة السدس فان تحاذين فيبنهن ، ومن قربت فلها وحدها ، وترث أم الأب والجد مسهما كعالم وترث الجدة بقرايتين ثلثي السدس ، فلو تزوج بنت خالته لجدته أم أم أم ولها وأم أم أبيه ، وان تزوج بنت عمته لجدته أم أم أمه وأم أبي أبيه

(فصل) والنصف فرض بنت وحدها ، ثم هو لبنت ابن وحدها ، ثم لأخت لأبوين أو لأب وحدها ، والثلاثان لثنتين من الجميع فأكثر إذا لم يعصبن بذكر ، والسدس لبنت ابن فأكثر مع بنت . والأخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين مع عدم معصب فيهما ، فان استكمل الثلثين بنات أو هما سقط من دونهن ان لم يعصبن ذكر بازاتهن أو أنزل منهن . كذا الاخوات من الأب مع أخوات الأبوين وان لم يعصبن أخوهن ، والأخت فأكثر ترث بالتعصيب ما فضل عن فرض البنت فأزيد ، ولذكركر أو الاتي من ولد الأم السدس ، ولانثتين فأزيد الثلث بينهم بالسوية

(فصل في الحجب) تسقط الاجداد بالأب ، والأبعد بالأقرب ، والجدات بالأم ، وولد الابن بالابن ، وولد الأبوين بابن ، وابن ابن وأب وولد الأب بهم وبالأخ للأبوين ، وولد الأم بالولد وبولد الابن وبالأب وأبيه . ويسقط به كل ابن أخ وعم

باب العصبات

وم كل من لو انقرض لاخذ المال بجهة واحدة ، ومع ذى فرض يأخذ ما بقى ، فأقربهم ابن قابله وان نزل ، ثم الأب ثم الجد وان علا مع عدم أخ لأبوين أو لأب ، ثم هما ثم بنوها أبدا ، ثم هم لأبوين ، ثم هم لأب ثم بنوها كذلك ، ثم أحلام

أبيه لأبوين ، ثم لأب ، ثم بنوم كذلك ، ثم أعمام جده ، ثم بنوم كذلك ، لا يرث بنو أب اعلى مع بنى أب أقرب وان نزلوا ، فأخ لأب أولى من عم وابنه وابن أخ لأبوين ، وهو أو ابن أخ لأب أولى من ابن ابن أخ لأبوين ، ومع الاستواء يقدم من لأبوين ، فان عدم عصبية النسب ورث المعتق ثم عصبته

(فصل) يرث الابن وابنه والاخ لأبوين ولأب مع اخته مثلها ، وكل عصبية غيرهم لا يرث اخته معه شيئاً ، وابنا عم أحدهما أخ لأم أو زوج له فرضه ، والباقي لها ، ويبدأ بذوى الفروض وما بقى للعصبية ، ويسقطون في الحمازية

باب أصول المسائل

(الفروض) ستة : نصف وربع وثلثان وثلث وسدس ، و (الاصول) سبعة : قصصان أو نصف وما بقى من اثنين ، وثلثان أو ثلث وما بقى أو هما من ثلاثة ، وربع أو ثلث وما بقى أو مع النصف من أربعة ومن ثمانية ، فهذه أربعة لا تعول . والنصف مع الثلثين أو الثلث أو السدس أو هو ما بقى من ستة وتعول إلى عشرة شفعاً وترأ ، والربع مع الثلثين أو الثلث أو السدس من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر وترأ ، والثلث مع سدس أو ثلثين من أربعة وعشرين وتعول إلى سبعة وعشرين ، وان بقى بعد الفروض شيء ولا عصبية رد على كل فرض بقدره غير الزوجين

باب التصحيح والمناسخات وقسمة التركات

إذا انكسر سهم فريق عليهم ضربت عددهم ان باين سهامهم أو وفقه ان وافقه بجزء كثلث ونحوه في أصل المسألة وعولها ان عالت فابالغ صحت منه ويصير للواحد ما كان لجماعته أو وفقه

(فصل) إذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فان ورثوه كالاول كاخوة فاقسمها على من بقى ، وان كان ورثة كل ميت لا يرثون غيره كاخوة لهم بنون فصاح الاول واقسم سهم كل ميت على مسأله وصحح المنكسر كما سبق ، وان لم يرثوا الثاني كالاول صححت الاول وقسمت أسهم الثاني على ورثته ، فان

انقسمت صحت من أصلها ، وإن لم تنقسم ضربت كل الثانية أو وقفها للسهم في الأولى ، ومن له شيء منها فاضربه فيما ضربته فيها ، ومن له من الثانية شيء فاضربه فيما تركه الميت أو وقفه فهو له ، وتعمل في الثالث فأكثر عملك في الثاني مع الأول

(فصل) إذا أمكن نسبة سهم كل وارث من المسألة بجزء فله كنسبته

باب ذوى الأرحام

يرثون بالنزول الذكر والاثني سواء ؛ فولد البنات وولد بنات البنين وولد الاخوات كامهاتهم ، وبنات الاخوة والاعمام لأبوين أو لأب وبنات بنهم وولد الاخوة لأم كآبائهم ، والاخوان والحالات وأبو الأم كالأب ، والعمات والعم لأم كالأب ، وكل جدة أدلت بأب بين أمين هي احدهما كأم أبي أم ، أو بأب أعلى من الجد كأم أب الجد ، وأبو أم أب وأبو أم أم وأخوها وأختها بمنزلتهم ، فيجعل حق كل وارث لمن أدلى به ، فإن أدلى جماعة بوارث واستوت منزلتهم منه بلا سبق كأولاده فنصيبه لهم ، فابن وبنت لأخت مع بنت لأخت أخرى : لهذه حق أمها وللأولين حق أمهما ، وإن اختلفت منازلهم منه جعلتهم معه كبيت اقتسموا ارثه فإن خلف ثلاث غالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات فالثلاث للخالات أخماسا والثلاث للعمات أخماسا وتصح من خمسة عشر ، وفي ثلاثة أخوال متفرقين لذى الأم السدس والباقي لذى الأبوين ، فإن كان معهم أبو أم أسقطهم ، وفي ثلاث بنات عمومة متفرقين المال للثلاثة الأبوين ، وإن أدلى جماعة بجماعة قسمت المال بين المدلى بهم فصار لكل واحد أخذه المدلى به ، وإن أسقط بعضهم ببعض عملت به .
(الجهات) : ابوة وأمومة وبنوة

باب ميراث الحمل والختنى المشكل

من خلف ورثة فيهم حل فطلبوا القسمة وقف للعمل الأكثر من ارث ذكرين أو اثنيين ، فإذا ولد أخذ حقه وما بقى فهو لمستحقه . ومن لا يحجبه يأخذ ارثه

كالجدة ، ومن ينقصه شيئا اليقين ، ومن سقط به لم يعط شيئاً ، ويرث ويورث
ان استهل صارخاً أو عطس أو بكى أو وضع أو تنفس وطال زمن التنفس أو وجد
دليل حياته غير حركة واختلاج ، وان ظهر بعضه فاستهل ثم مات وخرج لم يرث ،
وان جهل المستهل من التوأمين واختلف ارضهما يعين بقرعة . والحنثي المشكل يرث
نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى

باب ميراث المفقود

من خفي خبره بأسر أو سفر غالبه السلامة كتجارة انتظر به تمام تسعين سنة
منذ ولد ؛ وان كان غالبه الهلاك كمن غرق في مركب فسلم قوم دون قوم أو فقد
من بين أهله أو في مفازة مهلكة انتظر به تمام أربع سنين منذ تلف ، ثم يقسم ماله
فيهما فان مات مورثه في مدة التربص أخذ كل وارث اذاً اليقين ووقف ما بقي ،
فان قدم أخذ نصيبه ؛ وان لم يأت لحكمه حكم ماله ، ولباق الورثة ان يصطلحوا
على ما زاد عن حق المفقود فيقتسموه

باب ميراث الغرقى

إذا مات متوارثان كاخوين لأب بهدم أو غرق أو غربة أو نار وجعل السابق
بالموت ولم يختلفوا فيه ورث كل واحد من الآخر من تلاد ماله دون ما ورثه
منه دفناً للدور

باب ميراث أهل الملل

لا يرث المسلم الكافر إلا بالولاء ، ولا الكافر المسلم إلا بالولاء ، ويتوارث الحربى
والذنى والمستأمن ، وأهل الذمة يرث بعضهم بعضاً مع اتفاق أديانهم لا مع اختلافها
وهم ملل شتى . والمرتد لا يرث أحداً ، وان مات على ردة فإله فيه ، ويرث المجوس
بقرايتين ان أسلوا وتحاكموا إلينا قبل اسلامهم ، وكذا حكم المسلم بطلاً ذات رحم
محرم منه بشبهة ، ولا إرث بنكاح ذات رحم محرم ولا بعقد لا يقر عليه لو أسلم

باب ميراث المطلقة

من أبان زوجته في صحة أو مرضه غير المخوف ومات به أو المخوف ولم يموت به لم يتوارثا ، بل في طلاق رجعي لم تنقض عدته ، أو أبانها في مرض موته المخوف متهما بقصد حرمانها ، أو علق أبانها في صحة أو مرضه أو على فعل له ففعله في مرضه ونحوه لم يرثها ؛ وترثه في العدة وبعدها ما لم تزوج أو ترد

باب الاقرار بمشارك في الميراث

إذا أقر كل الورثة - ولو أنه واحد - بوارث لليت وصدق أو كان صغيراً أو مجنوناً أو المقرب به جهول النسب ثبت نسبه وإرثه ، وإن أقر أحد بنيه بأخ مثله فله ذلك ما بيده ، وإن أقر بأخت فلها خمسة

باب ميراث القاتل والمبعض والولاء

فمن انفرد بقتل مورثه أو شارك فيه مباشرة أو سبياً بلا حق لم يرثه إن لزمه قود أودية أو كفارة ، والمكلف وغيره سواء ، وإن قتل بحق قوداً أو حداً أو كفراً أو بينى أو صيالة أو حراة أو شهادة وارثه أو قتل العادل الباغي وعكسه وورثه ؛ ولا يرث الرقيق ولا يورث ؛ ويرث من بعضه حر ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية ، ومن أعتق عبداً فله عليه الولاء وإن اختلف دينهما ، ولا يرث النساء بالولاء إلا لمن أعتقن أو اعتقه من اعتقن

كتاب العتق

وهو من أفضل القرب ، ويستحب عتق من له كسب وعكسه بعكسه ، ويصح العتق بموت وهو التدبير

باب الكتابة

وهو بيع عبده نفسه بمال مؤجل في ذمته . (و) (تسن) مع أمانة العبد وكسبه ،

وتكره مع عدمه ، ويجوز بيع المكاتب ، ومشتريه يقوم مقام مكاتبه ، فان أدى عتق وولأؤه له ، وان عجز عاد قنا

باب أحكام أمهات الأولاد

إذا أولد حر أمته أو أمة له ولغيره أو أمة لولده خلق ولده حراً - حياً ولد أو ميتاً قد تبين فيه خلق الانسان ، لا مضغة أو جسم بلا تخطيط - صارت أم ولد له تعتق بموته من كل ماله . وأحكام أم الولد أحكام الامه من وطء وخدمة واجارة ونحوه ، لا في نقل الملك في رقبته ، ولا بما يراد له كوقف وبيع ورهن ونحوها

كتاب النكاح

وهو سنة ، وفعله مع الشهوة أفضل من نوافل العبادات . و (يجب) على من يخاف زناً بتركه . و (يسن) نكاح واحدة دينه أجنبية بكر ولود بلا أم . وله نظر ما يظهر غالباً مراراً بلا خلوة . و (يحرم) التصريح بخطبة المعتدة من وفاة والمبانة دون التعريض . ويباحان لمن أبانها دون الثلاث كرجعية ، ويحرمان منها على غير زوجها . والتعريض : أتى في مثلك لراغب ، وتجييه : ما يرغب عنك ونحوهما . فان أجلب ولي مجبرة أو أجابت غير المجبرة لمسلم حرم على غيره خطبتها ، وان ردّ أو أذن أو جهل الحال جاز . و (يسن) العقد يوم الجمعة مساءً ، بخطبة ابن مسعود (فصل) وأركانه : الزوجان الخاليان من الموانع ، والايجاب ، والقبول . ولا يصح عن يحسن العربية بغير لفظ : زوجت أو أنكحت ، وقبلت هذا النكاح أو تزوجتها أو تزوجت أو قبلت . ومن جهلها لم يلزمه تعليمها وكفاه معاصها الخاص بكل لسان ، فان تقدم القبول لم يصح ، وان تأخر عن الايجاب صح ما دام في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه ، وان تفرقا قبله بطل

(فصل) وله شروط : (أحدها) تعيين الزوجين ، فان أشار الولي الى الزوجة أو سماها أو وصفها بما تميز به ، أو قال زوجتك بقى وله واحدة لا أكثر صح (فصل) : (الثاني) رضاهما ، الا البالغ للمعتوه والمجنونة والصغير والبكر ولو

مكلفة - لا الثيب - فان الأب ووصيه في النكاح يزوجانهم بغير إذنهم كالسيد مع إمامته وعبد الصغير . ولا يزوج باقى الأولياء صغيرة دون تسع ولا صغيرا ولا كبيرة عاقلة ولا بنت تسع الا باذنها ، وهو صمات البكر ونطق الثيب

(فصل) : (الثالث) الولى ، وشروطه : التكليف ، والذكورية ، والحرية ، والرشد فى العقد ، واتفاق الدين - سوى ما يذكر - والعدالة ، فلا تزوج امرأة نفسها ولا غيرها . ويقدم أبو المرأة فى نكاحها ، ثم وصيه فيه ، ثم جدها لأب وان علا ، ثم ابنها ، ثم بنوه وان نزلوا ، ثم أخوها لأبوين ، ثم لأب ، ثم بنوهما كذلك ، ثم عمها لأبوين ، ثم لأب ، ثم بنوهما كذلك ، ثم أقرب عصبة نسباً كالارث ، ثم المولى المنعم ، ثم أقرب عصبته نسباً ، ثم ولاء ، ثم السلطان . فان عضل الأقرب ، أو لم يكن أهلاً ، أو غاب غيبة منقطعة لا تقطع الا بكلفة ومشقة زوج الأبعد ، وان زوج الأبعد أو أجنبي من غير عنده لم يصح

(فصل) : (الرابع) الشهادة ، فلا يصح الا بشاهدين عدلين ذكرين مكلفين سميعين ناطقين ، وليست الكفاءة وهى دين ومنصب - وهو النسب والحرية - شرطاً فى صحته ، فلو زوج الأب عفيفة بفاجر أو عربية بعجمى فلن لم يرض من المرأة أو الأولياء الفسخ

باب المحرمات فى النكاح

تحرم أبدا الأم وكل جدة وان علت ، والبنت وبنت الابن وبناتها من حلال وحرام وان سفلن ، وكل أخت وبناتها وبنت بنتها ، وبنت كل أخ وبناتها وبنت ابنه وبناتها وان سفلت ؛ وكل عمه وخالة وان علت ، والملاعة على الملاعن ، ويحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ، الا أم أخته وأخت ابنه ، ويحرم بالعقد زوجة أبيه وكل جد وزوجة ابنه وان نزل دون بناتهن وأمهاتهن ، وتحرم أم زوجته وجداتها بالعقد وبناتها وبنات أولادها بالدخول ، فان بانث الزوجة أو ماتت بعد الخلوة أبحن

(فصل) وتحرم الى أمد أخت معتدته وأخت زوجته وبناتها وعمتاها وخالاتها ، فان طلقت وفرغت العدة أبحن ، وان تزوجها فى عقد أو عقدين معا بطلا ، فان

تأخر أحدهما أو وقع في عدة الأخرى وهي بائن أو رجعية بطل، وتحرم المعتدة والمستبرأة من غيره والزانية حتى تتوب وتنقضي عدتها ومطلقته ثلاثاً حتى يطأها زوج غيره والمحرمه حتى تحل. ولا ينكح كافر مسلمة ولا مسلم - ولو عبداً - كافرة إلا حرة كتابية، ولا ينكح حر مسلم أمة مسلمة إلا أن يخاف عنت العزوبة لحاجة المتعة أو الخدمة ويعجز عن طول حرة أو ثمن أمة. ولا ينكح عبد سيده ولا سيد أمته، وللحر نكاح أمة أبيه دون أمة ابنه، وليس للحر نكاح عبد ولها، وإن اشترى أحد الزوجين أو ولده الحر أو مكاتبه الزوج الآخر أو بعضه انفسخ نكاحهما، ومن حرم وطؤها بعقد حرم بملك يمين إلا أمة كتابية، ومن جمع بين محلة ومحرمة في عقد صح فيمن تحل، ولا يصح نكاح خنثى مشكل قبل تبين أمره

باب الشروط والعيوب في النكاح

إذا شرطت طلاق ضرتها، أو أن لا يتسرّى، أو أن لا يتزوج عليها، أو لا يخرجها من دارها أو بلدها، أو شرطت تقدماً معيناً، أو زيادة في مهرها صح. فإن خالفه فلها الفسخ. وإذا زوجها وليته على أن يزوجه الآخر وليته ففعلاً ولا مهر بطل النكاحان، فإن سمي لهما مهر صح، وإن تزوجها بشرط أنه متى حلها للأول طلقها، أو نواه بلا شرط، أو قال زوجتك إذا جاء رأس الشهر، أو إن رضيت أمها، أو إذا جاء غد فطلقها، أو وقته بمدة بطل الكل

(فصل) وإن شرط أن لا مهر لها، أو لا نفقة، أو أن يقسم لها أقل من ضرتها أو أكثر، أو شرط فيه خياراً، أو أن جاء بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما بطل الشرط وصح النكاح، وإن شرطها مسلمة فبانت كتابية، أو شرطها بكراً أو جميلة أو نسيية، أو نفى عيب لا ينفسخ به النكاح فبانت بخلافه فله الفسخ. وإن عتقت تحت حر فلا خيار لها بل تحت عبد

(فصل) ومن وجدت زوجها مجبوراً أو بقي له ما لا يطأ به فلها الفسخ، وإن ثبتت عنته بإقراره أو بينته على إقراره أجل سنة منذ تحاكمه فإن وطئ فيها وإلا فلها الفسخ، وإن اعترفت أنه وطئها فليس بعنين، ولو قالت في وقت رضيت به صيناً سقط خيارها أبداً

(فصل) والرتق والقرن والعفل والفتق واستطلاق بول ونحو وقروح سيالة في فرج وباسور وناصور وخشاء وسل ووجاء وكون أحدهما خشي وأضحأ وجنون ولو ساعة وبرص وجذام يثبت لكل واحد منهما الفسخ ، ولو حدث بعد العقد أو كان بالآخر عيب مثله . ومن رضى بالعيب أو وجدت منه دلالة مع علمه فلا خيار له . ولا يتم فسخ أحدهما إلا بحاكم ، فان كان قبل الدخول فلا مهر ، وبعده لها المسمى ويرجع به على الغار أن وجد ، والصغيرة والمجنونة والأمة لا تزوج واحدة ممنن بمعيب ، فان رضيت الكبيرة مجبوبة أو عنيانا لم تمنع ، بل من مجنون ومجنوم وابرص . ومتى علمت العيب أو حدث به لم يجبرها ولها على الفسخ

باب نكاح الكفار

حكمه كنكاح المسلمين ، ويدررون على فاسده اذا اعتقدوا صحته في شرعهم ولم يرتفعوا إلينا ، فان أتونا قبل عقده عقدناه على حكمنا ، وان أتونا بعده أو أسلم الزوجان والمرأة تباح اذن أقرا ، وان كانت بمن لا يجوز ابتداء نكاحها فرق بينهما ، وان وطئ حربي حربية فأسلما وقد اعتقدها نكاحاً أقرا وإلا فسخ ، ومتى كان المهر صحيحاً أخذته وان كان فاسداً وقبضته استقر ، وان لم تقبضه ولم يسم فرض لها مهر المثل (فصل) وان أسلم الزوجان معا أو زوج كسائية فعلى نكاحهما ، فان أسلمت هي أو أحد الزوجين غير الكسائين قبل الدخول بطل ، فان سبقته فلا مهر . وان سبقها فلها نصفه . وان أسلم أحدهما بعد الدخول وقف الأمر على انقضاء العدة ، وان أسلم الآخر فيها دام النكاح وإلا بان فسخه منذ أسلم الأول ، وان كفر أو أحدهما بعد الدخول وقف الأمر على انقضاء العدة ، وقبله بطل

باب الصداق

يسن تخفيفه ، وتسميته في العقد من أربعمائة درهم إلى خمسمائة . وكل ما صح ثمناً أو أجرة صح مهراً وإن قل . وان أصدقها تعليم قرآن لم يصح ، بل فقه وأدب وشعر مباح معلوم . وان أصدقها طلاق ضررتها لم يصح ولها مهر مثلها ، ومتى بطل المسمى وجب مهر المثل

(فصل) وإن أصدقها ألفاً أن كان أبوها حياً وألفين أن كان أبوها ميتاً وجب مهر المثل، وعلى إن كانت لى زوجة بألفين أو لم تكن بألف صح بالمسمى . وإذا أجل الصداق أو بعضه صح ، فإن عين أجلاً وإلا فحلها الفرقة . وإن أصدقها مالا مفصوباً أو خزيراً ونحوه وجب مهر المثل . وإن وجدت المباح معيها خبرت بين أرشه وقيمته . وإن تزوجها على ألف لها وألف لآبيها صححت التسمية ، فلو طلق قبل الدخول وبعد القبض رجع بالألف ولا شيء على الأب لها . ولو شرط ذلك لغير الأب فكل المسمى لها . ومن زوج بنته ولو ثيباً بدون مهر مثلاً صح ، وإن زوجها به ولى غيره بإذنها صح ، وإن لم تأذن فمهر المثل . وإن زوج ابنه الصغير بمهر المثل أو أكثر صح فى ذمة الزوج ، وإن كان معسراً لم يضمه الأب

(فصل) وتملك المرأة صداقها بالعقد ، ولها نماء المعين قبل القبض وضده بضده ، وإن أتلف فن ضمانها إلا أن يمنحها زوجها قبضه فيضمه ، ولها التصرف فيه وعليها زكاته . وإن طلق قبل الدخول أو الخلوة فله نصفه حكماً دون نكاحه المنفصل . وفى المتصل له نصف قيمته بدون نكاحه . وإن اختلف الزوجان أو ورثهما فى قدر الصداق أو عينه أو فيما يستقر به فقوله ، وفى قبضه فقولها

(فصل) يصح تفويض البضع بأن يزوج الرجل ابنته المجبرة ، أو تأذن امرأة لوليتها أن يزوجها بلا مهر - وتفويض المهر بأن يزوجها على ما يشاء أحدهما أو أجنبي . ولها مهر المثل بالعقد ويفرضه الحاكم بقدره . ومن مات منهما قبل الإصابة والفرض ورثة الآخر ولها مهر نساها ، وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة بقدر يسر زوجها وعسره . ويستقر مهر المثل بالدخول ، وإن طلقها بعده فلا متعة ، وإذا اقرقا فى الفاسد قبل الدخول والخلوة فلا مهر ، وبعد أحدهما يجب المسمى . ويجب مهر المثل لمن وطئت بشبهة أو زنا كرها ، ولا يجب معه أرش بكارة . وللرأة منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال ، فإن كان مؤجلاً أو حل قبل التسليم أو سلّت نفسها تبرعاً فليس لها منعها . فإن أعسر بالمهر الحال فلها الفسخ ولو بعد الدخول ، ولا يفسخه إلا حاكم

باب وليمة العرس

تسن بشاة فأقل ، وتجب في أول مرة إجابة مسلم يحرم هجره إليها إن عينه ولم يكن ثم منكر ، فإن دعا الجفلى أو في اليوم الثالث أو دعاه ذى كرهت الإجابة . ومن صومه واجب دعى وانصرف ، والمتنفل يفطر إن جبر ولا يجب الأكل . وإباحته متوقفة على صريح إذن أو قرينة . وإن علم أن ثم منكرا يقدر على تغييره حضر وغيره ، وإلا أبى . وإن حضر ثم علم به أزاله ، فإن دام لعجزه عنه انصرف ، وإن علم به ولم يره ولم يسمعه خير . وكره الثار والتقاطه ، ومن أخذه أو وقع في حجره فله ، ويسن إعلان النكاح والدف فيه للنساء .

باب عشرة النساء

يلزم للزوجين العشرة بالمعروف ، ويحرم مطل كل واحد بما يلزمه للآخر والتسكره لبذله . وإذا تم العقد لزم تسليم الحرية التي يوطأ مثلها في بيت الزوج إن طلبه ولم تشترط دارها أو بلدها ، وإذا استعمل أحدهما أمهل العادة وجوبا ، لا لعمل جهاز . ويجب تسليم الأمة ليلا فقط ، ويأشرها ما لم يضر بها أو يشغلها عز فرض . وله السفر بالحرية ما لم تشترط ضده . ويحرم وطؤها في الحيض والدبر . وله إجبارها على غسل حيض ونجاسة ، وأخذ ما تعافه النفس من شعر وبير ، ولا تجبر الزامية على غسل الجنابة .

(فصل) ويلزمه أن يبيت عند الحرية ليلة من أربع ، وينفرد إن أراد في الباقي . ويلزمه الوطء إن قدر كل ثلث سنة مرة ، وإن سافر فوق صفها وطلبت قدمه وقدر لزمه ، فإن أبى أحدهما فرق بينهما بطلها . وتسنى السسية عند الوطء وقول ما ورد . ويكره كثرة الكلام ، والنزع قبل فراغها ، والوطء بمراى أحد ، والتحدث به ويحرم جمع زوجتيه في مسكن واحد بغير ضاهما ، وله منعها من الخروج من منزله ، ويستحب إذنه أن تمرّض محرما وتشهد حنازته ، وله منعها من إجلالة نفسها ومن إرضاع ولدها من غيره إلا لضرورته

(فصل) وعليه أن يساوى بين زوجاته في القسم لا في الوطء ، وعماده الليل لمن معاشه النهار والعكس بالعكس . ويقسم الحائض ونفساء ومريضة ومعوية ومجنونة مأمومة وغيرها . وإن سافرت بلا إذنه أو بإذنه في حاجتها أو أبت السفر معه أو المبيت عنده في فراشه فلا قسم لها ولا نفقة ، ومن وهبت قسمها لضرتها بإذنه أو له لمجملته لاخرى جاز فإن رجعت قسم لها مستقبلا . ولا قسم لإماته ولا أمهات أولاده ، بل يطأ من شاء متى شاء . وإن تزوج بكرا أقام عندها سبعا ثم دار ، وثيباً ثلاثا ، وإن أحببت سبعا فعل وقضى مثلهن للبواق

(فصل) النشوز معصيتها إياه فيما يجب عليها ، فإذا ظهر منها أماراته بأن لا تجيب إلى الاستمتاع أو تجميه متبرمة أو متكرمة وعظها ، فإن أصرت هجرها في المضجع ما شاء وفي الكلام ثلاثة أيام ، فإن أصرت ضربها غير مبرح

باب الخلع

من صح تبرعه من زوجة وأجنبي صح بذله لعوضه ، فإذا كرهت مُخلّق زوجها أو خلقه أو نقص دينه أو خافت إثمًا بترك حقه أبيح الخلع وإلا كره ووقع ، فإن عضلها ظلما للاقتداء ولم يكن لزمانها أو نشوزها أو تركها فرضا ففعلت ، أو خالعت الصغيرة والمجنونة والسفينة ، أو الأمة بغير إذن سيدها لم يصح الخلع ووقع الطلاق رجعيا إن كان بلفظ الطلاق أو نيته

(فصل) والخلع بلفظ صريح الطلاق أو كنياته وقصده طلاق بائن ، وإن وقع بلفظ الخلع أو الفسخ أو الفداء ولم ينو طلاقا كان فسخا لا ينقص عدد الطلاق ، ولا يقع بمعدّة من خلع طلاق ولو واجهها به ولا يصح شرط الرجعة فيه ، وإن خالعتها بغير عوض أو بمحرّم لم يصح . ويقع الطلاق رجعيا إن كان بلفظ الطلاق أو نيته . وما صح مهرا صح الخلع به ، ويكره بأكثر مما أعطاه . وإن خالعت حامل بنفقة عدتها صح ويصح بالمجهول ، فإن خالعت على حمل شجرتها أو أمتها أو ما في يدها أو بيتها من درهم أو متاع أو على عبد صح ، وله مع عدم الخلع والمتاع والعبد أقل مساه ، ومع عدم الدراهم ثلاثة

(فصل) وإذا قال متى أو إذا أو إن أعطيتني ألفا فأنت طالق طلقت بعطيته وإن تراخى ، وإن قالت اخلفني على ألف أو بألف أو ولك ألف ففعل بآنت واستحقها ، وطلقتي واحدة بألف فطلقها ثلاثاً استحقها ، وعكسه بعكسه ، إلا في واحدة بقيت . وليس للأب خلع زوجة ابنه الصغير ولا طلاقها ولا خلع ابنته بشيء من مالها ، ولا يستقط الخلع غيره من الحقوق . وإن علق طلاقها بصفة ثم أبانها فوجدت ثم نكحها فوجدت بعده طلقت كعتق وإلا فلا

كتاب الطلاق

يباح للحاجة ، ويكره لعدمها ، ويستحب للضرر ، ويجب للإيلاء ، ويحرم للبدعة . ويصح من زوج مكلف وميمر بعقله ، ومن زال عقله معذورا لم يقع طلاقه وعكسه الآثم ، ومن أكره عليه ظلما بإيلاام له أو لولده أو أخذ مال يضره أو هده بأحدها قادر يظن إيقاعه به فطلق تبعا لقوله لم يقع ، ويقع الطلاق في نكاح مختلف فيه ، ومن الغضبان ، ووكيله كهو ، ويطلق واحدة ومتى شاء إلا أن يعين له وقتاً وعدداً ، وامرأته كوكيله في طلاق نفسها

(فصل) إذا طلقها مرة في طهر لم يجامع فيه وتركها حتى تنقضي عدتها فهو سنة . فتحرم الثلاث إذن ، وإن طلق من دخل بها في حيض أو طهر وطىء فيه فبدعة يقع وتسن رجعتها ، ولا سنة ولا بدعة لصغيرة وآيسة وغير مدخول بها ومن بان حملها و (صريحه) لفظ الطلاق وما تصرف منه غير أمر ومضارع ، ومطابقة اسم فاعل فيقع به وإن لم ينوه جاد أو هازل ، فإن نوى بطلاق من وثاق أو في نكاح سابق منه أو من غيره أو أراد طاهراً فغلط لم يقبل حكماً ، ولو سئل أطلقت امرأتك ؟ فقال نعم وقع ، أو ألك امرأة ؟ فقال لا وأراد الكذب فلا

(فصل) وكناياته الظاهرة نحو أنت خلية وبرية وبائن وبئة وبتلة وأنت حرة وأنت الحرج . والخفية نحو اخرجي واذهي وذوقي وتجري واعتدي واستبري واعتزلي ولست لي بامرأة والحقى بأهلك وما أشبهه . ولا يقع بكناية ولو ظاهرة طلاق إلا بنية مقارنة للفظ ، إلا حال خصومة أو غضب أو جواب سؤالها ، فلو لم يرد

أو أراد غيره في هذه الأحوال لم يقبل حكماً ، ويقع مع النية بالظاهرة ثلاث وإن نوى واحدة ، وبالحفية ما نواه

(فصل) وإن قال أنت على حرام أو كظهر أمي فهو ظهار ولو نوى به الطلاق ، وكذلك ما أحل الله على حرام ، وإن قال ما أحل الله على حرام أعني به الطلاق خلقت ثلاثاً ، وإن قال أعني به طلاقاً فواحدة ، وإن قال كلمية والدم والخنزير وقع ما نواه من طلاق وظهار ويمين ، وإن لم ينو شيئاً فظهار ، وإن قال خلقت بالطلاق وكذب لزمه حكماً ، وإن قال أمرك بيدك ملكت ثلاثاً ولو نوى واحدة ، ويتراخي ما لم يبطأ أو يطلق أو يفسخ ، ويختص اختاري نفسك بواحدة وبالمجلس المتصل ما لم يزدما فيهما ، فإن ردت أو وطئ أو طلق أو فسخ بطل اختيارها

باب ما يختلف فيه عدد الطلاق

يملك من كله أو بعضه حرثاً أو العبد اثنتين حرة كانت زوجتهما أو أمة ، فإذا قال أنت الطلاق أو طالق أو على أو يلزمني وقع ثلاث بنيتها ، وإلا فواحدة ، ويقع بلفظ كل الطلاق أو أكثره أو عدد الحصى أو الرجح أو نحو ذلك ثلاث ولو نوى واحدة ، وإن طلق عضواً أو جزءاً مشاعاً أو معيناً أو مبهماً أو قال نصف طلقة أو جزءاً من طلقة طلقت ، وعكسه الروح والسن والشعر والظفر ونحوه ، وإذا قال لمَدْخول بها أنت طالق وكرره وقع العدد إلا أن ينوى تأكيداً يصح أو لإفهامها ، وإن كرره ببل أو ثم أو بالفاء أو قال بعدها أو قبلها أو معها طلقة وقع اثنتان ، وإن لم يدخل بها بانث بالاولى ولم يلزمه ما بعدها ، والمعلق كل منجز في هذا

(فصل) ويصح منه استثناء النصف فأقل من عدد الطلاق والمطلقات ، فإذا قال أنت طالق طلقتين إلا واحدة وقعت واحدة ، وإن قال ثلاثاً إلا واحدة فطلقتان ، وإن استثنى قبله من عدد المطلقات صح دون عدد المطلقات ، وإن قال أربعمكن إلا فلا طوائق صح الاستثناء ، ولا يصح استثناء لم يتصل عادة ، فلو انفصل وأمكن الكلام دونه بطل ، وشرطه النية قبل كمال ما استثنى منه

باب الطلاق في الماضي والمستقبل

إذا قال أنت طالق أمس أو قبل أن أنكحك ولم ينو وقوعه في الحال لم يقع ، وإن أراد بطلاق سبق منه أو من زيد وأمكن قبل ، فإن مات أو جن أو خرس قبل بيان مراده لم تطلق ، وإن قال طالق ثلاثاً قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل مضيه لم تطلق ، وبعد شهر وجزء تطلق فيه يقع ، فإن خالها بعد اليمين بيوم وقدم بعد شهر ويومين صح الخلع وبطل الطلاق ، وعكسها بعد شهر وساعة . وإن قال طالق قبل موتك طلقت في الحال ، وعكسه معه أو بعده

(فصل) وإن قال أنت طالق إن طرت أو صعدت السماء أو قلبت الحجر ذهباً ونحوه من المستحيل لم تطلق ، وتطلق في عكسه فوراً وهو النفي في المستحيل مثل لا قتل الميت أو لا صعدن السماء ونحوهما ، وأنت طالق اليوم إذا جاء غد لغو ، وإذا قال أنت طالق في هذا الشهر أو اليوم طلقت في الحال ، وإن قال في غد أو السبت أو رمضان طلقت في أوله ، وإن قال أردت آخر الكل دين وقيل ، وأنت طالق إلى شهر طلقت عند انقضائه إلا أن ينوى في الحال فيقع ، وطالق إلى سنة تطلق باثني عشر شهراً ، فإن عرفها باللام طلقت بانسلاخ ذى الحجة

باب تعليق الطلاق بالشروط

لا يصح إلا من زوج ، فإذا علقه بشرط لم تطلق قبله ، ولو قال بعجلته وإن قال سبق لساني بالشرط ولم ادره وقع في الحال ، وإن قال انت طالق وقال أردت ان قت لم يقبل حكماً

وادوات الشرط ان وإذا ومتى وأي ومن وكلما - وهي وحدها للتكرار - وكلها ومهما بلالم أو نية فور أو قرينة للتراخي ، ومع لم للفور ، الا ان مع عدم نية فور أو قرينة ، فإذا قال إن قت أو إذا أو متى أو أي وقت أو من قامت أو كلما قت فأنت طالق فتى وجد طلقت . وإن تكرر الشرط لم يتكرر الحث إلا في كلما . وإن لم أطلقك فأنت طالق ولم ينو وقتاً ولم تقم قرينة بفور ولم يطلقها طلقت في آخر حياة أولها موتاً ، ومتى لم وإذا لم أو أي وقت لم أطلقك فأنت طالق ومضى زمن.

يمكن إيقاعه فيه ولم يفعل طلقت ، وكلما لم أطلقك فأنت طالق ومضى ما يمكن إيقاع ثلاث مرتبة فيه طلقت المدخول بها ثلاثا وتبين غيرها بالأولى ، وإن قت فقعدت أو ثم قعدت أو قعدت إذا قت أو إن قعدت إن قت فأنت طالق لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد ، وبالأول تطلق بوجودهما ولو غير مرتبين ، وبأول بوجود أحدهما

(فصل) إذا قال إن حضت فأنت طالق طلقت بأول حيض متيقن ، وإذا حضت حيضة تطلق بأول العاهر من حيضة كاملة ، وفي إذا حضت نصف حيضة تطلق في نصف عاداتها

(فصل) إذا علقه بالحمل فولدت لأقل من ستة أشهر طلقت منذ حلف ، وإن قال إن لم تكوني حاملا فأنت طالق حرم وطؤها قبل استبرائها بحيضة في البائن ، وهي عكس الأولى في الأحكام ، وإن علق طلقة إن كانت حاملا بذكر وطلقتين بأثني فولدتها طلقت ثلاثا ، وإن كان مكانه إن كان حملك أو ما في بطنك لم تطلق بهما (فصل) إذا علق طلقة على الولادة بذكر وطلقتين بأثني فولدت ذكرا ثم أثني حيا أو ميتا طلقت بالأول وبانت بالثاني ولم تطلق به ، وإن أشكل كيفية وضعهما فواحدة

(فصل) إذا علقه على الطلاق ثم علقه على القيام أو علقه على القيام ثم على وقوع الطلاق فقامت طلقت طلقتين فيهما ، وإن علقه على قيامها ثم على طلاقه لما قامت فواحدة ، وإن قال كلما طلقتك أو كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق فوجدا طلقت بالأولى طلقتين وفي الثانية ثلاثا

(فصل) إذا قال إذا حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال أنت طالق إن قت طلقت في الحال ، لا إن علقه بطلوع الشمس ونحوه لأنه شرط لا حلف ، وإن حلفت بطلاقك فأنت طالق أو إن كلمتك فأنت طالق وأعاده مرة أخرى طلقت واحدة ، ومرتين فثنتان ، وثلاثا فثلاث

(فصل) إذا قال إن كلمتك فأنت طالق فتحتقي ، أو قال تنحى أو اسكتي طلقت ، وإن بدأ بك بكلام فأنت طالق فقالت إن بدأتك به فعبدي حر انحلت يمينه ما لم ينو عدم البداية في مجلس آخر

(فصل) إذا قال إن خرجت بغير إذن أو إلا بإذن أو حتى آذن لك أو إن خرجت إلى غير الحمام بغير إذن فأنت طالق فخرجت مرة بإذنه ثم خرجت بغير إذن أو آذن لها ولم تعلم أو خرجت تريد الحمام وغيره أو عدلت منه إلى غيره طلقت في الكل ، لا إن آذن فيه كلما شاءت أو قال إلا بإذن زيد فأت زيد ثم خرجت (فصل) إذا علقه بمشيئتها بأن أو غيرها من الحروف لم تطلق حتى تشاء ولو تراخى ، فإن قالت قد شئت إن شئت فشاء لم تطلق ، وإن قال إن شئت وشاء أبوك أو زيد لم يقع حتى يشاء معا وإن شاء أحدهما فلا ، وأنت طالق وعبدى حر إن شاء الله وقعا ، وإن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله طلقت إن دخلت ، وأنت طالق لرضا زيد أو لمشيئته طلقت في الحال ، فإن قال أردت الشرط قبل حكما ، وأنت طالق إن رأيت الهلال فإن نوى رؤيتها لم تطلق حتى تراه أو طلقت بعد الغروب برؤية غيرها

(فصل) وإن حلف لا يدخل داراً أو لا يخرج منها فادخل أو أخرج بعض جسده أو دخل طاق الباب ، أو لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه ، أو لا يشرب ماء هذا الإناء فشرب بعضه لم يحنك ، وإن فعل المحلوف عليه ناسيا أو جاهلا حنك في طلاق وعتاق فقط ، وإن فعل بعضه لم يحنك إلا أن ينويه ، وإن حلف ليفعله لم يبر إلا بفعله كله

باب التأويل في الحلف

ومعناه أن يريد بلفظه ما يخالف ظاهره ، فإذا حلف وتأول يمينه نفعه إلا أن يكون ظالماً ، فإن حلفه ظالم ما لو يد عندك شيء وله عنده ودعة بمكان فنوى غيره أو بما الذى ، أو حلف ما زيد هاهنا ونوى غير مكانه ، أو حلف على امرأته لا سرقت منى شيئا فخاته في ودعة ولم ينوها لم يحنك في الكل

باب الشك في الطلاق

من شك في طلاق أو شرطه لم يلزمه ، وإن شك في عدده فطلقة ، وتباح له . فإذا قال لامرأته إحداكما طالق طلقت المتويزة والا من قرعت . كن طلق إحداهما بائنا

وأنسبها . وإن تبين أن المطلقة غير التي قرعت ردت إليه ما لم تزوج أو تكن القرعة بحاكم . وإن قال إن كان هذا الطائر غرابا ففلانة طالق ، وإن كان حماما ففلانة وجهل لم تطلقا . وإن قال لزوجته وأجنبية اسمها هند إحدا كما أو هند طالق طلقت امرأته ، وإن قال أردت الأجنبية لم يقبل حكما إلا بقرينة ، وإن قال لمن ظننا زوجته أنت طالق طلقت الزوجة وكذا عكسها

باب الرجعة

من طلق بلا عوض زوجة مدخولا بها أو مخلوا بها دون ماله من العدد فله رجعتها في عدتها ولو كرهت بلفظ راجعت امرأتى ، ونحوه ، لا نكحتها ، ونحوه . ويسن الاشهاد . وهى زوجة لها وعليها حكم الزوجات لكن لا قسم لها . وتحصل الرجعة أيضا بوطئها . ولا تصح معلقة بشرط ، فإذا طهرت من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعتها ، وإن فرغت عدتها قبل رجعتها بآنت وحرمت قبل عقد جديد . ومن طلق دون ما يملك ثم راجع أو تزوج لم يملك أكثر مما بقى ، وطئها زوج غيره أو لا

(فصل) وإن ادعت انقضاء عدتها في زمن يمكن انقضاؤها فيه أو بوضع الحمل الممكن وأنكره فقولها ، وإن ادعته الحرة بالحيض في أقل من تسعة وعشرين يوما ولحظة لم تسمع دعواها ، وإن بدأته فقالت انقضت عدتي فقال كنت راجعتك ، أو بدأها به فأنكرته فقولها

(فصل) إذا استوفى ما يملك من الطلاق حرمت حتى يطأها زوج في قبل ولو مراهقا ، ويكنى تنقيب الحشفة أو قدرها مع جب في فرجها مع انتشار وإن لم ينزل ، ولا تحل بوطء دبر وشبهة وملك يمين ونكاح فاسد ، ولا في حيض ونفاس وأحرام وصيام فرض . ومن ادعت مطلقة المحرمة وقد غابت نكاح من أحلها وانقضاء عدتها منه فله نكاحها إن صدقها وأمكن

كتاب الإيلاء

وهو حلف زوج بالله تعالى أو صفته على ترك وطء زوجته في قبلها أو أكثر

من أربعة أشهر . ويصح من كافر وقن ويميز وغضبان وسكران ومريض مرجو برؤه ومن لم يدخل بها ، لا من مجنون ومغنى عليه وعاجز عن وطء لجب كامل أو شلل ، فإذا قال والله لا وطئتُك أبداً أو عين مدة تزيد على أربعة أشهر أو حتى ينزل عيسى أو يخرج الدجال أو حتى تشرب الخمر أو تسقط ذنك أو تهبي مالك ونحوه قول ، فإذا مضى أربعة أشهر من يمينه ولو قنا فان وطئ ولو بتغيب حشفة فقد فاء ، وإلا أمر بالطلاق ، فان أبي طلق حاكم عليه واحدة أو ثلاثاً أو فسخ . وان وطئ في الدبر أو دون الفرج فافاء . وان ادعى بقاء المدة أو أنه وطئها وهي ثيب صدق مع يمينه ، وان كانت بكراً وادعت البكارة وشهد بذلك امرأة عدل صدقت ، وان ترك وطئها إضراراً بها بلا يمين ولا عذر فكمول

كتاب الظهار

وهو محرم ، فمن شبه زوجته أو بعضها ببعض أو بكل من تحرم عليه أبداً بنسب أو رضاع من ظهر أو بطن أو عضو آخر لا ينفصل بقوله لها أنت عليّ أو معي أو مني كظهر أمي أو كيد أختي أو وجه حماتي ونحوه ، أو أنت عليّ حرام أو كالميتة والدم فهو مظاهر ، وان قالته لزوجها فليس بظهار وعليها كفارته ، ويصح من كل زوجة

(فصل) ويصح الظهار معجلاً ومعلقاً بشرط ، فإذا وجد صار مظاهراً ومطلقاً وموقتاً ، فان وطئ فيه كفر ، وان فرغ الوقت زال الظهار . ويحرم قبل أن يكفر وطء ودواعيه من ظاهر منها ، ولا تثبت الكفارة في الذمة إلا بالوطء وهو العود ، ويلزم إخراجها قبله عند العزم عليه ، وتلزمه كفارة واحدة بتكريره قبل التكفير من واحدة لظهاره من نسائه بكلمة واحدة ، وان ظاهر منهن بكلمات فكفارات

(فصل) كفارته عتق رقبة فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم ستين مسكينا . ولا تلزم الرقبة إلا لمن ملكها أو أمكنه ذلك بشئ مثلها فاضلاً عن كفايته دائماً وكفاية من يموته وعما يحتاجه من مسكن وخادم ومركوب وعرض بذلة وثياب تحمل ومال يقوم كسبه بمؤته وكتب علم ووفاء دين ، ولا يجزى في

الكفارات كلها إلا رقبة مؤمنة سليمة من عيب يضرب بالعمل ضررا بينا كالعمى والشلل ليد أو رجل أو أظفها أو أقطع الإصبع الوسطى أو السبابة أو الإبهام أو الأئمة من الإبهام أو أقطع الخنصر والبنصر من يد واحدة ، ولا يجوز مريض مأبوس منه ونحوه ولا أم ولد ، ويجزى المدبر وولد الزنا واللاحق والمرهون والجاني والأمة الحامل ولو استثنى حملها

(فصل) يجب التسابع في الصوم ، فإن تخلله رمضان أو فطر يجب كميده وأيام تشريق وحيض وجنون ومرض مخوف ونحوه أو أظفر ناسيا أو مكرها أو لعند يبيع الفطر لم ينقطع ، ويجزى التكفير بما يجزى في فطرة فقط ، ولا يجزى من البر أقل من مد ولا من غيره أقل من مدين لكل واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم ، وإن غدى المساكين أو عشاءم لم يجزئه . وتجب النية في التكفير من صوم وغيره ، وإن أصاب المظاهر منها ليلا أو نهاراً انقطع التسابع ، وإن أصاب غيرها ليلا لم ينقطع

كتاب اللعان

يشترط في صحته أن يكون بين زوجين ، ومن عرف العربية لم يصح لعانه بغيرها ، وإن جهلها قبلته ، فإذا قذف امرأته بالزنا قل له إسقاط الحد باللعان فيقول قبلها أربع مرات ، أشهد بالله لقد زنت زوجتي هذه ، ويشير إليها ، ومع غيبتها يسميها وينسبها ، وفي الخامسة ، وأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم يقول هي أربع مرات ، أشهد بالله لقد كذب فيما رمانى به من الزنا ، ثم يقول في الخامسة ، وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، فإن بدأت باللعان قبله أو قصص أحدهما شيئا من الألفاظ الخمسة أو لم يحضرها حاكم أو نائبه أو أبدل لفظه أشهد بأقسم أو أحلف أو لفظة اللعنة بالابعاد أو الغضب بالسخط لم يصح (فصل) وإن قذف زوجته الصغيرة أو المجنونة عزّر ولا لعان ، ومن شرطه قذفها بالزنا لفظا كزنت أو يا زانية أو رأيته تزني في قبل أو دبر ، فإن قال وطئت بشبهة أو مكرهه أو نائمة أو قال لم تزني ولكن ليس هذا الولد مني فشهدت امرأة ثقة أنه ولد على فراشه لحقه نسيب ولا لعان ، ومن شرطه أن تكذبه الزوجة ، وإذا تم سقط عنه الحد والتعزير وثبت الفرقة بينهما بتحريم مؤبد

(فصل) من ولدت زوجته من أمكن كونه منه لحقه ، بأن تلده بعد نصف سنة منذ أمكن وطؤه أو دون أربع سنين منذ أبانها ، وهو ممن يولد لمثله كابن عشر ، ولا ينحكم ببلوغه ان شك فيه . ومن اعترف بوطء أمته في الفرج أو دونه فولدت لنصف سنة أو أزيد لحقه ولدها إلا أن يدعى الاستبراء ويحلف عليه ، وان قال وطئها دون الفرج أو فيه ولم أنزل أو عزلت لحقه ، وان أعتقها أو باعها بعد اعترافه بوطئها فأنت بولد لدون نصف سنة لحقه والبيع باطل

كتاب العدد

تلزم العدة كل امرأة فارقت زوجها خلا بها مطاوعة مع علمها وقدرته على وطئها ولو مع ما يمنعه منها أو من أحدهما حساً أو شرعاً أو وطئها أو مات عنها حتى في نكاح فاسد فيه خلاف ، وان كان باطلا وفاقا لم تعد للوفاة ، ومن فارقها حيا قبل وطء وخلوة أو بعدهما أو أحدهما وهو ممن لا يولد لمثله أو تحملت بماء الزوج أو قبلها أو لمسها بلا خلوة فلا عدة

(فصل) والمعتدات ست : (الحامل) وعدتها من موت وغيره الى وضع كل الحمل بما يصير به أمة أم ولد ، فان لم يلحقه لصغره أو لكونه ممسوحاً أو ولدت لدون ستة أشهر منذ نكحها ونحوه وعاش لم تنقض به . وأكثر مدة الحمل أربع سنين وأقلها ستة أشهر وغالبها تسعة أشهر ، ويباح إلقاء النطفة قبل أربعين يوماً بدواء مباح

(فصل) الثانية (المتوفى عنها زوجها بلا حمل منه) قبل الدخول أو بعده ، للحررة أربعة أشهر وعشر وللأمة نصفها ، فان مات زوج رجعية في عدة طلاق سقطت وابتدأت عدة وفاة منذ مات ، وان مات في عدة من أبانها في الصحة لم تقتل ، وتعد من أبانها في مرض موته الأطول من عدة وفاة وطلاق ما لم تكن أمة أو ذمية أو جاءت اليئونة منها فطلاق لا غير ، وان طلق بعض نسائه مبهمه أو معينة ثم أنسبها ثم مات قبل قرعة اعتد كل منهن سوى حامل الأطول منها

الثالثة (الحائل ذات الأقراء) وهي الحيض المفارقة في الحياة فعدتها ان كانت حرة أو مبعضة ثلاثة قروء كاملة ، وإلا قرآن

الرابعة (من فارقتها حيا) ولم تحض لصفر أو اياس ، فتعتد حرة ثلاثة أشهر وأمة شهرين ومبعضة بالحساب ويحجر الكسر الخامسة (من ارتفع حيضها ولم تدر سببه) فعدتها سنة : تسعة أشهر للحمل وثلاثة للعدة ، وتنقص الأمة شهرا . وعدة من بلغت ولم تحض والمستحاضة الناسية والمستحاضة المبتدأة ثلاثة أشهر ، والأمة شهران ، وإن علمت ما رفعه من مرض أو رضاع أو غيرها فلا تزال في عدة حتى يعود الحيض فتعتد به أو تبلغ سن الاياس فتعتد عدته

السادسة (امراة المفقود) تربص ما تقدم في ميراثه ثم تعتد للوفاة ، وأمة كحرة في التربص ، وفي العدة نصف عدة الحرة ، ولا تنقصر الى حكم حاكم بضرب المدة وعدة الوفاة ، وإن تزوجت فقدم الاول قبل وطء الثاني فهي للاول ، وبعده له أخذها زوجة بالعقد الاول ولو لم يطلق الثاني ، ولا يطأ قبل فراغ عدة الثاني ، وله تركها معه من غير تجديد عقد ، ويأخذ قدر الصداق الذي أعطاهما من الثاني ويرجع الثاني عليها بما أخذه منه

(فصل) ومن مات زوجها الغائب أو طلقها اعتدت منذ الفرفة وإن لم تحض ، وعدة موطوءة بشبهة أو زنا أو بعقد فاسد كطلقة ، وإن وطئت معتدة بشبهة أو نكاح فاسد فرق بينهما وأتمت عدة الاول - ولا يحتسب منها مقامها عند الثاني - ثم اعتدت للثاني ، وتحل له بمقد بعد انقضاء العدتين ، وإن تزوجت في عدتها لم تنقطع حتى يدخل بها ، فإذا فارقتها بنت على عدتها من الاول ثم استأنفت العدة من الثاني ، وإن أتت بولد من أحدهما انقضت منه عدتها به ثم اعتدت للآخر ، ومن وطئ معتدته البائن بشبهة استأنفت العدة بوطئة ودخلت فيها بقية الاولى ، وإن نكح من أبانها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول بنت

(فصل) يلزم الاحداد مدة العدة كل متوفى زوجها عنها في نكاح صحيح ولو ذمية أو أمة غير مكلفة ، ويباح لبائن من حى ، ولا يجب على رجعية وموطوءة بشبهة أو زنا أو في نكاح فاسد أو باطل أو ملك يمين . و (الاحداد) اجتناب ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها من الزينة والطيب والتحسين والحناء وما صبغ للزينة م - ٦ * زاد المستنقع

وحل وكحل أسود ، لا توتيا ونحوها ولا تقاب ، وأبيض ولو كان حسناً
وتجيب عدة الوفاة في المنزل حيث وجبت ، فان تحولت خوفاً أو قهراً أو
بحق اتقلت حيث شئت . ولها الخروج لحاجتها نهاراً لا ليلاً ، وان تركت
الاحداد أثمت وتمت عدتها بمضى زمانها

باب الاستبراء

من ملك أمة يوطأ مثلها من صغير وذكر وضدّها حرم عليه وطؤها ومقدماته
قبل استبرائها ، واستبراء الحامل بوضعها ، ومن تحيض بحيضة ، والآيسة
والصغيرة بمضى شهر

كتاب الرضاع

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . والمحرم خمس رضاعات في الحولين ،
والسموط والوجور وابن الميتة والموطوءة بشبهة أو بعقد فاسد أو باطل أو زنا
محرم ، وعكسه البيعة وغير حبل ولا موطوءة ، فتي أرضعت امرأة طفلاً صار
ولدها في النكاح والنظر والخلوة والمحرمية ، وولد من نسب لبنها اليه بحمل
أو وطء ، ومحارمه محارمه ومحارمها محارمه دون أبويه وأصولها وفروعها ،
قتباح المرضعة لأبى المرنضع وأخيه من النسب ، وأمه وأخته من النسب لاييه
وأخيه . ومن حرمت عليه بنتها فأرضعت طفلة حرمتها عليه وفسخت نكاحها
منه ان كانت زوجته . وكل امرأة أفسدت نكاح نفسها برضاع قبل الدخول
فلا مهر لها ، وكذا ان كانت طفلة فدبت فرضعت من نائمة ، وبعد الدخول
مهرها بحاله . وان أفسده غيرها فلها على الزوج نصف المسمى قبله وجميعه بعده ،
ويرجع الزوج به على المفسد . ومن قال لزوجته أنت أختي لرضاع بطل
النكاح ، فان كان قبل الدخول وصدقت فلا مهر ، وان أكذبتة فلها نصفه ،
ويجب كله بعده ، وان قالت هي ذلك وأكذبها فهي زوجته حكماً ، وإذا شك
في الرضاع أو كاله أو شكك المرضعة ولا بينة فلا تحریم

كتاب النفقات

يلزم الزوج نفقة زوجته قوياً وكسوة وسكنها بما يصلح لمثلها ، ويعتبر الحاكم ذلك بحالها عند التنازع ، فيفرض للوسرة تحت المور قدر كفايتها من أرفع خبز البلد وأدمه ولحما عادة المورين بمحلها ، وما يلبس مثلها من حرير وغيره ، والنوم فراش ولحاف وازار ومخدة ، وللجلوس حصير جيد وزلي . وللفقيرة تحت الفقير من أدنى خبز البلد وأدم يلائمه ، وما يلبس مثلها ويجلس عليه . وللتوسطة مع المتوسط والغنية مع الفقير وعكسها ما بين ذلك عرفاً ، وعليه مؤنة نظافة زوجته دون خادمها ، لا دواء وأجرة طبيب

(فصل) ونفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكنها كالزوجة ، ولا قسم لها . والبائن بفسخ أو طلاق لها ذلك ان كانت حاملاً ، والنفقة للحمل لا لها من أجله ، ومن حبست ولو ظلماً أو نشرت أو تطوعت بلا إذنه بصوم أو حج أو أحرمت بنذر حج أو صوم أو صامت عن كفارة أو قضاء رمضان مع سعة وقته أو سافرت لحاجتها ولو بإذنه سقطت ، ولا نفقة ولا سكنى لمتوفى عنها ، ولها أخذ نفقة كل يوم من أوله لا قيمتها ، ولا عليها أخذها ، فان اتفقا عليه أو على تأخيرها أو تعجيلها مدة طويلة أو قليلة جاز ، ولها الكسوة كل عام مرة في أوله ، وإذا غاب ولم ينفق لزمته نفقة ما مضى ، وإن انفق في غيبته من ماله فبان ميتاً غرمها الوارث ما أنفقته بعد موته

(فصل) ومن تسلم زوجته أو بذلت نفسها ومثلها يوطأ وجبت نفقتها ولو مع صغر زوج ومرضه وجبته وعنته ، ولها منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال ، فان سلت نفسها طوعاً ثم ارادت المنع لم تملكه ، وإذا أعسر بنفقة القوت أو الكسوة أو ببعضها أو المسكن فلها فسخ النكاح ، فان غاب ولم يدع لها نفقة وتعذر أخذها من ماله واستدانتها عليه فلها الفسخ بإذن حاكم

باب نفقة الأقارب والمالك

تجب - أو تتمتها - لأبويه وإن علواً ، ولولده وإن سفل ، حتى ذوى الأرحام

منهم حجبته مصر أو لا ، وكل من يرثه بفرض أو نصيب لا يرثه سوى
عمودى نسبة سواء ورثه آخر كأخ أو لا كعمة وعتيق بمعروف مع فقر من
تجيب له ويجزوه عن تكسب إذا فضل عن قوت نفسه وزوجته ورفيقه يومه وليلته
وكسوة وسكنى من حاصل أو متحصل - لا من رأس مال وثمن ملك وآلة
صنعة - ومن له وارث غير أب فنفقته عليهم على قدر إدرتهم ، فعلى الأم الثلث
والثلثان على الجد ، وعلى الجدة السدس والباقي على الأخ ، والأب ينفرد بنفقة
ولده ، ومن له ابن فقير وأخ موسر فلا نفقة له عليهما . ومن أمه فقيرة وجدته
موسرة فنفقته على الجدة ، ومن عليه نفقة زيد فعليه نفقة زوجته كظئر الحولين .
ولا نفقة مع اختلاف دين إلا بالولاء . وعلى الأب أن يسترضع لولده ويؤدى
الأجرة ، ولا يمنع أمه أرضاعه ، ولا يلزمها إلا لضرورة كخوف تلفه ، ولها
طلب أجرة المثل - ولو أرضعه غيرها مجاناً - باتنا كانت أو تحتها ، وإن تزوجت .
آخر فلها منعها من إرضاع ولد الأول ما لم يضطر إليها

(فصل) وعليه نفقة رقيقه طعاما وكسوة وسكنى ، وألا يكلفه مشاكساً ثيراً .
وإن اتفقا على المخارجة جاز . ويريمه وقت القائلة والنوم والصلاة ، ويركبه في
السفر عُقبَةً ، وإن طلب نكاحاً زوجته أو باعه ، وإن طلبته أمة وطئها أو
زوجها أو باعها

(فصل) وعليه علف بهائمهم وسقيها وما يصلحها ، وأن لا يحملها ما تعجز
عنه ، ولا يحلب من لبنها ما يضر ولدتها ، فإن عجز عن نفقتها أجبر على بيعها أو
إيجارتها أو ذبحها إن أكلت

باب الحضنة

تجب لحفظ صغير ومعتوه ومجنون ، واللاحق بها أم ثم أمهاتها القربى فالقربى
ثم أب ثم أمهاته كذلك ثم جد ثم أمهاته كذلك ثم أخت لأبوين ثم لأم ثم لأب ثم
خالة لأبوين ثم لأم ثم لأب ثم عمات كذلك ثم خالات أمه ثم خالات أبيه ثم عمات
أبيه ثم بنات إخوته وأخواته ثم بنات أعمامه وعماته ثم بنات أعمام أبيه وبنات عمات

أیه ثم لباقي العصبه الأقرب فالأقرب ، فان كان اثني فن عارمها ثم لنوی أرحامه ثم لحاكم . وإن امتنع من له الحضانه أو كان غیر أهل انتقلت إلى من بعده . ولا حضانه لمن فيه رق ولا لفاست ولا لكافر ولا لمزوجة بأجنبي من محضون من حين عقد فان زال المانع رجع الى حقه . وان أراد أحد أبويه سفراً طويلاً الى بلد بعيد ليسكنه وهو وطريقته أمان لحضاته لأبيه ، وان بعد السفر لحاجة أو قرب لها أو للسكنى فلازمه

(فصل) وإذا بلغ الغلام سبع سنين عاقلاً خیر بین أبويه فكان مع من اختار منهما ، ولا يقر يید من لا يصونه ويصلحه ، وأبو الاثني أحق بها بعد السبع ، ويكون الذكر بعد رشده حيث شاء ، والاثنی عند أبيها حتى يتسلها زوجها

كتاب الجنایات

وهی عمد يختص القود به بشرط القصد ، وشبه عمد ، وخطأ . (قالعمد) أن يقصد من يعيله آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الفطن موته به ، مثل أن يجرحه بما له مور في البدن أو يضربه بحجر كبير ونحوه أو يلقي عليه حائطاً أو يلقيه من شاهق أو في نار أو ماء يفرقه ولا يمكنه التخلص منهما أو يخنقه أو يحبسه ويمنعه الطعام أو الشراب فيموت من ذلك في مدة يموت فيها غالباً أو يقتله بسحر أو بسم ، أو شهدت عليه بينة بما يوجب قتله ثم رجعوا وقالوا عمدنا قتله ونحو ذلك . و (شبه العمد) أن يقصد جنایة لا تقتل غالباً ولم يجرحه بها ، كن ضربه في غير مقتل بسوط أو عصا صغيرة أو لكزة ونحوه . و (الخطأ) أن يفعل ما له فعله ، مثل أن يرمى حصيداً أو غرضاً أو شخصاً فيصيب آدمياً لم يقصده ، وعمد الصبي والمجنون

(فصل) تقتل الجماعة بالواحد ، وان سقط القود أوداية واحدة ، ومن أكره مكلفاً على قتل مكافئه فقتله فاقتل أو الدية عليهما ، وان أمر بالقتل غير مكلف أو مكلفاً يجمل تحريره أو أمر به السلطان ظلاً من لا يعرف ظله فيه فقتل فالقود أو الدية على الأمر ، وان قتل المأمور المكلف عالماً بتحريم القتل فالضمان عليه دون الأمر . وان اشترك فيه اثنان لا يجب القود على أحدهما مفرداً لأبوة أو غيرها فالقود على الشريك ، فان عدل إلى طلب المال لومه نصف الدية

باب شروط القصاص

وهي أربعة : (عصمة المقتول) ، فلو قتل مسلم أو ذمي حريباً أو مرتدّاً لم يضمنه بقصاص ولا دية . الثاني (التكليف) فلا قصاص على صغير ولا مجنون . الثالث (المكافأة) بأن يساويه في الدين والحرية والرق فلا يُقتل مسلم بكافر ولا حر بعبد وعكسه يقتل ، ويقتل الذكر بالأنثى والأنثى بالذكر . الرابع (علم الولادة) فلا يقتل أحد الأبوين وإن علا بالولد وإن سفل ، ويقتل الولد بكل منهما

باب استيفاء القصاص

يشترط له ثلاثة شروط : (أحدهما) كون مستحقه مكلفاً ، فإن كان صبيّاً أو مجنوناً لم يستوف وحسب الجاني إلى البلوغ والافاقة . (الثاني) اتفاق الأولياء المشتركين فيه على استيفائه وليس لبعضهم أن ينفرد به ، وإن كان من بقي غائباً أو صغيراً أو مجنوناً انتظر القدوم والبلوغ والعقل . (الثالث) أن يؤمن في الاستيفاء أن يتعدى الجاني ، فإذا وجب على حامل أو حائل لحملت لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبن ، ثم إن وجد من يرضعه وإلا تركت حتى تقطعه ، ولا يقتصر منها في الطرف حتى تضع ، والحد في ذلك كالقصاص

(فصل) ولا يستوفى قصاص إلا بحضرة سلطان أو نائبه وآله ماضية ، ولا يستوفى في النفس إلا بضرب العنق بسيف ولو كان الجاني قتله بغيره

باب العفو عن القصاص

يجب بالعمد القود أو الدية فيخير الولي بينهما وعفوه مجاناً أفضل ، فإن اختار القود أو عفا عن الدية فقط فله أخذها والصلح على أكثر منها ، وإن اختارها أو صفا مطلقاً أو هلك الجاني فليس له غيرها ، وإذا قطع إصبعاً عمداً ففعا عنها ثم سرت إلى الكف أو النفس وكان العفو على غير شيء فهدر ، وإن كان العفو على مال فله تمام الدية ، وإن وكل من يقتصر ثم عفا فاقصر وكيه ولم يعلم فلا شيء عليهما ؛ وإن وجب لرقيق قود أو تمزيير قذف فطلبه وإسقاطه إليه فإن مات فليسده

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

من أقيد بأحد في النفس أقيد به في الطرف والجراح ، ومن لا فلا . ولا يجب إلا بما يوجب القود في النفس ، وهو نوعان : أحدهما في (الطرف) فتؤخذ العين والأنف والأذن ، والسن والجفن والشفة واليد والرجل والاصبع والكف والمرفق والذكر والخصية والالاية وأنشفر كل واحد من ذلك بمثله . وللقصاص في الطرف شروط : (الأول) الأمن من الحيف بأن يكون القطع من مفصل ، أو له حد ينتهي إليه كإرنج الأنف وهو ما لا نمنه . (الثاني) المائثلة في الاسم والموضع ، فلا تؤخذ يمين ييسار ولا يسار يمين ولا خنصر بخنصر ولا أصلى بزائد ولا عكسه ، ولو تراصيا لم يجز . (الثالث) استواءهما في الصحة والكمال فلا تؤخذ صحيحة بشلاء ولا كاملة الأصابع بناقصية ولا عين صحيحة بعائمة ، ويؤخذ عكسه ولا أرش

(فصل) النوع الثاني (الجراح) ، فيقتص في كل جرح ينتهي إلى عظم ، كالموضحة وجرح العضد والساق والفخذ والقدم ، ولا يقتص في غير ذلك من الشجاج والجروح غير كسر سن ، إلا أن يكون أعظم من الموضحة - كالحاشمة والمنقلة والمأمومة - فله أن يقتص موضحة ، وله أرش الزائد . وإذا قطع جماعة طرفاً أو جرحوا جرحاً يوجب القود فعليهم القود ، وسراية الجناية مضمونة في النفس فما دونها ، وسراية القود مهدورة ، ولا يقتص من عضو وجرح قبل برئه كما لا تطلب له دية

كتاب الديات

كل من أتلف لإنساناً بمباشرة أو سبب لزمته دية ، فإن كانت عمداً محضاً ففي مال الجاني حالة ، وشبه العمد والخطأ على عاقلته . وإن غضب حراً صغيراً فنهشته حية أو أصابته صاعقة أو مات بمرض أو غل حراً مكلفاً وقيدته فمات بالصاعقة أو الحية وجبت الدية

(فصل) وإذا أديب الرجل ولده أو سلطان رعيته أو معلم صبيه ولم يسرف لم يضمن ما تلّف به ، ولو كان التأديب لحامل فأسقطت جنيناً ضمنه المؤدب . وإن طلب السلطان امرأة لكشف حق اقته أو استعدي عليها رجل بالشرط في دعوى له

فأسقطت ضمنه السلطان والمستعدى ، ولو ماتت فزعا لم يضمننا ، ومن أمر شخصاً مكلفاً أن ينزل بئراً أو يصعد شجرة فهلك به لم يضمنه ولو أن الأمر سلطان كالو استأجره سلطان أو غيره

باب مقادير ديات النفس

دية الحر المسلم مائة بعير أو ألف مثقال ذهباً أو اثنا عشر ألف درهم فضة أو مائتا بقرة أو ألفا شاة . هذه أصول الدية فأياها أضر من تلزمه لزم الولي قبوله ، غنى قتل العمد وشبهه خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ، وفي الخطأ تجب أخماساً ثمانون من الأربعة المذكورة وعشرون من بنت مخاض ، ولا تعتبر القيمة في ذلك بل السلامة . ودية الكتاني نصف دية المسلم ، ودية المجوسى والوثني ثمانمائة درهم ، ونساؤهم على النصف كالمسلمين . ودية قن قيمته ، وفي جراحه ما نقصه بعد البرء . ويجب في الجنين ذكر أكل أو أثنى عشر دية أمه غرة وعشر قيمتها إن كان مملوكاً ، وتقدر الحرية أمة ، وإن جنى رقيق خطأ أو عمداً لا قود فيه ، أو فيه قود واختير فيه المال ، أو أتلف ما لا يغير إذن سيده تعلق ذلك برقبته فيخير سيده بين أن يفديه بأرش جنائته أو يسله إلى ولي الجناية فيملكه أو يبيعه ويدفع ثمنه

باب ديات الأعضاء ومنافعها

من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد كالأنف واللسان والذكر ففيه دية النفس ، وما فيه منه شيان كالعينين والأذنين والشفقتين والحيين وثدي المرأة وتندوق الرجل واليدين والرجلين والاليتين والاثنتين وإسكتى المرأة ففيهما الدية ، وفي أحدهما نصفها ، وفي المنخرين ثلثا الدية . وفي الحاجز بينهما ثلثا وفي الأجناف الأربعة الدية ، وفي كل جفن ربعها ، وفي أصابع اليدين كأصابع الرجلين وفي كل إصبع عشر الدية ، وفي كل أكمة تلك عشر الدية ، والابهام مفصلان ، وفي كل مفصل نصف عشر الدية كدية السن (فصل) وفي كل حاسة دية كاملة ، وهي : السمع ، والبصر ، والشم ، والذوق

وكذا في الكلام والعقل ، ومنفعة المشي والاكل والنكاح ، وعظم استمساك البول والغائط ، وفي كل واحدة من الشعور الأربعة الدية ، وهي : شمر الرأس ، والحية ، والحاجبين ، وأهداب العينين ، فان عادت سقطت سقطت موجه . وفي عين الأهور الدية كاملة ، وان قلع الأعرور عين الصحيح المائتة لعينه الصحيحة عمدا فعليه دية كاملة ولا قصاص ، وفي قطع يد الأقطع نصف الدية كمين

باب الشجاج وكسر العظام

الشجج المجرح في الرأس والوجه خاصة وهي عشر : الحارسة ، وهي التي تحمص الجلد أي تشقه قليلا ولا تدميه ، ثم البازلة الدامية الدامعة ، وهي التي يسيل منها الدم . ثم الباضعة ، وهي التي تبضع اللحم . ثم المتلاحمة ، وهي الفائضة في اللحم ، ثم السمحاق ، وهي ما بينها وبين العظم قشرة رقيقة ، فهذه الخمس لا مقدر فيها ، بل حكومة . وفي الموضحة - وهي ما توضح اللحم ^(١) وتبرزه - خمسة أبصرة . ثم الهاشمة ، وهي التي توضح العظم وتهشمه وفيها عشرة أبصرة . ثم المنقلة - وهي ما توضح العظم وتهشمه وتنقل عظامها - وفيها خمسة عشر من الإبل ، وفي كل واحدة من المأمومة والدامعة ثلث الدية . وفي الجائفة ثلث الدية ، وهي التي تصل إلى باطن الجوف . وفي الضلع وكل واحدة من الترقوتين بعير . وفي كسر الفراع وهو الساعد الجامع لعظمي الزند والعنق ، والفخذ والساق إذا جبر ذلك مستقيما بعيران . وما عدا ذلك من الجراح وكسر العظام ففيه حكومة . والحكومة أن يقوم المجنى عليه كأنه عبد لا جنابة به ، ثم يقوم وهي به قد برئت ، فما نقص من القيمة فله مثل نسبته من الدية ، كإن كان قيمته عبداً سليماً ستين وقيمه بالجنابة خمسين ففيه سدس ديته ، إلا أن تكون الحكومة في محل له مقدر فلا يبلغ بها المقدر

باب العاقلة وما تحمله

عاقلة الانسان عصباته كلهم من النسب والولاء قريتهم وبميدم حاضرم وغائبهم

(١) في (الروض الريح) : هكذا في خطه - أي خط المؤلف - والصواب : العظم .

حتى عمودي نسه ، ولا عقل على رقيق وغير مكلف ولا فقير ولا أثى ولا مخالف لدين الجاني ، ولا تحمل العاقلة عمداً محضاً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً لم تصدقه به ولا ما دون الدية التامة

(فصل) من قتل نفساً محرمة خطأ مباشرة أو تسيياً فعليه الكفارة

باب القسامة

وهي أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم ، ومن شرطها اللوث . وهي العداوة الظاهرة كالقبائل التي يطلب بعضها بعضاً بالثأر ، فن ادعى عليه القتل من غير لوث حلف يميناً واحدة وبرئ . ويبدأ بأيمان الرجال من ورثة الدم ، فيحلفون خمسين يميناً ، فان نكل الورثة أو كانوا نساء حلف المدعى عليه خمسين يميناً وبرئ

كتاب الحدود

لا يجب الحد إلا على بالغ عاقل ملتزم عالم بالتحريم ، فيقيمه الإمام أو نائبه في غير مسجد ، ويضرب الرجل في الحد قائماً بسوط لا جديد ولا خلق ، ولا يمد ولا يربط ولا يجرّد بل يكون عليه قميص أو قميصان ، ولا يبالغ بضربه بحيث يشق الجلد ، ويفرق الضرب على بدنه ، ويتقى الرأس والوجه والفرج والمقاتل ، والمرأة كالرجل فيه إلا أنها تضرب جالسة وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها لثلاث تكشف ، وأشد الجلد جلد الزنا . القذف ثم الشرب ثم التعزير ، ومن مات في حد فالحق قتله ولا يحفر للرجوم في الزنا

باب حد الزنا

إذا زنى المحصن رجم حتى يموت ، والمحصن من وطئ امرأته المسلمة أو الذمية في نكاح صحيح ، وهما بالغان عاقلان حوران ، فان اختل شرط منها في أحدهما فلا احصان لواحد منهما ، وإذا زنى الحر غير المحصن جلد مائة جلدة وغربب عاماً ولو امرأة ، والرقيق خمسين جلدة ولا يغرب . وحد لو طئ كزّان . ولا يجب الحد إلا بثلاثة شروط : (أحدهما) تغييب حشفته الأصلية كلها في قبل أو دبر أصليين حراماً محضاً

(الثاني) انتفاء الشبهة ، فلا يجد بوطء أمة له فيها شرك أو لولده أو وطء امرأة غلظها زوجته أو سريته ، أو في نكاح باطل اعتقد صحته ، أو نكاح أو ملك مختلف فيه ونحوه ؛ أو أكرهت المرأة على الزنا . (الثالث) ثبوت الزنا . ولا يثبت إلا بأحد أمرين : أحدهما أن يقرَّ به أربع مرات في مجلس أو مجالس ويصرح بذكر حقيقة الوطء ولا ينزع عن اقراره حتى يتم عليه الحد . الثاني أن يشهد عليه في مجلس واحد بزنا واحد يصفه أربعة ممن تقبل شهادتهم فيه ، سواء أتوا الحاكم جملة أو متفرقين ، وإن حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحدد بمجرد ذلك

باب حد القذف

إذا قذف المكلف محصناً جلد ثمانين جلدة إن كان حراً ، وإن كان عبداً أربعين ، والمعتق بعضه بحسابه ، وقذف غير المحصن يوجب التعزير ، وهو حق للقذوف . و (المحصن) هنا : الحر المسلم العاقل العفيف الملتزم الذي يجمع مثله ، ولا يشترط بلوغه . و (صریح القذف) : يا زاني يا لوطي ونحوه . و (كنايته) : يا فحبة يا فاجرة يا خبيثة فضحت زوجك أو نكست رأسه أو جعلت له قروناً ونحوه ، وإن فسره بغير القذف قبل ، وإن قذف أهل بلد أو جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة عزر ، ويسقط حد القذف بالعفو ، ولا يستوفى بدون الطلب

باب حد المسكر

كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام ، وهو خمر من أى شيء كان ، ولا يباح شربه للذة ولا لتداو ولا عطش ولا غيره ؛ إلا لدفع لقمة غص بها ولم يحضره غيره ، وإذا شربه المسلم محتاراً عالماً أن كثيره يسكر فعليه الحد ثمانون جلدة مع الحرية وأربعون مع الرق

باب التعزير

وهو التأديب ، وهو واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة : كالاستمتاع لا حد فيه ، وسرقة لا قطع فيها ، وجناية لا قود فيها ، وإتيان المرأة المرأة ،

والقذف بنفي الرنا ونحوه . ولا يزداد في التعزير على عشر جلدات . ومن استغنى
بيده من غير حاجة عزز

باب القطع في السرقة

إذا أخذ الملتزم نصاباً من حرز مثله من مال معصوم لا شبهة له فيه على وجه
الاختفاء قطع ، فلا قطع على منتهب ولا محتلس ولا غاصب ولا بائع في ودعة أو
عارية أو غيرها ، ويقطع الطرار الذي يبط الجيب أو غيره ويأخذ منه . و (يشترط)
أن يكون المسروق مالا محترماً ، فلا قطع بسرقة آلة لهو ولا محرم كالخنز ، ويشترط
أن يكون نصاباً وهو ثلاثة دراهم أو ربع دينار أو عرض قيمته كأحدهما ، وإن
نقصت قيمة المسروق أو ملكها السارق لم يسقط القطع وتعتبر قيمتها وقت إخراجها
من الحرز ، فلو ذبح فيه كبشاً أو شق فيه ثوباً فنقصت قيمته عن نصاب ثم أخرجه
أو تلف فيه المال لم يقطع . وأن يخرج من الحرز ، فإن سرقة من غير حرز فلا قطع .
و (حرز المال) ما العادة حفظه فيه ، ويختلف باختلاف الأموال والبلدان وعدل
السلطان وجوره وقوته وضعفه ، لحرز الأموال والجواهر والقماش في الدور
والدكاكين والعمران وراء الأبواب والاعلاق الوثيقة ، وحرز البقل وقصور
الباقلا ونحوهما وراء الشرائح إذا كان في السوق حارس ، وحرز الحطب والخشب
الحظائر ، وحرز المواشي الصير ، وحرزها في المرعى بالرعي ونظره إليها غالباً .
وأن تقتني الشبهة ، فلا يقطع بالسرقة من مال أبيه وإن علا ، ولا من ولده وإن
سفل ، والآب والأم في هذا سواء ، ويقطع الأخ وكل قريب بسرقة من مال قريبه ،
ولا يقطع أحد من الزوجين بسرقة من مال الآخر ، ولو كان محرراً عنه . وإذا سرق
عبد من مال سيده أو سيد من مال مكانه أو مسلم حر من بيت المال أو من غنيمة
لم تخمس أو فقير من غلة وقف على الفقراء أو شخص من مال فيه شركة له أو لأحد
عما لا يقطع بالسرقة لم يقطع . ولا يقطع إلا بشهادة عدلين ، أو إقرار مرتين ،
ولا ينزع عن إقراره حتى يقطع . وأن يطالب المسروق منه بجاه . وإذا وجب
القطع قطعت يده اليمنى من مفصل الكف وحسنت . ومن سرق شيئاً من غير
حرز ثمراً كان أو كزراً أو غيرهما أضعفت عليه القيمة ولا قطع

باب

حد قطاع الطريق

وهم الذين يعرضون للناس بالسلاح في الصحراء أو البنيان فيغصبونهم المال بجاهرة لا سرقة ، فمن منهم قتل مكافياً أو غيره كالولد والعبد والذي وأخذ المال قتل ثم صلب حتى يشتهر ، وإن قتل ولم يأخذ المال قتل حتماً ولم يصلب ، وإن جنوا بما يوجب قوداً في الطرف تحتم استيفاؤه ، وإن أخذ كل واحد من المال قدر ما يقطع بأخذه السارق ولم يقتلوا قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد وحسماً ثم خلى ، فإن لم يصيبوا نفساً ولا مالا يبلغ نصاب السرقة نفوا بأن يشرّدوا فلا يتركون يأوون إلى البلد ، ومن تاب منهم قبل أن يقدر عليه سقط عنه ما كان لله من نفي وقطع وصلب وتحتم قتل ، وأخذ بما للأدبيين من نفس وطرف ومال إلا أن يعنى له عنها ، ومن صيل على نفسه أو حرمة أو مال له أدى أو بهيمة فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يغلب على ظنه دفعه به ، فإن لم يندفع إلا بالقتل فله ذلك ولا ضمان عليه ، فإن قتل فهو شهيد . ويلزمه الدفع عن نفسه وحرمة دون ماله . ومن دخل منزل رجل متلصصاً لحكمه كذلك

باب قتال أهل البغي

إذا خرج قوم لهم شوكة ومنعة على الإمام بتأويل سائغ فهم بغاة ، وعليه أن يرأسهم فيأمرهم ما ينقمون منه ، فإن ذكروا مظلة أزالها وإن ادّعوا شبهة كشفها ، فإن قاموا وإلا قاتلهم . وإن اقتلت طائفتان لمصيبة أو رياسة فهما ظالمتان ، وتضمن كل واحدة ما أتلقت على الأخرى

باب حكم المرتد

وهو الذي يكفر بعد إسلامه . فمن أشرك بآله ، أو جحد ربوبيته ، أو

وحدانيته أو سب الله أو رسوله فقد كفر . ومن جحد تحريم الزنا أو شيئاً من المحرمات الظاهرة المجمع عليها بجمل عرّف ذلك ، وإن كان مثله لا يبطله كفر (فصل) فمن ارتد عن الاسلام وهو مكلف مختار رجل أو امرأة دعى اليه ثلاثة أيام وحقيق عليه فإن لم يسلم قتل بالسيف ، ولا تقبل توبة من سب الله أو رسوله ، ولا من تكررت رده ، بل يقتل بكل حال . وتوبة المرتد وكل كافر اسلامه بأن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ومن كان كفر بجحد فرض ونحوه فتوبته مع الشهادتين اقراره بالمجحود به ، أو قوله أنا برىء من كل دين يخالف الإسلام

كتاب الاطعمة

الأصل فيها الحل ، فيباح كل طاهر لا مضرّة فيه من حب وثمر وغيرهما ، ولا يحل نجس كاللينة والدم ، ولا ما فيه مضرّة كالسم ونحوه . وحيوانات البر مباحة إلا الحمر الانسية وما له ناب يفترس به - غير الضبع - كالأسد والفرد والذئب والفيل والفهد والكلب والخنزير وابن آوى وابن عرس والسنور والنمس والفرد والذئب ، وما له غلب من الطير يصيد به كالعقاب والبازي والصقر والشاهين والباشق والحدأة والبومة ، وما يأكل الجيف كالنسر والرخم والقلق والعقرب والغراب الأبقع والغداف - وهو أسود صغير أغبر - والغراب الأسود الكبير . وما يستخبث كالقنفذ والنيص والفأرة والحية والحشرات كلها والوطواط وما تولد من ما كول وغيره كالبلبل

(فصل) وما عدا ذلك لحلال ، كالخيل وبهيمة الأنعام والدجاج والوحش من الحمر والبقر والظباء والنعامة والأرنب وسائر الوحش . ويباح حيوان البحر كله ، إلا الضفدع والتمساح والحية . ومن اضطر إلى محرم غير السم حل له منه ما يسد رمقه . ومن اضطر إلى قنص مال الغير مع بقاء عينه لدفع برد أو استسقاء ماء ونحوه وجب بذله له مجاناً ، ومن مر بشجر بستان في شجره أو متساقط عنه ولا حائط عليه ولا ناظر فله الأكل منه مجاناً من غير حل . و (تجب) ضيافة المسلم المجتاز به في القرى يوماً وليلة

باب الذكاة

لا يباح شيء من الحيوان المقنود عليه بغير ذكاة إلا الجراد والسنك وكل ما لا يعيش إلا في الماء . ويشترط في الذكاة أربعة شروط : (أهلية المذكي) بأن يكون عاقلاً مسلماً أو كتابياً ولو مراهماً أو امرأة أو ألقف أو أعمى ، ولا تباح ذكاة سكران ومجنون ووثني وجوسي ومرتد . الثاني (الآلة) فتباح الذكاة بكل محدد ولو منصوباً من حديد وحجر وقصب وغيره ، إلا السن والظفر . الثالث (قطع الحلقوم والمرئ) . وذكاة ما عجز عنه من الصيد والنم المتوحشة والواقعة في بئر ونحوها يجرحه في أى موضع كان من بدنه إلا أن يكون رأسه في الماء ونحوه فلا يباح . الرابع أن يقول عند الذبح « بسم الله » لا يجره غيرها ، فإن تركها سهواً أبيحت لا عمداً . و (يكره) أن يذبح بآلة كالة ، وأن يحدّها والحيوان يصره ، وأن يوجهه إلى غير القبلة ، وأن يكسر عنقه أو يسلخه قبل أن يبرد

باب الصيد

لا يحل الصيد المقتول في الاصطياد إلا بأربعة شروط : (أحدها) أن يكون الصائد من أهل الذكاة . (الثاني) الآلة وهى نوعان : محدد يشترط فيه ما يشترط في آلة الذبح ، وأن يجرح فإن قتله بثقله لم يباح ، وما ليس بمحدد كالبنق والعصا والشبكة والفخ لا يحل ما قتل به . والنوع الثاني الجارحة فيباح ما قتله إن كانت معلة . (الثالث) إرسال الآلة قاصداً ، فإن استرسل الكلب أو غيره بنفسه لم يباح إلا أن يجره فيزيد في عدوه في طلبه فيحل . (الرابع) التسمية عند إرسال السهم أو الجارحة ، فإن تركها عمداً أو سهواً لم يباح . و (يسن) أن يقول معها « الله أكبر ، كذا ذكاة »

كتاب الايمان

واليمين التي تجب بها الكفارة إذا حثت على العيبين باقة ، أو صفة من صفاته ، أو باقرآن أو بالمصحف . والحلف بغير الله محرم ، ولا تجب به كفارة . و (يشترط)

لوجوب الكفارة ثلاثة شروط : (الأول) أن تكون اليمين منعقدة ، وهي التي قصد عقدها على مستقبل يمكن ، فإن حلف على أمر ماض كاذباً عالماً فهي الغموس . و « لغو اليمين » الذي يجري على لسانه بغير قصد كقوله « لا والله » و « بلى والله » وكذا يمين عقدها يظن صدق نفسه فإن بخلافه ، فلا كفارة في الجميع . (الثاني) أن يحلف مختاراً ، فإن حلف مكرهاً لم تنعقد يمينه . (الثالث) الحنث في يمينه ، بأن يفعل ما حلف على تركه أو يترك ما حلف على فعله مختاراً ذا كراً ، فإن فعل مكرهاً أو ناسياً فلا كفارة . ومن قال في يمين مكفرة « ان شاء الله » لم يحنث . و (يسن) الحنث في اليمين إذا كان خيراً ، ومن حرّم حلالاً - سوى زوجته - من أمة أو طعام أو لباس أو غيره لم يحرم ، وتلزمه كفارة يمين ان فعله

(فصل) يخير من لزمته كفارة يمين بين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابة . ومن لزمته أيمان قبل التكفير موجبها واحد فعليه كفارة واحدة . وان اختلف موجبها كظهار ويمين بالله لزماه ولم يتدخل

باب جامع الأيمان

يرجع في الأيمان إلى نية الحالف إذا احتملها اللفظ ، فإن عدمت النية رجع إلى سبب اليمين وما هيجه ، فإن عدم ذلك رجع إلى التعيين ، فإذا حلف « لا لبست هذا القميص » لجعله سراويل أو رداء أو عمامة ولبسه أو « لا كلبت هذا الصبي » فصار شيخاً أو « زوجة فلان هذه » أو صديقه فلاناً ، أو مملوكه سعيداً ، فزالت الزوجية والمالك والصدقة ثم كلهم ، أو « لا أكلت لحم هذا الحمل » فصار كبشاً أو « هذا الرطب » فصار تمرأ أو دبساً أو خلا أو « هذا اللبن » فصار جبناً أو كسكاً أو نحوه ثم أكله حنث في الكل ، إلا أن ينوى مادام على تلك الصفة

(فصل) فإن عدم ذلك رجع إلى ما يتناوله الاسم ، وهو ثلاثة : (شرعى) و (حقيقى) و (عرفى) . فالشرعى ماله موضوع في الشرح وموضوع في اللغة ، فالمطلق ينصرف إلى الموضوع الشرعى الصحيح ، فإذا حلف لا يبيع أو لا ينكح فعقد

فاسدا لم يحنث ، وان قيد يمينه بما يمنع الصحة كأن حلف لا يبيع الخمر او الحر حنث بصورة المقد . والحقيق هو الذي لم يغلب مجازه على حقيقته كاللحم ، فان حلف لا يأكل اللحم فأكل شعرا أو عفا أو كبدا ونحوه لم يحنث ، وان حلف لا يأكل أدما حنث بأكل البيض والتمر والملح والزيتون ونحوه وكل ما يصطبغ به ، ولا يلبس شيئا فلبس ثوبا أو درعا أو جوشنا أو فعلا حنث ، وان حلف لا يكلم انسانا حنث بكلام كل انسان ، ولا يفعل شيئا فوكل من فعله حنث ، الا أن ينوي مباشرته بنفسه . والعرفي ما اشتهر مجازه فغلب الحقيقة كلراوية والفاسط ونحوهما ، فتعلق اليمين بالعرف ، فاذا حلف على وطء زوجته أو وطء دار تعلقت يمينه بهما معا وبدخول الدار ، وان حلف لا يأكل شيئا فأكله مستهلكا في غيره كمن حلف لا يأكل سمنا فأكل خبيصا فيه سمن لا يظهر فيه طعمه ، او لا يأكل بيضا فأكل فاطفا لم يحنث ، وان ظهر طعم شيء من المحلوف عليه حنث

(فصل) وان حلف لا يفعل شيئا ككلام زيد ودخول دار ونحوه ففعله مكرها لم يحنث ، وان حلف على نفسه أو غيره ممن يقصد منه كل زوجة والولد أن لا يفعل شيئا ففعله ناسيا أو جاهلا حنث في الطلاق والعناق فقط ، أو على من لا يمنع يمينه من سلطان وغيره ففعله حنث مطلقا ، وان فعل هو أو غيره ممن قصد منه بعض ما حلف على كله لم يحنث ما لم تكن له نية

باب النذر

لا يصح إلا من بالغ طافل ولو كافرا . و (الصحيح) منه خمسة اقسام : (المطلق) مثل أن يقول : لله علي نذر ، ولم يسم شيئا فيلزمه كفارة يمين . الثاني (النذر المباح والغضب) وهو تعليق نذره بشرط يقصد المنع منه أو الحمل عليه أو التصديق أو التكذيب ، فيخير بين فعله وبين كفارة يمين . الثالث (نذر المباح) كلبس ثوبه وركوب دابته لحكمة كالثاني ، وان نذر مكروها من طلاق أو غيره استحبه التكفير ولا يفعله . الرابع (نذر المصيبة) كشراب خمر وصوم يوم الحيض والنحر فلا يجوز الوفاء به ويكفر . الخامس (نذر العتيد) مطلقا أو معلقا ، كفعل الصلاة والصيام

والحج ونحوه كقوله ، ان شئ الله مريضى أو سلم مالى الغائب فله على كذا ، فوجد الشرط لزمه الوفاء به الا اذا نذر الصدقة بماله كله أو بمسمى منه يزيد على ثلث الكل فانه يجوز به قدر الثلث ، وفيما عداها يلزمه المسمى . ومن نذر صوم شهر لزمه التتابع . وان نذر أياما معدودة لم يلزمه الا بشرط أو نية

كتاب القضاء

وهو فرض كفاية ، يلزم الامام أن ينصب فى كل إقليم قاضيا ، ويختار أفضل من يحده علما وورعا ، ويأمره بتقوى الله ، وأن يتحرى العدل ويجتهد فى اقامته ، فيقول ، وليتك الحكم ، أو قلدتك ، ونحوه ، ويكاتبه فى البعد . ونفيده ولاية الحكم العامة الفصل بين الخصوم ، وأخذ الحق لبعضهم من بعض ، والنظر فى أموال غير المرشدين . والحجر على من يستوجب له لسفه أو فلس ، والنظر فى وقوف عمله ليعمل بشرطها ، وتنفيذ الرصايا ، وتزويج من لاولى لها ، واقامة الحدود ، وإمامة الجمعة والعيد والنظر فى مصالح عمله بكف الأذى عن الطرقات وأقنيتها ونحوه . ويجوز ان يولى عموم النظر فى عموم العمل ويولى خاصا فيها أو فى أحدهما . و (يشترط) فى القاضى عشر صفات : كونه بالغا ، عاقلا ، ذكرا ، حرا ، مسلما ، عدلا ، سميعا ، بصيرا ، متكلما ، مجتهدا ولو فى مذهبه . واذا حكم اثنان بينهما رجلا يصلح للقضاء نفذ حكمه فى المال والحدود واللعان وغيرها

باب آداب القاضى

ينبغى أن يكون قويا من غير عنف ، ليئا من غير ضعف ، حليما ذا أناة وفطنة . وليكن مجلسه فى وسط البلد فسيحا . ويعدل بين الخصمين فى لحظة ولفظه ومجلسه ودخولها عليه . و (ينبغى) أن يحضر مجلسه فقهاء المذهب ويشاورهم فيما يشكل عليه . و (يحرم) القضاء وهو غضبان كثيرا أو حاقن أو فى شدة جوع أو عطش أو م أو مل أو كسل أو نعاس أو برد مؤلم أو حر مزعج ، وإن خالف فأصاب الحق نفذ . ويحرم قبول رشوة وكذا هدية إلا بمن كان يهاده قبل ولايته اذ لم

تكن له حكومة . و (يستحب) أن لا يحكم إلا بحضرة الشهود ، ولا ينفذ حكمه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له . ومن ادعى على غير برزة لم تحضر وأمرت بالتوكيل ، وان لزمها يمين أرسل من يحملها ، وكذا المريض

باب طريق الحكم وصفته

إذا حضر إليه خصمان قال : أيكما المدعى ؟ فان سكت حتى يبدأ جاز ، فن سبق بالدعوى قدمه ، فان أقر له حكم له عليه ، وان أنكر قال للمدعى ان كان لك بينة فأحضرها ان شئت ، فان أحضرها سمعها وحكم بها ، ولا يحكم بعلمه . وان قال المدعى مالى بينة أعلمه الحاكم أن له اليمين على خصمه على صفة جوابه ، فان سأل لإحلافه أحلفه وخلى سبيله ، ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعى ، وان نكل قضى عليه ، فيقول ان حلفت والا قضيتُ عليك ، فان لم يحلف قضى عليه . وان حلف المنكر ثم أحضر المدعى بينة حكم بها ، ولم تكن اليمين مزيلة للحق

(فصل) ولا تصح الدعوى الا محررة معلومة المدعى به ، الا ما تصححه مجهولا كالوصية وعبد من عبده مهرا ونحوه . وان ادعى عقد نكاح أو بيع أو غيرها فلا بد من ذكر شروطه . وان ادعت امرأة نكاح رجل لطلب نفقة أو مهراً أو نحوها سمعت دعواها ، فان لم تدع سوى النكاح لم تقبل . وان ادعى الإرث ذكر سببه . وتعتبر عدالة البينة ظاهراً وباطناً . ومن جهلت عدالته سئل عنه ، وان علم عدالته عمل بها . وان جرح الخصم الشهود كلف البينة به وأنظر له ثلاثاً ان طلبه ، وللدعى ملازمته فان لم يأت ببينة حكم عليه ، وان جهل حال البينة طلب من المدعى تزكيتهم ويكفى فيها عدلان يشهدان بعدالته . ولا يقبل في الترجمة والتزكية والجرح والتعريف والرسالة الا قول عدلين . ويحكم على الغائب إذا ثبت عليه الحق وان ادعى على حاضر بالبلد غائب عن مجلس الحكم وأتى ببينة لم تسمع الدعوى ولا البينة

باب كتاب القاضى إلى القاضى

يقبل كتاب القاضى إلى القاضى فى كل حق حتى القذف ، لا فى حدود الله كحد

الزنا ونحوه ، ويقبل فيما حكم به لينفذه وان كان في بلد واحد ، ولا يقبل فيما ثبت عنده ليحكم به الا أن يكون بينهما مسافة قصر . ويجوز أن يكتب إلى قاض معين وإلى كل من يصل إليه كتابه من قضاة المسلمين ، ولا يقبل إلا أن يشهد به القاضى الكاتب شاهدين فيقرأ عليهما ثم يقول اشهدا أن هذا كتابي إلى فلان ابن فلان ثم يدفعه اليهما

باب القسمة

لا تجوز قسمة الأملاك - التي لا تنقسم إلا بضرر أو رد عوض - إلا برضاء الشركاء ، كاللدور الصغار والحمام والطاحون الصغيرين والأرض التي لا تعدل بأجزاء ولا قيمة كبناء أو بئر في بعضها ، فهذه القسمة في حكم البيع ، ولا يجبر من امتنع من قسمتها . وأما ما لا ضرر ولا رد عوض في قسمته كالقرية والبيتان والدار الكبيرة والأرض والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالادمان والالبان ونحوها إذا طلب الشريك قسمتها أجبر الآخر عليها ، وهذه القسمة إفراد لا بيع ، ويجوز للشركاء أن يتقاسموا بأنفسهم ، ويقاسم ينصبونه . أو يسألون الحاكم نصبه ، وأجرته على قدر الأملاك ، فإذا اقتسموا أو اقترعوا لومت القسمة ، وكيف اقترعوا جاز

باب الدعاوى والبيئات

المدعى من إذا سكت ترك ، والمدعى عليه من إذا سكت لم يترك . ولا تصح الدعوى والانكار الا من جاز التصرف ، وإذا تداعيا حيناً بيد أحدهما فهي له مع يمينه ، إلا أن تكون له بيئة فلا يحلف ، وإن أقام كل واحد بيئة أنها له قضى الخارج ببيئته ولغت بيئته الداخل

كتاب الشهادات

تحمل الشهادات في غير حق الله فرض كفاية ، وإن لم يوجد إلا من يكفي تعين عليه ، وأداؤها فرض عين على من تحملها متى دعى إليه وقدر بلا ضرر في بدنه أو مرضه أو ماله أو أهله ، وكذا في التحمل ، ولا يحمل كتابتها ، ولا أن يشهد إلا بما

يعلمه برؤية ، أو سماع ، أو استفاضة فيما يتعذر علمه بدونها كنسب وموت وملك مطلق ونكاح ووقف ونحوهما . ومن شهد بنكاح أو غيره من العقود فلا بد من ذكر شروطه ، فإن شهد برضاع أو سرقة أو شرب أو قذف فانه يصفه ، ويصف الزنا بذكر الزمان والمكان والمزني بها ، ويذكر ما يعتبر للحكم ويختلف به في الكل

(فصل) شروط من تقبل شهادته ستة : (البلوغ) فلا تقبل شهادة الصبيان ، الثاني (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه ، وتقبل ممن يخفق أحياناً في حال افاقته ، الثالث (الكلام) فلا تقبل شهادة الآخرس ولو فهمت اشارته إلا إذا أداها بخطه ، الرابع (الإسلام) ، الخامس (الحفظ) ، السادس (العدالة) ويعتبر لها شيتان : الصلاح في الدين وهو أداء الفرائض بسنتها الراتبه واجتناب المحرم بان لا يأتي كبيرة ولا يدمن على صغيرة فلا تقبل شهادة فاسق ، الثاني استعمال المروءة ، وهو فعل ما يجعله ويزينه ، واجتناب ما يذنه ويشينه . ومتى زالت الموانع فبلغ الصبي وعقل المجنون وأسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت شهادتهم

باب موانع الشهادة وعدد الشهود

لا تقبل شهادة عمودي النسب بعضهم لبعض ، لا شهادة أحد الزوجين لصاحبه ، وتقبل عليهم ، ولا من يجر إلى نفسه نقماً أو يدفع عنها ضرراً ، ولا عدو على عدوه كمن شهد على من قذفه أو قطع الطريق عليه . ومن سره مساءة شخص أو غمه فرحه فهو عدوه

(فصل) ولا يقبل في الزنا والافراد به إلا أربعة ، ويكفي على من أتى بهيمة رجلاً ، ويقبل في بقية الحدود والقصاص وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالباً كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب وولاء وإيصال إليه يقبل فيه رجلاً ، ويقبل في المال وما يقصد به كالبيع والأجل والخيار فيه ونحوه رجلاً أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين المدعى ، وما لا يطلع عليه الرجال غالباً كميوب النساء تحت الثياب والبكارة والتبوة والحيض والولادة والرضاع والاستهلال ونحوه تقبل فيه شهادة امرأة عدل ، والرجل فيه كالمرأة . ومن أتى رجل وامرأتين أو شاهد ويمين فيما يوجب القود لم يثبت به قود ولا مال ، وإن أتى بذلك

في سرقة ثبت المال دون القطع ، وان أتى بذلك في خلع ثبت له العوض ، وثبتت
اليئونة بمجرد دعواه

(فصل) ولا تقبل الشهادة على الشهادة إلا في حق يقبل فيه كتاب القاضي إلى
القاضي ، ولا يحكم بها إلا أن تعذر شهادة الأصل بموت أو مرض أو غيبة مسافة
قصر . ولا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد إلا أن يستريحه شاهد الأصل فيقول اشهد
على شهادتي بكذا أو يسمعه يقر بها عند الحاكم أو يعزوها إلى سبب من قرض أو
يسع أو نحوه ، وإذا رجع شهود المال بعد الحكم لم ينقض ويلزمهم الضمان دون من
ذكاهم ، وان حكم بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد غرم المال كله

باب اليمين في الدعاوى

لا يستحلف في العبادات ولا في حدود الله ، ويستحلف المنكر في كل حق لآدمي
إلا النكاح والطلاق والرجعة والإيلاء وأصل الرق والولاء والاستيلاء والنسب
والقود والقذف . واليمين المشروعة اليمين بالله تعالى ، ولا تغلظ إلا فيما له خطر

كتاب الإقرار

يصح من مكلف مختار غير محجور عليه ، ولا يصح من مكره . وان أكره على وزن
مال فباع ملكه لذلك صح . ومن أقر في مرضه بشيء فكأقراره في صحته ، إلا في
أقراره بالمال لو ارث فلا يقبل . وان أقر لامرأته بالصدقة فلها مهر المثل بالزوجية
لا بأقراره . ولو أقر أنه كان أبانها في صحته لم يسقط أرثها . وان أقر لو ارث فصار
عند الموت أجنبياً لم يلزم أقراره لأنه باطل ، وان أقر لغير وارث أو أعطاه صح ،
وان صار عند الموت وارثاً . وان أقرت امرأة على نفسها بنكاح ولم يدعه اثنان
قبل ، وان أقر وليها المجبر بالنكاح أو الذي أذنت له صح ، وان أقر بنسب صغير
أو مجنون مجهول النسب أنه ابنه ثبت نسبه ، فان كان ميتاً ورثه . وإذا ادعى على
شخص بشيء فصدقه صح

(فصل) إذا وصل بأقراره ما يستقطه مثل أن يقول : له على ألف لا تُلزمني
ونحوه لزومه الألف ، وان قال : له على وقصيته فقولته يمينته ما لم تكن بينة أو

يعترف بسبب الحق ، وان قال له على مائة ثم سكت سكوتاً يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوطاً أو مؤجلة لومه مائة جيدة حالة ، وإن أقر بدين مؤجل فأنكر المقر له الأجل فقول المقر مع يمينه ، وإن أقر أنه وهب أو رهن أو قبض أو أقر بقبض ثمن أو غيره ثم أنكر القبض ولم يحدد الاقرار وسأل احلاف خصمه فله ذلك ، وإن باع شيئاً أو وهبه أو اعتقه ثم أقر أن ذلك كان لغيره لم يقبل قوله ولم يفسخ البيع ولا غيره ولزومه غرامته ، وإن قال لم يكن ملكي ثم ملكته بعد وأقام بينة قبلت ، إلا أن يكون قد أقر أنه ملكه أو أنه قبض ثم ملكه لم يقبل

(فصل) إذا قال : له على شيء أو كذا قيل له فسر ، فإن أبي حبس حتى يفسره ، فإن فسر به بحق شفعة أو بأقل مال قبل ، وإن فسر به بيمينته أو خمر أو كقشر جوزة لم يقبل ، ويقبل بكلب مباح نفعه أو حد قذف ، وإن قال : له على ألف رجع في تفسير جنسه اليه فإن فسر به بجنس أو بأجناس قبل منه ، وإذا قال : له على ما بين درهم وعشرة لومه ثمانية ، وإن قال ما بين درهم إلى عشرة أو من درهم إلى عشرة لومه تسعة ، وإن قال له على درهم أو دينار لومه أحدهما ويعينه ، وإن قال له على تمر في جراب أو سكين في قراب أو فص في عاتم ونحوه فهو مقر بالأول

ثم

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً كما يجب ربنا ويرضو.

فهرس

صفحة	صفحة
٢٧ اخراج الزكاة ، أهل الزكاة	٢ مقدمة النشر
٢٨ (كتاب الصيام)	٣ (كتاب الطهارة)
٢٨ ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٤ الآنية ، الاستنجاء
٢٩ ما يكره ويستحب وحكم القضاء ،	٥ السواك ، وسنن الوضوء ، وفروضة
صوم التطوع	٦ مسح الخفين ، نواقض الوضوء
٣٠ الاعتكاف	٧ الغسل ، والتيمم
٣٠ (كتاب المناسك)	٨ إزالة النجاسة ، الحيض
٣٠ المواقيت	٩ (كتاب الصلاة)
٣١ الاحرام ، محظوراته ، الفدية	٩ الأذان والاقامة
٣٢ جزاء الصيد ، صيد الحرم دخول مكة	١٠ شروط الصلاة
٣٣ صفة الحج والعمرة	١٢ صفة الصلاة
٣٥ الفوات والاحصار ، الهدى والاضحية	١٤ يجهود السهو
٣٦ (كتاب الجهاد)	١٥ صلاة التطوع
٣٦ عقد الزمة وأحكامها	١٠ صلاة الجمعة
٣٧ (كتاب البيع)	١٨ صلاة أهل الاعذار
٣٨ الشروط في البيع	١٩ صلاة الجمعة
٣٩ الخيار	٢٠ صلاة العيدين
٤١ الربا والصرف	٢١ صلاة الكسوف ، صلاة الاستسقاء
٤٢ بيع الأصول والثمار	٢١ (كتاب الجنائز)
٤٣ السلم ، القرض	٢٤ (كتاب الزكاة)
٤٤ الرهن	٢٥ زكاة بهيمة الانعام ، زكاة الحبوب
٤٥ الضمان ، الحوالة	والثمار
٤٦ الصلح ، الحجر	٢٦ زكاة النقدين ، زكاة العروض ،
٤٧ الوكالة	زكاة الفطر

صفحة	صفحة
٦٦ المحرمات في النكاح	٤٨ الشركة
٦٧ الشروط والعيوب في النكاح	٤٩ المساواة ، الاجارة
٦٨ نكاح الكفار ، الصداق	٥١ السبق ، العارية ، الغصب
٧٠ وليمة العرس ، عشرة النساء	٥٣ الشفعة ، الوديعة
٧١ الخلع	٥٤ احياء الموات ، الجمالة
٧٢ (كتاب الطلاق)	٥٥ اللقطة ، اللقيط
٧٣ ما يختلف فيه عدد الطلاق	٥٦ (كتاب الوقف)
٧٤ الطلاق في الماضي والمستقبل	٥٦ الهبة والعطية
٧٤ تعليق الطلاق بالشرط	٥٧ (كتاب الوصايا)
٧٦ التأويل في الحلف ، الشك في الطلاق	٥٨ الموصى له ، الموصى به ، الوصية
٧٧ الرجعة ، الإيلاء	بالانصبا . والأجراء .
٧٨ (الظهار)	٥٩ الموصى اليه
٧٩ (كتاب اللعان)	٥٩ (كتاب الفرائض)
٨٠ (كتاب العدد)	٦٠ المعصبات
٨٢ الاستبراء	٦١ أصول المسائل ، التصحيح
٨٢ (كتاب الرضاع)	والمناحبات ، وقسمة التركات
٨٣ (كتاب النفقات)	٦٢ ذور الأرحام ، ميراث الحمل
٨٣ نفقة الأقارب والماليك	والحنثي المشكل
٨٤ الحضانة	٦٣ المفقود ، الفرق ، ميراث أهل الملل
٨٥ (كتاب الجنابات)	٦٤ ميراث المطلقة ، الافرار بمشارك
٨٦ شروط القصاص ، استيفاؤه ،	في الميراث
العفو عنه	٦٤ ميراث القاتل والمبعض والولاء
٨٧ ما يوجب القصاص فيما دون النفس	٦٤ (كتاب العتق) ، الكتابة
٨٧ (كتاب الديات)	٦٥ أحكام أمهات الأولاد
٨٨ مقادير ديات النفس ، ديات الأعضاء	٦٥ (كتاب النكاح)
٨٩ الشجاج وكسر العظم ، العاقلة وما تحمله	

صفحة	صفحة
٩٧ النذر	٩٠ القسامة . (الحدود) : حد الزنا
٩٨ (كتاب القضاء) آداب القاضي	٩١ حد القذف ، حد المسكر ، التعزير
٩٩ طريق الحكم وصفته	٩٢ القلع في السرقة
٩٩ كتاب القاضي الى القاضي	٩٣ حد قطاع الطريق ، قتال أهل البغي
١٠٠ القسمة ، المعاوى والبيئات	٩٣ حكم المرتد
١٠٠ (كتاب الشهادة)	٩٤ (كتاب الاطعمة)
١٠١ موانع الشهادة وعدد الشهود	٩٥ الذكاة ، الصيد
١٠٢ العيمين في الدعاوى	٩٥ (كتاب الايمان)
١٠٢ (كتاب الاقرار)	

زَادَ الْمُسْتَفِيدُ

فِي اِخْتِصَارِ الْمُقْنَعِ

(في فقه الامام أحمد بن حنبل الشيباني - رضى الله عنه)
(الاصل للشيخ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي)
المتوفى يوم عيد الفطر سنة ٦٢٠ ر.هـ الله تعالى ،

اِخْتَصَرَهُ

(العلامة الشيخ شرف الدين أبو النجا)
(موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجاوي)
(ثم الصالحى الدمشقي - المتوفى يوم ١٢ ربيع الأول سنة ٩٦٠)
تغمده الله برحمته ،

مَكْتَبَةُ الرِّيَاضِ الْحَدِثَةِ